

## العراق والأكراد: مخاوف الانسحاب

تقرير الشرق الأوسط رقم 103 – 28 آذار/مارس 2011

## جدول المحتويات

i	الملخص التنفيذي والتوصيات
1	I. مقدمة: الأكراد في الحكومة العراقية الجديدة
1	أ. المطالب التسعة عشرة للأكراد
3	ب. هزات على طول خط التماس بين العرب والأكراد
5	II. مآزق المناطق المتنازع عليها
5	أ. مواقف متصلبة
8	ب. أزمة التعداد العام
11	ج. المفاوضات في نينوى
13	III. الدوامية الأمنية في كركوك
14	أ. الآليات الأمنية المشتركة
18	ب. الصراع على الأمن
22	IV. ترتيب الهيكلية الأمنية على طول خط التماس
22	أ. البشمركة الكردية والجيش العراقي
26	ب. أساسيات الكردية والشرطة العراقية
29	ج. دور أمريكي مستمر؟
30	V. الخلاصة
	الملاحق
32	أ. خارطة العراق
33	ب. خريطة المناطق المتنازع عليها
34	ج. خريطة الخط الأخضر 1991 – 2003

## العراق والأكراد: مخاوف الانسحاب

### الملخص التنفيذي والتوصيات

ذلك تذكيراً بالحاجة لأن يقوم الزعماء في بغداد وإربيل وبشكل عاجل بالاهتمام بخط التماس البالغ الأهمية بين العرب والأكراد.

في انضمامهم إلى الحكومة الانتلافية، قدم الزعماء الأكراد شروطاً تتعلق بتقاسم السلطة والمزاعم التي لم تتم تسويتها فيما يتعلق بالموارد والأراضي. يقول المالكي إنه وافق على معظم هذه الشروط، إلا أنه بالنسبة للأكراد فإن الدليل الحاسم يتمثل في ما إذا كان سينفذ هذه الشروط وكيف سينفذها. من المشكوك به أن رئيس الوزراء يمكن أو حتى يريد أن يلبي جميع مطالبهم، وسيترتب على الطرفين أن يُظهرا المرونة في التوصل إلى الاتفاقيات المطلوبة – وبشكل خاص فيما يتعلق بإكمال تشكيل الحكومة، والتشريعات الناظمة لقطاع الهيدروكربونات وتقاسم العائدات ورسم الحدود الداخلية في إقليم كردستان.

في الماضي، جادلت مجموعة الأزمات الدولية بأن كركوك ينبغي أن تُعطى وضعاً خاصاً كمحافظة منفصلة، دون أن تكون خاضعة للسيطرة المباشرة لبغداد أو إربيل، لفترة انتقالية، مع إيجاد آلية لتسوية وضعها بشكل نهائي، وبالتوصل إلى ترتيبات لتقاسم السلطة يكون بموجبها الممثلين السياسيين للمجموعات العرقية والدينية الرئيسية ممثلين فيها بشكل عادل. يبدو أن اتفاقية على هذا الأساس يمكن التوصل إليها، والآن هو الوقت المناسب للسعي للتوصل إليها. في كانون الثاني/يناير، وبالبناء على نجاحهما في تشكيل الحكومة الانتلافية، قامت بغداد وإربيل بالتفاوض على اتفاقية تكتيكية حول الصادات النفطية من إقليم كردستان والتي ينبغي أن يثبت تنفيذها أنه مفيد للطرفين. عليهما أن يتخذا خطوة إضافية وذلك بالشروع في مفاوضات حول جملة القضايا التي فرضت التوتر على علاقتهما في مرحلة ما بعد عام 2003.

في حزيران/يونيو 2009، شكلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق فريقاً رفيع المستوى هدفه المُعلن العمل للتوصل إلى حل تفاوضي – بداية من خلال آليات بناء الثقة - للأراضي المتنازع عليها، وهي الشريحة العريضة من الأراضي الممتدة من الحدود السورية إلى الحدود الإيرانية والتي يدعي الأكراد أنها تاريخياً جزء من كردستان. غير أن البعثة أدركت جيداً أن من غير المرجح لفريق العمل أن يحقق تقدماً خلال الأشهر التي سبقت وأعقبت الانتخابات التشريعية، وبالتالي فقد كان هدفها الحقيقي الإبقاء على الأطراف على طاولة المفاوضات حتى يتم تشكيل حكومة جديدة. هذه الفترة، والتي استمرت عام ونصف العام، وصلت الآن إلى نهايتها؛ واليوم ينبغي لهذه المبادرة أن تكتسب حياة جديدة.

لقد استغرق تشكيل الحكومة العراقية وقتاً طويلاً، غير أن طبيعتها الشاملة وطريقة تشكيلها تعزز الأمل بأنها يمكن أن تحقق تقدماً في تسوية الصراع بين العرب والأكراد. يمكن لهذا الصراع، الذي ترك آثاراً مدمرة على تاريخ البلاد في القرن العشرين، أن يُفضي إلى شلل سياسي أو، الأسوأ من ذلك، أن يتسبب في بدء عملية انقسام العراق. أمام الشركاء في الائتلاف فرصة فريدة لتحقيق التقدم. أما الفشل في اغتنام هذه الفرصة فإنه لن يكون معذوراً. ينبغي على الجانبين البناء على الإرادة الطيبة التي تولدت عن الجهود التي بُذلت لتشكيل الحكومة من أجل وضع الأسس لتسوية سلمية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. على وجه الخصوص، ينبغي عليهما استئناف المحادثات المباشرة حول وضع كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها. كما أن عليهما استخدام الاتفاقية التي توصل إليها في كانون الثاني/يناير 2011 لتصدير النفط الكردي عبر الأنابيب الوطنية كأساس للمفاوضات حول قانون لتقاسم العائدات وقانون شامل للهيدروكربونات.

كما أظهرت الاحتجاجات في سائر أنحاء البلاد، فإن العراق ليس محصناً من حُمى الثورات التي تكتسح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا ينبغي في الواقع أن يكون محصناً من ذلك، حيث أن عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على توفير الخدمات الرئيسية، وبشكل خاص التزويد المستمر بالطاقة الكهربائية، أدى إلى نشوء مظالم مشروعة. فيما سيشكل اختباراً مبكراً للحكومة الجديدة، فإنه سيترتب على رئيس الوزراء نوري المالكي أن يجد رداً فعالاً على مطالب المحتجين باعتبار ذلك أولوية قصوى؛ وبالتأكيد قبل حلول أشهر الصيف الحارة. وينطبق الشيء ذاته على حكومة إقليم كردستان، التي كانت ولوقت طويل هدفاً للشكوى والتذمر فيما يتعلق بسوء الخدمات المقدمة والفساد المستشري. وتُظهر الاحتجاجات في السليمانية في شباط/فبراير وأذار/مارس 2011 أن الحكومة تأخرت كثيراً في اتخاذ إجراءات علاجية مقنعة وبالتالي فهي تواجه مخاطر التصعيد وانتشار الاضطرابات.

تبقى العلاقات العربية – الكردية صندوقاً مغلقاً مليئاً بالشور. في أواخر شباط/فبراير، أرسلت حكومة إقليم كردستان قوات عسكرية إلى كركوك في محاولة مكشوفة لصرف الانتباه عن أحداث السليمانية وأيضاً لتعبئة السكان الأكراد حول القضية التي تثير عواطف الأكراد إلى أقصى حد وهي وضع كركوك. أدى القيام بذلك إلى إلهاب الأوضاع المتوترة أصلاً ومفاقمة التوترات العرقية. ينبغي أن يشكل

العراق باستكشاف استعداد بغداد وإربيل للانخراط في مفاوضات حول القضايا الجوهرية، غير أن التأخر في ملء المناصب الحكومية الرئيسية، مثل وزير الدفاع والداخلية، يسهم في إعاقة استئناف المباحثات.

موقف الولايات المتحدة هو أن قواتها ستغادر، وبالتالي سيكون على العراقيين حل مشاكلهم على طول خط التماس دون المظلة الأمنية المهمة التي وفّرها الوجود العسكري الأمريكي. كما يبدو أنها تعتقد بأن رحيلها الوشيك بحد ذاته من شأنه أن يركز أذهان العراقيين ويُفضي إلى إرادة سياسية للموافقة على تسوية وضع كركوك والمناطق الأخرى. قد يكون هذا مبرراً منطقياً، لكنه ينطوي على مخاطرة أيضاً. في الحد الأدنى، فإن على الولايات المتحدة أن تقدم الدعم الدبلوماسي والمالي القوي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق خلال فترة استعادتها لإجراء المباحثات، بما في ذلك جعل استمرار المساعدات العسكرية مشروطاً بالمشاركة البناءة للأطراف في المفاوضات والتزامهم بالإحجام عن التحركات العسكرية الأحادية. ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تقترح خطوات بناء ثقة محددة في الأراضي المتنازع عليها استناداً إلى تقريرها المثير للإعجاب (لم ينشر) والذي وضعته في نيسان/أبريل 2009. وبقيامها بذلك، ينبغي أن تبذل كل جهد ممكن لإشراك الممثلين السياسيين من المناطق المتنازع عليها. وينبغي على حكومة المالكي وحكومة إقليم كردستان أن يشجعا النشاط الاقتصادي في هذه المناطق، وفي كركوك، الاستعمال غير المنحاز لعائدات مبيعات النفط في إقامة مشروعات تعود بالفائدة على جميع السكان.

الأهم من كل ذلك، على الزعماء في بغداد وإربيل أن يسألوا أنفسهم: هل سيقنعون بالسعي إلى حل تفاوضي بسبب إدراكهم بأنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم لا من خلال إطالة أمد النزاع ولا من استعمال القوة؟ أم أنهم سينتظرون حتى اندلاع صراع عنيف لا يريده أي من الطرفين كما لا يمكن لأي منهما التحكم بنتائجه؟

## التوصيات

### إلى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان:

1. الالتزام العلني بحل تفاوضي لوضع المناطق المتنازع عليها.
2. استئناف المفاوضات حول جميع القضايا ذات الصلة، بما في ذلك وضع المناطق المتنازع عليها، وقانون الهيدروكربونات، وقانون تقاسم العائدات، والانتخابات المحلية في كركوك وإجراء تعداد عام للسكان؛ ومناقشة المناطق المتنازع عليها بوجه خاص كجزء من عمل الفريق رفيع المستوى الذي تم تشكيله تحت رعاية الولايات المتحدة؛ والقيام بخطوات بناء الثقة في مناطق بعينها، طبقاً لتوصيات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في تقريرها في نيسان/أبريل 2009.
3. إشراك جميع زعماء الأحزاب الممثلة للمجموعات العرقية والدينية في المناطق المتنازع عليها في المحادثات.
4. الاستمرار في إقامة نقاط التفتيش المشتركة بين الجيش والبشمركة، وتسيير الدوريات والقيام بالعمليات المشتركة في المناطق المتنازع عليها، استناداً إلى الآليات الأمنية المختلطة التي وضعت برعاية أمريكية، بعد انسحاب القوات الأمريكية؛ والمحافظة على مراكز التنسيق المشتركة وطواقمها في المناطق

يشكل وضع كركوك جوهر هذا الصراع على الأراضي، فكر كركوك الاسم الذي تعرف به ثلاث مناطق منفصلة لكن متقاطعة – المدينة، والمحافظه وحقل النفط الهائل الحجم – وهي موضع إدعاءات متنازعة بالأحقية بها. ينص دستور عام 2005 على إطلاق عملية لتسوية وضع كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، غير أن ذلك لن يجدي نفعاً بالنظر إلى الاختلافات في التفسير والافتقار إلى الإرادة السياسية. في هذه الأثناء، فإن الوضع في المناطق المتنازع عليها قد تفاقم. ففي المناطق التي تحتوي مزيجاً عرقياً غنياً، مثل مدينة كركوك وعدة مناطق في محافظة نينوى، أفضى ذلك إلى توترات قوية واستفزازات ذات أغراض سياسية تهدف إلى إطلاق شرارة صراع طائفي وعرقي.

لمنع التصعيد وتحول الحوادث الصغيرة إلى اشتباكات أوسع، أسس الجيش الأمريكي في عام 2009 ما سماه آليات أمنية مختلطة على طول خط التماس – وهو الخط الفاصل بين الجيش العراقي وقوات حرس إقليم كردستان، المعروفة بالبشمركة، والذي يمر وسط المنطقة المتنازع عليها. وتتكون الملامح الرئيسية لهذه الآلية من إقامة نقاط تفتيش مشتركة وتسيير دوريات مشتركة تتكون من أفراد من الجيش وقوات الحرس وأفراد من الجيش الأمريكي، إضافة إلى مراكز تنسيق مصممة لتحسين التواصل وبناء الثقة بين الطرفين. علاوة على ذلك، وافقت بغداد وإربيل على وضع قواعد تنظم نشر قوات الأمن التابعة لكل منهما في هذه المناطق.

لقد أدت هذه الخطوات مجتمعة إلى تخفيف حدة التوترات، غير أن وجود قوات الأمن وتشكيلة هذه القوات في القطاعات المخصصة لها تذكر السكان الفلطين والمرهقين بأن الصراع لم يحل بعد. إن المواجهة بين الجيش والبشمركة في محيط كركوك، على وجه الخصوص، والسلوك الاستفزازي لقوات الأمن الكردية، أسايش، داخل المدينة تُنذر بحدوث مشاكل بعد انسحاب القوات الأمريكية، والمزمع أن يتم في أواخر عام 2011. كما شكلت الأحداث التي اندلعت في أواخر شباط/فبراير وأذار/مارس، عندما انتشرت قوات البشمركة حول مدينة كركوك، بعد الاحتجاجات القوية للزعماء العرب والتركيين المحليين، نذيراً آخر بأن الوضع الأمني، الذي تميز بالهدوء النسبي منذ عام 2003، قد لا يستمر.

كان الهدف من الآليات الأمنية المختلطة كسب الوقت لإجراء المفاوضات حول وضع المناطق المتنازع عليها. حتى الآن، فإن الإجراءات التي هدفت للخروج من المأزق، مثل تنظيم الانتخابات المحلية في كركوك، عززت في الواقع من هذا الوضع، وهو ما أفضى إلى مزيد من الإحباط والضعف المتبادل. ولم يقتصر الأثر على المنطقة نفسها؛ فقد تأجل إجراء الإحصاء العام في سائر أنحاء العراق إلى أجل غير مسمى بسبب الخلافات حول تطبيقه في المناطق المتنازع عليها. ما لم يتم تحقيق تقدم، فإن الصراع يهدد بالاندلاع مع تحضير القوات الأمريكية لمغادرة العراق، بما في ذلك من مواقعها على طول خط التماس. وهذا يتسبب في قدر كبير من القلق للجميع، خصوصاً بين سكان كركوك، الذين يبدو أنهم يجمعون على الدعوة لاستمرار الحماية الأمريكية لهم.

ليس هناك حلول سهلة. رغم أن حكومة المالكي قد تسعى للتفاوض لتمديد وجود القوات، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن وجود القوات الأمريكية في الشمال سيتم تقليصه بشكل حاد إن لم ينتهي نهائياً خلال بضعة أشهر. وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة

13. ضمان أن المشاريع المحلية الممولة من الميزانية العراقية المركزية، بما في ذلك فائض العائدات من مبيعات النفط والغاز المنتج أو المصفى محلياً، أن توزع بإنصاف في جميع أنحاء المحافظة و/أو توزع بالفائدة على جميع المواطنين دون تفرقة.
14. تعيين أعداد إضافية من عناصر الشرطة من كل المجموعات العرقية والدينية من أجل الوصول إلى قوة شرطة تعكس بإنصاف تنوع المجتمع المحلي.
15. إعادة إحياء فريق العمل رفيع المستوى، على الأقل لمعالجة الإشكالات الناشئة على طول خط التماس؛ ودعم المفاوضات بين الشركاء المعنيين العراقيين حول الحدود الداخلية المتنازع عليها وذلك بتقديم الخبرات التقنية والمشورة السياسية على جميع المستويات؛ واقتراح خطوات بناء ثقة محددة في المناطق المتنازع عليها استناداً إلى تقريرها في نيسان/أبريل 2009؛ وبذل كل جهد ممكن لإشراك قادة الأحزاب التي تمثل كل المجموعات العرقية والدينية في المناطق المتنازع عليها في المحادثات.
16. دعم التعجيل بإجراء مفاوضات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان حول جميع القضايا الواردة أعلاه وتقديم الدعم المالي والدبلوماسي الكامل لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في وساطتها في المحادثات بين الأطراف.
17. تشجيع ودعم - في حالة عدم توصل المفاوضات إلى تمديد وجود القوات الأمريكية - الآليات العراقية المشتركة في المناطق المتنازع عليها والمصممة للحد من فرص نشوء صراع مسلح.
18. استعمال المساعدة العسكرية كأداة للضغط على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان للإحجام عن اتخاذ خطوات أحادية في المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك من قبل وحدات الجيش والبشمركة، وضمان وضع الأنظمة المناسبة لقوات الأمن التابعة لكل منهما، واستمرار تعاون هذه القوات في الآليات الأمنية المشتركة واحترامها لحقوق الإنسان وسيادة القانون.
19. إصدار تعليمات واضحة إلى قوات الأمن المنتشرة في المناطق المتنازع عليها بالبقاء في المناطق المنفصلة المحددة، باستثناء نقاط التفتيش المشتركة المتفق عليها بشكل مشترك، والدوريات المشتركة والعمليات المشتركة المتفق عليها ضد المجمع المسلحة خارج العملية السياسية؛ وتعيين مسؤول لا يتمتع بحق التصويت من كل طرف في الحكومة العراقية وفي مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان لعرض النزاعات على الحكومتين حال نشوئها؛ وتعيين مسؤول عسكري رفيع من كل طرف في المركز القومي للعمليات في بغداد ونظير مساوي له في حكومة إقليم كردستان في إربيل.
20. تشجيع السلطات المحلية في المناطق المتنازع عليها على تعيين طواقم شرطة إضافية من كل المجموعات العرقية والدينية من أجل الوصول إلى قوة تعكس بشكل عادل تنوع المجتمع المحلي.
21. الاستمرار في بذل الجهود لإدماج البشمركة والشرطة الكردية (بما في ذلك ميليشيات زربقاني) في وزارتي الدفاع والداخلية في الهيكلية الأمنية الوطنية.
22. التحرك باتجاه سيادة قوات الشرطة في المناطق المتنازع عليها بهدف تحويل هذه المناطق إلى مناطق منزوعة السلاح حيث لا يُسمح لا للجيش العراقي ولا للبشمركة أو زربقاني الكردية بالعمل.
23. القبول بقرار المحكمة العليا بأن التعداد العام للسكان المذكور في المادة 140 من الدستور ليس هو نفس التعداد السكاني العشري للسكان والمضي مبدئياً إلى الطلب من البرلمان تعديل قانون التعداد العام للسكان لعام 2008، على أساس استبعاد أو حذف السؤال غير الضروري والمثير للعواطف - لأهداف وطنية - حول الأصل العرقي للأشخاص.
24. دعم التنمية الاقتصادية في المناطق المتنازع عليها، وفي كركوك، تشجيع الاستخدام الفعال لفائض العائدات من مبيعات النفط في مشروعات تعود بالفائدة على جميع السكان.

### إلى حكومة إقليم كردستان:

11. إكمال التشريعات وتفعيل تنفيذ الخطة القاضية بتوحيد قوات الأمن (البشمركة، زربقاني، أسايش، باراستن، زانباري) التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ووضعها تحت سلطتها المباشرة والحصريّة.
12. إصدار التعليمات لأسايش (وهي قوات الشرطة الأمنية التابعة للحزب) والمنتشرة في مدينة كركوك وأجزاء أخرى من المناطق المتنازع عليها والتي تتسم بالتنوع الديني والعرقي بالعمل بالتنسيق وثيق مع قوات الشرطة المحلية والبقاء ضمن حدود القانون الفيدرالي العراقي؛ ووضع خطة لإعادة هيكلة أسايش المنتشرة في مثل هذه المناطق وذلك بتعيين عناصر من كل المجموعات الدينية والعرقية من أجل الوصول إلى قوة تعكس بإنصاف تنوع المجتمع المحلي.

### إلى الحكومات المحلية في كركوك، ونيوى، وديالى وصلاح الدين:

إربيل/ بغداد/ بروكسل، 28 آذار/مارس 2011

## العراق والأكراد: مواجهة مخاوف الانسحاب

أقر المالكي و علاوي كلاهما، وعلناً، بالدور المحوري للأكراد في تشكيل الحكومة. في الأشهر التي أعقبت الانتخابات، أعلنت دولة القانون استعدادها للاستجابة لمعظم طلباتهم إذا دعموا استمرار المالكي كرئيس للوزراء.<sup>3</sup> العراقية لم تبد استعداداً مماثلاً، حيث قالت إنها ستجد صعوبة بقبول مطالب الأكراد فيما يتعلق بالأراضي المتنازع عليها، إلا أنها أشارت إلى أنه في حال التوصل إلى اتفاقية، فستكون ذات معنى أكثر من أية وعود يطلقها المالكي، الذي لن يكون في موقع يمكنه من الوفاء بوعوده لأن قاعدته الانتخابية الرئيسية تعيش بعيداً عن هذه المناطق.<sup>4</sup> على النقيض من ذلك، فإن جزءاً كبيراً من ناخبي العراقية يقطنون مع الأكراد في المناطق المتنازع عليها.<sup>5</sup>

### I. مقدمة: الأكراد في الحكومة العراقية الجديدة

#### آ. المطالب التسعة عشرة للأكراد

أظهرت تسعة أشهر طويلة من المفاوضات بأنه لا يمكن تشكيل حكومة في العراق دون الحزبين الكرديين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.<sup>1</sup> الحزبان، اللذان شاركوا في انتخابات آذار/مارس 2010 بعد أن شكلا كتلة التحالف الكردستاني، أحجما عن تسمية حزب محدد من بين المتنافسين الرئيسيين لرئاسة الحكومة الجديدة: قائمة دولة القانون، التي يتزعمها نوري المالكي، و العراقية التي يتزعمها إياد علاوي. وبدلاً من ذلك عبّرا عن استعدادهما للعمل مع كل من يثبت استعداده لمعالجة قائمة المطالب التسعة عشرة التي نشرها في آب/أغسطس 2010.

<sup>3</sup> في حزيران/يونيو 2010 قال حسن السنيد، العضو في مجلس النواب عن دولة القانون، بالإشارة إلى المادة 140 من الدستور، إن "الحكومة الجديدة ستعمل جادة لاتخاذ الخطوات الأولى فيما يتعلق بهذه المسألة وتطبيقها". وأضاف في بيان أحدث كثيراً من اللغط في بغداد أن ممثلي دولة القانون وكتلة التحالف الكردستاني يمكن أن يوقعوا مذكرة مشتركة لتأكيد هذا التعهد. *Baghdadiya News*، 25 حزيران/يونيو 2010. تتابعته الإنكارات فوراً بعد ذلك، في حين أن السياسيين الأكراد عبروا عن شكوك عميقة. في مؤتمر صحفي عقد بعد اجتماع في 8 آب/أغسطس مع رئيس إقليم كردستاني مسعود برزاني، عبّر المالكي عن دعم فاطر للمادة 140: "لن يتم تعليقها ولن يستطيع أي فريق عكس هذا المسار". *المراقب العراقي*، 11 آب/أغسطس 2010. وبدأ بالتواصل مع الأكراد في أعقاب الانتخابات لإقناعهم بأنه كان مستعداً للتفاوض. في أيار/مايو، ظهرت تقارير تفيد بأن الحكومة التي يقودها المالكي كانت قد ضمت أكثر من 400 شرطي كردي من إقليم كردستان إلى قوات شرطة وزارة الداخلية في محافظتي كركوك وديالى. القادة المحليون من غير الأكراد أدانوا هذا الإجراء بوصفه دليلاً على أن المالكي يمكن أن يتخلى بسهولة عن كركوك وغيرها من الأراضي المتنازع عليها من أجل البقاء في السلطة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع إرشاد صالح، وهو عضو تركماني في مجلس النواب عن العراقية، كركوك، 23 أيار/مايو 2010؛ ومحمد تميم، العضو العربي في مجلس النواب عن العراقية، بغداد، 27 أيار/مايو 2010؛ وفوزي أكرم، العضو التركماني في مجلس النواب عن الصديريين، بغداد، 27 أيار/مايو 2010.

<sup>4</sup> المتحدث باسم العراقية ميسون الدموجي قالت، "إذا شكّلوا [الأكراد] تحالفاً مع المالكي، فإنهم سيخسرون، خصوصاً فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها". وجادلت بأنه وحيث أن معظم سكان المناطق المتنازع عليها من غير الأكراد صوتوا للعراقية وليس لدولة القانون، فإن المالكي لن يكون قادراً على مساعدة الأكراد في مساعدهم لتطبيق المادة 140 من الدستور. وقالت بأن ذلك يعني أن الأكراد ينبغي أن يتفاوضوا على

كان على رأس هذه القائمة تطبيق دستور عام 2005 الذي، كما يراه الأكراد، ينبغي أن يفضي إلى ضم كركوك وغيرها من الأراضي المتنازع عليها إلى إقليم كردستان – وبذلك يحققون مسعى شغلهم منذ عام 2003.<sup>2</sup> مطالب أخرى، كان الأكراد قد كرروها منذ سنوات، تتعلق بقانون النفط والغاز الذي أوقف منذ وقت طويل، وإجراء المزيد من الإصلاحات القانونية والمؤسسية، إضافة إلى تمثيل الأكراد في مؤسسات الدولة.

<sup>1</sup> في أعقاب انتخابات آذار/مارس 2010، شكلت الأحزاب الكردية الرئيسية كتلة التحالف الكردستاني في بغداد، والتي كانت تهدف إلى تشكيل جبهة موحدة في مواجهة الكتل الانتخابية غير الكردية. وتكونت الكتلة من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إضافة إلى قائمة غوران (التغيير) الإصلاحية وحزبين إسلاميين، الاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية في كردستان. في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2010، انسحب ممثلو غوران الثمانية في البرلمان، مدّعين بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني كانا قد عززا من قوتها في إقليم كردستان بدلاً من الاستجابة إلى مطالب قائمتهم بالإصلاح.

<sup>2</sup> انظر Crisis Group Middle East Reports N°56, *Iraq and the Kurds: The Brewing Battle over Kirkuk*, 18 July 2006; and N°64, *Iraq and the Kurds: Resolving the Kirkuk Crisis*, 19 April 2007.

أما الشرط الثاني فتبين أنه إشكالي حتى لحظة الإعلان عن التوصل إلى اتفاق حول الحكومة الجديدة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر. كان الأكراد قد أشاروا منذ وقت طويل إلى أنهم كانوا يرغبون باستمرار جلال طالباني، وهو الكردي الذي شغل منصب الرئيس منذ عام 2005. وقد عبر مسعود برزاني، رئيس إقليم كردستان، عن دعمه العلني لطالباني، قائلاً إن ذلك ليس "حقاً انتخابياً" بل "حقاً وطنياً" للأكراد، المجموعة العرقية الأكبر في البلاد بعد العرب.<sup>9</sup> للرئاسة أهمية رمزية بالنسبة للأكراد في بلد عضو في الجامعة العربية،<sup>10</sup> وأيضاً إثبات حقهم بعد عقود من الصراع ضد أنظمة بغداد.<sup>11</sup>

غير أنه وخلال المفاوضات التي جرت حول الحكومة الجديدة، كانت الولايات المتحدة قد دفعت كي يصبح زعيم العراقية إباد علاوي رئيساً، ومنح الأكراد منصب رئيس مجلس النواب، وهو جهد تعثر في اليوم الأخير.<sup>12</sup> في حين أن بعض المسؤولين الأكراد كانوا قد أشاروا خلال العام أن المسألة قابلة للتفاوض،<sup>13</sup> وكان مسؤولون في غوران قد أشاروا إلى أنهم يعارضون ترشيح طالباني،<sup>14</sup> تمسك برزاني بموقفه رغم الضغوط الأمريكية الكبيرة، ربما لأنه هو شخصياً، وحزبه، كانوا يفضلون أن يكون الطالباني في بغداد وليس في كردستان حيث كانت تحتم المنافسة بين الحزبين.<sup>15</sup>

<sup>9</sup> مقتبس من التلفزيون الكردستاني، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2010. قال برزاني إن منصب الرئيس "مرتبط بإقليم كردستان، بالبرلمان الكردستاني، بالشوارع الكردستاني. الأمر ليس قرار شخص واحد". وأضاف: "الكتلة الكردستانية لا تمثل الأحزاب السياسية. إنها تمثل الأمة الثانية في العراق. وهكذا فلا شك أن الأكراد يطلبون حقهم الوطني وليس حقاً انتخابياً".

<sup>10</sup> ويتوقع أن تكتسب هذه القضية أهمية خاصة في آذار/مارس 2011، وهو الموعد المحدد لاجتماع الجامعة العربية في بغداد.

<sup>11</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع زعماء أكراد، بغداد، إبريل والسليمانية، 2010.

<sup>12</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 10 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

<sup>13</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل والسليمانية، آذار/مارس، أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2010.

<sup>14</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، أيار/مايو 2010.

<sup>15</sup> البرلمان الكردي المستقل محمود عثمان قال، "السبب الوحيد لرغبة الأكراد بالرئاسة هو أن طالباني لا يزال موجوداً، وبرزاني لا يريد أن يعود إلى كردستان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 25 أيار/مايو 2010. فؤاد معصوم، وهو عضو رفيع آخر في التحالف وموالٍ لطالباني قدم وجهة نظر مختلفة. على عكس الحكومة السابقة ومجلس رئاستها الثلاثي، فإن الحكومة الحالية لها رئيس واحد، انسجاماً مع دستور عام 2005. بعض المسؤولين الأكراد يعتقدون أن الرئاسة الثلاثية كانت عقبة حالت دون تنفيذ المادة 140 من الدستور فيما يتعلق بكروك، خصوصاً الفقرة المتعلقة بإعادة المناطق التي كان النظام السابق قد اقتطعها منها (وهي مهمة أولكت إلى المجلس الرئاسي لحلها)، والتي يمكن لرئيس كردي واحد أن يصحها لصالحهم. معصوم، وهو عضو مجلس النواب عن كتلة التحالف الكردستاني، قال، "أما الآن وقد ألغى المجلس الرئاسي الثلاثي، فإننا نريد رئاسة للأكراد لأن الرئيس يمكنه معالجة قضية المناطق التابعة لكروك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 24 أيار/مايو 2010. أحد الزعماء العرب في كركوك رفض وجهة النظر الكردية القائلة بأن رئيساً واحداً يمكن أن يعيد الأراضي التابعة لكروك بقوله بأن البند المعني أصبح لاغياً حيث أن

حتى بالنسبة للمالكي، ورغم استعداده المعلن للاستجابة لمطالب الأكراد، فقد تبين أن الأشياء لم تكن بتلك البساطة. إضافة إلى المطالب المذكورة أعلاه، فقد تضمنت قائمة الأكراد جملة من الشروط الأبعد مدى مصممة لزيادة الفرص في أن الحكومة المستقبلية ستنفذ تعهدات المالكي فيما يتعلق بكروك والمسائل الأخرى. وأصروا، بشكل خاص على مايلي:

□ أن يشكّل الائتلاف الحاكم حكومة وحدة وطنية، أي أن يضم العراقية، إضافة إلى دولة القانون وكتلة التحالف الكردستاني، إضافة إلى عناصر من القائمة الرابعة، التحالف الوطني العراقي؛

□ لكتلة التحالف الكردستاني الحق في اختيار الرئيس القادم؛<sup>6</sup>

□ تقليص صلاحيات رئيس الوزراء لمنعه من التمتع بسلطات أكثر مما ينبغي.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى من الشروط، شرح محمود عثمان، السياسي الكردي المستقل البارز، قائلاً: "نحن تاريخياً أقرب إلى الشيعة؛ أما جغرافياً فأقرب إلى السنة. إذا ملنا في أي من الاتجاهين، فإننا ندفع الثمن، وبالعكس. ولهذا السبب فإننا ندعم حكومة وحدة وطنية".<sup>7</sup> وقد وجد الأكراد بشكل خاص حليفاً في قائد العراقية إباد علاوي (لكن ليس بين معظم أنصار علاوي، ومعظمهم من العرب السنة) وفي عادل عبد المهدي، وهو مسؤول رفيع في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، الذي شاطر الأكراد صراعاً مشتركاً ضد النظام السابق وقد دعم شكلاً من أشكال المناقبة تتوافق مع رؤية الأكراد لعراق فيدرالي.<sup>8</sup> وفي النهاية، دخلت الكتلة الأربع الحكومة الائتلافية.

اتفاقية مع العراقية وليس مع دولة القانون. رواد، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

<sup>5</sup> محلل عراقي لاحظ أن مسألة كركوك ساعدت في تحديد حصيلة تشكيل الحكومة: "لو توصل الأكراد إلى اتفاقية مع العراقية حول كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، كان يمكن للحكومة أن تبدو مختلفة بشكل جذري". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عمان، 24 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>6</sup> كان طلب الأكراد الأخير هو أن يوافق المالكي على أنه إذا انسحبت كتلة التحالف الكردستاني من الحكومة، فإن الحكومة تسقط. وكان هذا الطلب الوحيد الذي رفضه المالكي مباشرة، ومن ثم قال المسؤولون الأكراد إنهم يقرون بأن ذلك الطلب كان غير واقعي. بموجب الدستور، تسقط الحكومة إذا خسرت في تصويت على الثقة فيها، مما لن يكون بالضرورة نتيجة انسحاب أحد الشركاء في الائتلاف. بعد ذلك توصل الجانبان إلى حل وسط لم تنشر تفاصيله – وكذلك الاتفاق النهائي فيما يتعلق بالمطالب الثمانية عشرة الأخرى – والتي ظلوا صامتين بشأنها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نجم الدين كريم، عضو مجلس النواب عن كتلة التحالف الكردستاني، بغداد، 17 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>7</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 25 أيار/مايو 2010.

<sup>8</sup> انظر Crisis Group Middle East Report N°70, *Shiite Politics in Iraq: The Role of the Supreme Council*, 15 November 2007. غير أن نفوذ المجلس الأعلى الإسلامي تراجع بشكل كبير نتيجة لأدائه السيء في الانتخابات المحلية عام 2009 وفي الانتخابات التشريعية عام 2010.

المحورية، كما حصل بشأن قانون الانتخابات لعام 2009،<sup>20</sup> أو تصل إلى طريق مسدود، على سبيل المثال قانون النفط والغاز لعام 2007. وقد كان أثر هذه المقاربة تفاقم المشاكل وتعميق الانقسام بين بغداد وإربيل. كما أفضى المأزق إلى توترات تنزع إلى الانفجار في أوقات الأزمات السياسية.

في هذه المرحلة، لا يبدو أن هناك أي يقين فيما يتعلق بتحقيق آمال الأكراد. بوصفهم لاعبين محوريين في الحكومة الجديدة، فإنهم سيضغطون، وبحيوية متجددة، لتحقيق مطالبهم فيما يتعلق بكركوك. لكن ليس لديهم الكثير من الوقت، حيث سيجردهم انسحاب القوات الأمريكية من أقوى صديق، وحليف وحامٍ.

يُعبّر المسؤولون والبرلمانيون الأكراد عن مشاعر مختلطة حول حظوظ الأكراد في الحكومة الجديدة. فؤاد حسين، رئيس ديوان الرئيس برزاني، قال إنه متفائل لأن الأكراد أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في بغداد،<sup>21</sup> وجادل أن الوضع اليوم يختلف عنه قبل أربع سنوات عندما وقّع شركاء الائتلاف في حكومة المالكي الأولى اتفاقاً في الحكم لم تقم الحكومة بتنفيذ أحد بنوده المتعلقة بكركوك.<sup>22</sup> "هذه اتفاقية مختلفة، وائتلاف مختلف وظروف مختلفة في العراق. لقد توصلنا إلى تفاهم جيد مع المالكي هذه المرة"،<sup>23</sup> وهو ما تثبته الوثيقة الموقعة والتي تنص على المطالب التسعة عشرة للأكراد. البرلمان الكردي نجم الدين كريم، عبّر عن تفاؤل مماثل:

قبل أربع سنوات، لم يتم التوصل إلى الالتزامات بعد نفس النوع من النقاشات التي أجريناها هذه المرة. يُدرك المالكي الآن أنه ينبغي إيجاد حل للأمر. إنه يفهم بأن الأكراد لم يعودوا يشكلون تهديداً [لوحدة] العراق. لقد تحسنت علاقاته مع برزاني كثيراً، وكانت علاقاته دائماً جيدة مع طالباني. الأكراد والشيعية بحاجة لبعضهم البعض.<sup>24</sup>

البرلماني المستقل محمود عثمان (الذي ترشح على قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السليمانية)، قدم رؤية أكثر واقعية، مشيراً إلى أن الموقف الكردي قد يكون قد تراجع في بغداد منذ الانتخابات، حيث حصلت المحافظات الكردية الثلاث على عدد أقل من المقاعد

الشرط الثالث كان أصعبها تلبية، وبالفعل فإنه لم ينفذ حتى الآن. نظراً لعدم ثقتهم بالمالكي، الذي كانوا قد اتهموه بأن لديه نزاعات سلطوية خلال فترته الأولى، فإن خصومه السياسيين – العراقية، التحالف الوطني العراقي<sup>16</sup> والأكراد – أرادوا تقليص صلاحياته في الحكومة الجديدة. وقد دعوا عدداً من الإجراءات المصممة لإحداث ذلك الأثر، بما في ذلك تأسيس المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية؛ وهو تشريع من شأنه أن ينقل الأجهزة الأمنية والاستخبارية، إضافة إلى بعض قوات الأمن، خارج السيطرة الحصرية لرئيس الوزراء؛<sup>17</sup> ووضع نظام داخلي لمجلس الوزراء يحدد صلاحيات رئيس الوزراء مقارنة بصلاحيات وزرائه. لا زالت جميع هذه المسائل قيد التفاوض، غير أن اندفاع سياسي العراقي في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 للحصول على مناصب حكومية رفيعة قلّص من نفوذ حزبهم ونفوذ الأكراد على المالكي فيما يتعلق بهذه القيود على سلطته.

وافق المالكي على مطالب الأكراد وذلك بتوقيع وثيقة ذكر أنها تنطرق إلى الاتفاقيات الرئيسية بقدر أكبر من التفصيل لكنها ظلت سرية حتى الآن.<sup>18</sup> أدى ذلك إلى إذابة جليد العلاقات الشخصية التي كانت متوترة بين المالكي وبرزاني وسمح بتشكيل حكومة ائتلافية تتضمن، انسجاماً مع مطالب الأكراد، جميع الكتل الرئيسية. أما الآن فإن الكثير سيعتمد على ما إذا كان المالكي سيفي بوعوده.

### ب. هزات على طول خط التماس بين العرب والأكراد

أظهرت المفاوضات حول تشكيل الحكومة ليس فقط الدور الهام للأحزاب الكردية بل أيضاً، وخصوصاً، الأثر المستمر لخط التماس العربي – الكردي على شكل وطبيعة الدولة الجديدة. لقد طغت المواجهة بين العاصمتين، بغداد وإربيل، حول كيفية تقاسم السلطة، والأراضي والموارد على الملامح الرئيسية لعملية صنع السياسات المركزية، مما أثر على قضايا تبدو للوهلة الأولى غير ذات علاقة ببعضها البعض مثل انتخابات المجالس المحلية أو انتخابات مجالس المحافظات.<sup>19</sup> وكانت المفاوضات حول ملامح هذا الصراع تتم إدارتها، وعلى نحو متزايد خلال السنوات الأربع الماضية، إما من خلال تسوية يتم التوصل إليها في اللحظة الأخيرة وتتجنب القضايا

<sup>20</sup> لنقاش حول كيف أُدير ذلك الصراع، انظر Crisis Group Middle East Report N°80, *Oil for Soil: Toward a Grand Bargain on Iraq and the Kurds*, 28 October 2008, pp. 3-4. For discussion of other examples, see Crisis Group Middle East Report N°75, *Iraq after the Surge II: The Need for a New Political Strategy*, 30 April 2008, pp. 11-14 and 24-28.

<sup>21</sup> حصل الأكراد على المناصب التالية: الرئيس، نائب رئيس الوزراء، نائب رئيس مجلس النواب، ووزراء الخارجية، والصحة، والتجارة والهجرة والمهجرين ووزراء دولة لشؤون المرأة، والمجتمع المدني ووزير دون حقيبة.

<sup>22</sup> احتوى كلٌّ من اتفاقات الحكم الموقعة من قبل شركاء الائتلاف بعد الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير 2005 وكانون الأول/ديسمبر 2005 على بنود هامة حول كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها. ولأن هذه البنود لم تنفذ إلى حد بعيد، أصر الأكراد في عام 2010 على آليات لضمان تنفيذ وعود مماثلة أطلقها المالكي.

<sup>23</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل، 20 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>24</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 17 كانون الثاني/يناير 2011.

مجلس الرئاسة لم يعد موجوداً. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ركان سعيد، نائب محافظ كركوك، 20 أيار/مايو 2010.

<sup>16</sup> هذا التحالف الانتخابي الواسع الذي تشكل في الفترة 2009-2010 كان يتكون من أحزاب إسلامية شيعية مثل التيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي في العراق، إضافة إلى أحزاب أصغر وعدد من الأفراد. في أعقاب انتخابات آذار/مارس 2010، تحالف مع قائمة دولة القانون بزعامة نوري المالكي ليصبح التحالف الوطني الذي رأسه رئيس الوزراء العراقي الأسبق إبراهيم الجعفري.

<sup>17</sup> انظر Crisis Group Middle East Report N°99, *Loose Ends: Iraq's Security Forces between U.S. Drawdown and Withdrawal*, 26 October 2010.

<sup>18</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خالد الشواني، عضو مجلس النواب عن كتلة التحالف الكردستاني، بغداد، 13 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>19</sup> تمثل المفاوضات التي جرت عام 2008 حول قانون انتخابات مجالس المحافظات مثلاً على ذلك. انظر؟



140، إلا أن عباراتها الغامضة تجعل من تحقيق ذلك مستحيلاً، مما يتطلب تعديلاً دستورياً.<sup>31</sup> ثم، وفي إشارة إيجابية بعد بضعة أسابيع، ترأس اتفاقاً مؤقتاً بين بغداد وإربيل حول صادرات النفط من إقليم كردستان. واستؤنفت الصادرات في 2 شباط/فبراير بعد توقف دام عاماً ونصف العام.<sup>32</sup>

هاتان القضيتان التوأمان – كركوك والنفط – هما في جوهر الصراع الذي لم تتم تسويته بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان. قد توفر

مقارنة بالمحافظات الأخرى عندما ازداد عدد مقاعد البرلمان من 275 إلى 325 مقعداً. ونتيجة لذلك فإن كتلة التحالف حصلت على عدد أقل من المقاعد في البرلمان مما حصلت عليه في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005؛<sup>25</sup> علاوة على ذلك، فإن "الجميع ممثلون في الحكومة؛ وهكذا فإذا اتفقت دولة القانون مع العراقية على قضية ما، يمكنهما أن يتحالفا ضدنا". أخيراً، فإن دور البرلمان قد أضعف، لأن جميع الكتل البرلمانية الرئيسية ممثلة في السلطة التنفيذية.<sup>26</sup> نيرمين عثمان، نائب رئيس اللجنة الحكومية المكلفة بتنفيذ المادة 140، عبرت عن شكوك مماثلة: "إن ينفذ المالكي المادة خلال فترة السننتين [كما وعد]. حتى لو تم العمل على تنفيذها، فإنها لن تنفذ حتى في أربع سنوات".<sup>27</sup>

منذ تشكيل الحكومة، بعث المالكي برسائل مختلطة حول نواياه. أحد مستشاريه أشار إلى أن الأكراد سيكونون راضين إذا تحقق نصف مطالبهم،<sup>28</sup> وهو إدعاء لم يؤكده الزعماء الأكراد.<sup>29</sup> مسؤول حكومي رفيع مقرب من المالكي أكد فكرة أن رئيس الوزراء قد لا يستعجل تنفيذ المادة 140: "سيتم الوفاء ببعض وعود رئيس الوزراء خلال أسبوعين أو ثلاثة، وبعضها في عامين أو ثلاثة، وبعضها سيستغرق عشر سنوات. هناك العديد من الوعود [غير المنفذة] تعود إلى عام 2006 [عندما تم تشكيل حكومة المالكي]. لازلنا لم ننه من المادة 140، وقد يستغرق هذا عشر سنوات أخرى".<sup>30</sup> وفي تطور مقلق للأكراد، أشار المالكي قبل تسلمه منصب رئيس الوزراء بقليل في كانون الأول/ديسمبر إلى أنه في حين وافق على مطلبهم بتنفيذ المادة

<sup>31</sup> لقد كانت المشكلة منذ وقت طويل تتعلق بتعريف الاستفتاء المذكور في المادة 140 وكيف ينبغي تنظيمه. يصر الأكراد على استفتاء يقرر وضع المناطق المتنازع عليها، لكن المادة 140 غامضة حول طبيعته وحول المستوى الإداري الذي ينبغي أن يُجرى فيه الاستفتاء. في مقابلة أجريت مع المالكي في كانون الأول/ديسمبر 2010، بعد تدشين الحكومة الجديدة، قال، "أنا مع المادة 140 إذا كان ذلك يسر الأكراد ... هذه مادة دستورية. كما أنهم [الزعماء الأكراد] سألوا أيضاً لماذا لا تنفذ هذه المادة. أخبرناهم بأنها صيغت بطريقة تجعل من تنفيذها غير ممكن؛ وهذا ليس ذنبنا. ثمة عقبات كبيرة في طريقها. إذهبوا وغيروا الدستور، غيروا الوضع الحالي، وغيروا المادة ... التي ترسم الحدود بين المحافظات، وهذا يتضمن كركوك، ونيوى ... وهذا يحتاج مرسوماً من المجلس الرئاسي وموافقة البرلمان. إذا لم يتحقق هذا البند، فإن البنود الأخرى ستوقف". مقابلة نُشرت بالكامل على موقع *ول ستريت جورنال*، 28 كانون الأول/ديسمبر 2010. أحد مستشاري المالكي أكد على هذا المنظور: "المادة 140 موجودة في الدستور. لن يكون هناك أي سياسي عراقي يعارضها. لكن هل تستطيع تنفيذ هذه المادة؟ الأمر لا يتعلق بالمالكي أو أي رئيس وزراء. تنفيذ المادة 140 مستحيل بسبب نصها. زد على ذلك أن هذه المادة لا تقتصر على كركوك بل تُغطي العديد من المناطق التي ينبغي إعادة رسم حدودها، على سبيل المثال، بغداد، كربلاء، النجف، ديالى – وهذه ليست مسؤولية رئيس الوزراء بل مسؤولية الرئيس. سيؤدي القيام بذلك إلى انفجار في كل أنحاء العراق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 12 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>32</sup> إقليم كردستان أنتج النفط للتصدير لمدة أربعة أشهر عام 2009 لكنه أوقف العمليات بعد رفض بغداد أن تدفع للشركات المنتجة مقابل استثماراتها ونفقاتها التشغيلية. لقد رفضت حكومة المالكي ولوقت طويل الاعتراف بالعقود التي وقعتها حكومة إقليم كردستان مع الشركات الأجنبية، والتي اعتبرتها غير منقحة مع القانون العراقي. بموجب الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين وزير النفط عبد الكريم لعيبي ووزير الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان، اشتي هورامي، في بغداد في 17 كانون الثاني/يناير 2011، فإن حكومة إقليم كردستان ستضخ ما لا يقل عن 100,000 برميل يومياً خلال عام الميزانية 2011؛ وبالمقابل، فإن الحكومة ستدفع للشركات المنتجة مقابل التكاليف (لكن ليس أرباحها) بعد أن يتم إجراء تدقيق محاسبي لنفقاتها، دون إضفاء الشرعية على العقود. كان يمكن للاتفاقية أن تخدم الطرفين، حيث أن الإيرادات ستندفق على الخزائن المركزية، في حين أن الإمكانيات الكامنة لقطاع النفط والغاز في إقليم كردستان سيتم إطلاقها لمصلحة الإقليم. (بانتظار حل النزاع حول إدارة صناعة النفط العراقية من خلال قانون نفط وغاز شامل، فإن الشركات التي وقعت عقوداً مع حكومة إقليم كردستان لن تحصل على كامل تعويضاتها، حيث أن حكومة كردستان تقول بأن الحكومة الفيدرالية ينبغي أن تدفع لها أرباحها، في حين أن بغداد ترفض الاعتراف بشرعية العقود. وقد استمرت هذه الشركات بالالتزام بعقودها على أمل أن يتم حل النزاع بين بغداد وإربيل قريباً، مما سيولد أرباحاً هائلة لإقليم كردستان عندما تقوم بتطوير ثرواتها النفطية والغازية (المأمولة).

<sup>25</sup> في كانون الأول/ديسمبر 2005، حصل التحالف الكردستاني، المكون من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على 53 مقعداً بنسبة 15.3% من الأصوات. وبإضافة المقاعد الخمسة التي فاز بها الاتحاد الإسلامي الكردستاني، والذي صوت دائماً مع التحالف الكردستاني خلال وبعد الأربع سنوات، فإن حصة الأكراد من الأصوات كانت 21.1%. على النقيض من ذلك، ففي انتخابات آذار/مارس 2010، فاز التحالف الكردستاني بـ 43 مقعداً (13.2%). إذا أضفنا الأحزاب الكردية الأخرى – الاتحاد الإسلامي الكردستاني (أربعة مقاعد)، والجماعة الإسلامية في كردستان (مقعدان) وغوران (ثمانية) – يصبح المجموع 57 مقعداً (17.5%). ولأن غوران انسحب من الجبهة الكردية الموسعة في بغداد في تشرين الأول/أكتوبر 2010 ومن غير المرجح أن يصوت مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني طالما لم تتم تلبية مطالبه فيما يتعلق بالحكم في إقليم كردستان، فإن الرقم الأكثر منطقية سيكون 49 مقعداً (15.1%). بعبارة أخرى، فقد خسر التحالف الكردستاني 6% من تمثيله منذ كانون الأول/ديسمبر 2005.

<sup>26</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 12 كانون الثاني/يناير 2011.  
<sup>27</sup> مقتبس في *روداي*، 9 شباط/فبراير 2011.  
<sup>28</sup> المستشار قال، "هناك بيان موقع بين المالكي وبرزاني، غير أنه يتعلق بمسائل عامة. وليس صارماً فيما يتعلق بالتنفيذ. قد ينفذ 50% منه. قدم الأكراد 19 مطلباً، لكنهم سيكونون راضين إذا نفذ ثمانية منها. هكذا تسير الأمور". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 16 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>29</sup> على العكس من ذلك، فإن أحد المشرعين الأكراد قال إن الأكراد "سيستعملون جميع وسائل الضغط" ليضمنوا احترام الاتفاقية. "سنستعمل الدستور طالما استعملوه هم. وإلا فإننا سنسير في الاتجاه الذي اختاره جنوب السودان"، أي الاستقلال. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 13 كانون الثاني/يناير 2011.  
<sup>30</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 16 آذار/مارس 2011.

## II. مآزق المناطق المتنازع عليها

### أ. مواقف متصلبة

لقد ظلت المواقف العلنية فيما يتعلق بوضع المناطق المتنازع عليها متجمدة، في حين أن الآليات المصممة لتسوية هذه المسألة لم تحقق أية نتائج.<sup>35</sup> تبقى كركوك - بخليطها السكاني وثرورتها الهيدروكربونية الهائلة - محور الصراع. لم يُعبّر الزعماء الأكراد عن أي رؤية لكركوك باستثناء دمجها في إقليم كردستان في حين أن الزعماء العرب، من الجهة الأخرى، يصرون علناً على بقائها تحت السيطرة المباشرة لبغداد. التركمان، وهم أقلية عرقية في البلاد بمجملها لكنهم يشكلون مجموعة نسبية في المناطق المتنازع عليها، يميلون إلى اتخاذ موقف وسطي، حيث يجادلون بضرورة أن تكون كركوك محافظة واحدة لا ترتبط مباشرة لا ببغداد أو إربيل.

بالنسبة للأكراد، فإن لكركوك أثر عميق، بوصفها قضية يغذيها شعور قوي بالظلم التاريخي الذي مارسه عليها أنظمة سابقة، تمثل في التمييز، ونزع الملكية، والتهميش والموت.<sup>36</sup> وتعزز هذا الشعور منذ عام 2003 بإحساس عميق بالإحباط من فشل الحكومة المركزية في إحداث أي تقدم حول وضع كركوك، رغم الوعود الجدية والمتكررة. مسرور برزاني، رئيس جهاز الأمن والمخابرات في حكومة إقليم كردستان وابن مسعود برزاني قال:

لقد قدمنا التضحيات. نحن أكبر شعب دون دولة في العالم. لقد قدمنا التنازلات. لا يمكنهم أن يطلبوا منا تقديم المزيد من التنازلات إضافة إلى كل التنازلات التي سبق وقدمناها.<sup>37</sup>

<sup>35</sup> تتضمن هذه الآليات ما يلي: التطبيع، إجراء تعداد عام واستفتاء بموجب المادة 140 من الدستور (لقد تم تحقيق تقدم حول الإجراءات الواردة تحت تعبير "التطبيع"، مثل التعويض عن الممتلكات المصادرة)؛ والاتفاقية التي تم التوصل إليها في 2 كانون الأول/ديسمبر 2007 بين الزعماء العرب والأكراد في كركوك؛ وانتخابات مجالس المحافظات (التي جرت في أماكن أخرى من العراق في كانون الثاني/يناير 2009)، إضافة إلى خطوات كان من المفترض أن تمكنهم (تقاسم السلطة، التعويض عن الممتلكات ومراقبة قوائم المقترعين).

<sup>36</sup> انظر Crisis Group Reports, *The Brewing Battle over Kirkuk*; and

*Iraq and the Kurds: Resolving the Kirkuk Crisis*, both op. cit. <sup>37</sup> إن فكرة أن الأكراد يُطلب منهم تقديم التنازلات حول قضايا كانوا أصلاً قد قدموا تنازلات بشأنها في الماضي تشير، بين أشياء أخرى، إلى تمديد الموعد النهائي لإجراء الاستفتاء إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر 2007 (كان الأكراد قد أصرروا على الالتزام بالموعد النهائي الأصلي لكنهم لم يتمكنوا من فرض رأيهم بهذا الشأن)؛ وتفسير طبيعة الاستفتاء بشكل يختلف عما أراده الأكراد (يصر الأكراد على إجراء تصويت مفتوح حول ما إذا كان ينبغي أن تنضم كركوك إلى إقليم كردستان أم لا، في حين أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والولايات المتحدة قالا بأن أي استفتاء ينبغي أن يكون على اتفاقية سياسية يتم التوصل إليها بين الشركاء المعنيين الرئيسيين)؛ وتأجيل التعداد العام (لقد أراد الأكراد إجراء تعداد عام ليظهروا بأنهم الأغلبية في كركوك؛ انظر أدناه).

المرحلة الراهنة بما تنطوي عليه من حسن النوايا بين المالكي والزعماء الأكراد فرصة للشروع في المفاوضات حول هذه المسائل. وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق باستكشاف احتمالات إعادة إحياء فريق العمل رفيع المستوى الذي شكلته في حزيران/يونيو 2009 والذي أهمل عمله مع انخراط السياسيين في حشد التأييد للانتخابات آذار/مارس 2010.<sup>33</sup> انخرطت ميلكرت، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق في اجتماعات استكشافية في بغداد وإربيل في كانون الثاني/يناير 2011، ساعياً للتوصل إلى إجماع أساسي حول ضرورة الشروع في المحادثات. وإذا كانت الإشارات الأولى غير مشجعة، فقد يكون مرد ذلك إلى أن الحكومة لم يتم تشكيلها بشكل كامل بعد، حيث تظل بعض المناصب الحكومية شاغرة.

ثمة رهانات كبيرة. ولقد اثبت استمرار الصراع المتعلق بكركوك قدرته على تعقيد المسائل وإعاقة التقدم أحياناً نحو الحكومة، وإصدار التشريعات وإجراء الانتخابات ما يشير إلى الحاجة الماسة لتضافر الجهود للتوصل إلى تسوية مقبولة من جميع الأطراف، وخصوصاً سكان المناطق المتنازع عليها، الذين نادراً ما تسمع أصواتهم في حرب الكلمات المتقطعة بين بغداد وإربيل.

وعلى مسار منفصل في عام 2010، نسقت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إجراء مفاوضات في نينوى بين الحزب الحاكم في المحافظة، وهي مجموعة عربية تسمى الحدياء، والسياسيين الأكراد المحليين من قائمة الإخوان. ارتفعت حدة التوترات في أعقاب انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني/يناير 2009 وتقدم الحدياء، الذي أتى على حساب السيطرة المحلية للحكومة الكردية.<sup>34</sup> حملت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مبادرة قدمها نائب رئيس الوزراء رافع العيسوي للتوصل إلى تسوية، وتقدمت المحادثات بشكل جيد إلى أن عُلقت في الجدول الأوسع حول تشكيل الحكومة. ينبغي الآن إعادة إحياء هذا الجهد، الموصوف أدناه، بحيث يمكن أن يثمر وربما يصبح أساساً للمفاوضات حول الصراع المعقد في كركوك.

يركز هذا التقرير بشكل رئيسي على كركوك، وهي القضية التي ثبت أنها الأصعب على المعالجة، بالإشارة إلى الأوضاع في نينوى. ويترك مسألة الأراضي المتنازع عليها في المحافظات الأخرى، والتي قد يكون من الأسهل حلها كجزء من رزمة متكاملة.

<sup>33</sup> نشرة إعلامية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 15 حزيران/يونيو 2009 على الموقع [www.uniraq.org](http://www.uniraq.org). اجتمع فريق العمل عدة مرات غير أنه لم يحقق شيئاً باستثناء إبقاء هذه القضية حية والحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة. كان هدف الأمم المتحدة جسر الفجوة الزمنية بين إصدار تقرير بعثتها لمساعدة العراق حول الحدود الداخلية المتنازع عليها، والذي قدمته إلى الشركاء المعنيين في نيسان/أبريل 2009، وتشكيل حكومة جديدة. وامتدت هذه الفترة لعام ونصف العام.

<sup>34</sup> انظر Crisis Group Middle East Report N°90, *Iraq's New Battlefield: The Struggle over Ninewa*, 28 September 2009.

مثل هذه الآراء مرفوضة قطعياً من قبل العرب والتركمان، سواء داخل أو خارج كركوك؛ حيث يعتقدون أن انضمام كركوك إلى إقليم كردستان سيسرع باستقلال الأكراد وبالتالي إنقسام العراق. علي الأديب، المستشار رفيع المستوى لرئيس الوزراء المالكي، قال:

يفكر الأكراد على أساس من قوميتهم ويريدون بناء دولة قوية، تماماً كما حدث في مرحلة سابقة من التاريخ الأوروبي. والنفط هو العامل الرئيسي في هذا الأمر. إنهم يسعون للاستقلال الاقتصادي وينتظرون الفرصة للانفصال.<sup>44</sup>

من هذا المنظور، فإن استفتاءً حول وضع كركوك سيُفضي دون شك إلى نشوب صراع ولذلك لا ينبغي أن يجري حتى يتم التوصل إلى اتفاقية سياسية بين سكان كركوك. وفي الأثناء، ينبغي أن تظل كركوك محافظة قائمة بذاتها يلعب الأكراد الدور المهيمن فيها، مثلها في ذلك مثل بغداد (وهي مدينة ومحافظة مختلطة يهيمن عليها الشيعة)،<sup>45</sup> من أجل المحافظة على التعايش السلمي.<sup>46</sup>

يصعب تخيل أن يوافق العرب أو التركمان على اندماج كركوك بكردستان أو بقبول الأكراد باحتفاظ كركوك بوضعها الحالي. إن الحل المنطقي يكمن بين هذين النقيضين - منح وضع خاص لفترة انتقالية محددة مع وضع آلية لتقاسم السلطة المحلية لتحديد الوضع النهائي للمنطقة. في حين أن الزعماء في بغداد أو إربيل لم يقبلوا علناً بمثل هذا السيناريو، لكنه اكتسب مصداقية عندما رمت إدارة أوباما، في عام 2009، بتفلقها خلف هذا المقترح.<sup>47</sup> ثمة مؤشرات على أن

سيُفضي هذا إلى توترات في الشارع. إن إجماعهم عن العمل غير دستوري.<sup>38</sup> نحن نريد التحرك إلى الأمام، وهم لا يريدون ذلك.<sup>39</sup>

يرفض الأكراد أي اعتراض يطرحه منتقدوهم على مسعاهم (وكذلك أية ملاحظات من قبل المراقبين المستقلين)، ويجادلون بأنه وحيث أن الأكراد يوافقون على بقاء المنطقة جزءاً من العراق، فإن وحدة البلاد لا ينبغي أن تتأثر إذا انضمت كركوك إلى الإقليم. يقول مسرور برزاني:

هل كردستان جزء من العراق؟ نعم. ولذلك لا فرق إذا أصبحت كركوك جزءاً من كردستان. وإلا فإنك لا تتعامل مع العراق كبلد موحد. إن كركوك لن تجعل من كردستان بلداً مستقلاً. إنها محاطة بالأراضي من كل الجهات. الدول المجاورة لن تسمح بهذا. كيف يمكن أن نُصدّر النفط؟ إنها مجرد ذريعة.<sup>40</sup>

وأضاف: "هذا هو العراق اليوم. لا أعرف بالطبع ما قد يحدث بعد مئة عام من الآن."<sup>41</sup>

فيما يعتبره الزعماء الأكراد تنازلاً هاماً، فإنهم يشيرون إلى إمكانية منح كركوك مكانة خاصة داخل إقليم كردستان، مع ترتيبات تقاسم للسلطة بين المجموعات المختلفة.<sup>42</sup> وهذا، في رأيهم، سيحافظ على ما يعتقدون أنه الهوية الكردية لكركوك.<sup>43</sup>

يُجادل الأكراد بأن المادة 140 تنص على عملية ذات جدول زمني. ومن وجهة نظرهم، فإن عدم التنفيذ يرقى إلى انتهاك للدستور.

<sup>39</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسرور برزاني، رئيس جهاز الأمن والمخابرات في حكومة إقليم كردستان، صلاح الدين، 21 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>40</sup> منتقدو الأكراد يقدمون نفس الحجة لكن بعد عكسها: لأن العراق بلد موحد، وحيث أن إقليم كردستان جزء لا يتجزأ من ترتيبات فيدرالية وحيث يتم تقاسم عائدات النفط بشكل متساو، ليس هناك حاجة لانضمام كركوك إليه. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، كانون الثاني/يناير 2011. الفرق الرئيسي بين الجانبين هو أن الأكراد يقولون بأنهم يعتبرون كركوك تاريخياً جزءاً من كردستان، في حين أن العرب والتركمان يرفضون ذلك رفضاً قاطعاً.

<sup>41</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صلاح الدين، 21 أيلول/سبتمبر 2010. قيل ذلك بعام، رفض أحد المنتقدين العرب هذا المنطق: "يشير الأكراد في خطابهم إلى أنهم قد يرغبون بالانسحاب من العراق، وهذا يخيف العراقيين. لو لم يكن هناك هذا الغموض، فإن كركوك يمكن أن تصبح جزءاً من كردستان، لأنها في تلك الحالة تظل جزءاً من العراق".

<sup>42</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع فلاح شنشل، رئيس لجنة العدالة والمساءلة في مجلس النواب (صدرى)، بغداد، 27 أيلول/سبتمبر 2009.

<sup>43</sup> خالد شواني، عضو مجلس النواب العراقي عن الاتحاد الوطني الكردستاني، قال، "أقترح أن يكون لكركوك وضع خاص داخل إقليم كردستان وتتمتع بسلطات خاصة، دون أن ترتبط لا بإربيل ولا ببغداد. ويكون التعليم بأربع لغات. وتتمتع كل المجموعات بحقوق ثقافية كاملة. ومن حيث تقاسم السلطة، ينبغي أن يُعطى التركمان والعرب عدداً محدداً من المقاعد في مجلس محافظة كركوك وفي برلمان إقليم كردستان، إضافة إلى عدد من المناصب الوزارية في الحكومة الإقليمية. يمكن لتركمان أو عربي أن يكون محافظاً لكركوك، ينبغي على الأقل إلى أن نبني الثقة. لكننا سنكون بحاجة لإجراء تصويت خشية أن يتهمونا

بالتصويب محافظ تركماني موالٍ للأكراد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 23 أيار/مايو 2010.

<sup>44</sup> مسرور برزاني قال: "نوافق على تقاسم السلطة في كركوك. يتركز النزاع على هوية كركوك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صلاح الدين، 21 أيلول/سبتمبر 2010. والده، مسعود برزاني، قال في خطاب له إن "الهوية الكردية لكركوك ليست موضع مساومة". مقتبس من قبل رويترز، 11 كانون الأول/ديسمبر 2010.

<sup>45</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي أديب، عضو مجلس النواب عن التحالف العراقي الموحد (حزب الدعوة)، بغداد، 27 أيار/مايو 2010.

<sup>46</sup> في الدستور العراقي المؤقت، قانون الإدارة الانتقالية لعام 2004، ليس مسموحاً لبغداد أو لكركوك بالانضمام إلى محافظة أو إقليم آخر. في دستور عام 2005، ظل هذا الأمر منطبقاً على بغداد فقط.

<sup>47</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي أديب، عضو مجلس النواب عن التحالف العراقي الموحد (حزب الدعوة)، بغداد، 27 أيار/مايو 2010.

<sup>48</sup> في برقية سرية أرسلت في أيلول/سبتمبر 2009 إلى نائب الرئيس جو بايدن، اقترح السفير الأمريكي في العراق، كريستوفر هيل، أن تضطلع إدارة أوباما بـ "دور واضح وأكثر حزماً لحلحلة الوضع في كركوك نظراً لاحتمال نشوء تداعيات أمنية واستغلاله كقضية انتخابية تنقسم الآراء بشأنها"، واتباع "مقاربة أكثر انخراطاً ومباشرة" تهدف إلى حصيلة "مستدامة وتستند إلى الإجماع تُسهّم في تحقيق الوحدة الوطنية للعراق". بشكل خاص: "بدلاً من إجراء استفتاء مفتوح حول ما إذا كان ينبغي أن تصبح كركوك جزءاً من حكومة إقليم كردستان، وهو ما يريده برزاني بقوة والذي تعتقد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أنه سيؤدي إلى حرب أهلية، فإننا نعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تدعم بهدوء ترتيبات لـ (وضع خاص) انتقالي يتم التفاوض عليه يجعل من كركوك [محافظة] ذات حدود إدارية واضحة لمدة عشر سنوات، يمكن تجديدها بتقديم تعهدات خاصة بحماية جميع الأطراف. يمكن للترتيبات

إنها تعتمزم استعماله كأساس للنقاشات بين الشركاء المعنيين<sup>51</sup> غير أن انطلاق الموسم الانتخابي في وقت لاحق من ذلك العام، وانتخابات آذار/مارس 2010 نفسها والمفاوضات المطولة التي أعقبتها حول تشكيل الحكومة أدت إلى توقف العملية، وهكذا ظلت المسألة في حالة سبات. بدأت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق باستكشاف مدى اهتمام القادة العراقيين والأكراد في إعادة إحياء المحادثات رفيعة المستوى فقط في كانون الثاني/يناير 2011، بعد بضعة أسابيع من تشكيل الحكومة.

شكلت انتخابات آذار/مارس 2010 نقطة تحول في آمال الأكراد في كركوك، تماماً كما كانت انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني/يناير 2009 في نينوى قد شكلت نذيراً بأن هيمنتهم النسبية منذ عام 2003 كانت قد وصلت إلى نهايتها. وقد شهد هذان الحدثان عودة السياسات العربية السنية، وهي ظاهرة تلاحظ بشكل خاص في المناطق المتنازع عليها، والتي يعيش فيها السنة العرب مع الأكراد وكذلك مع أقليات أخرى. جميع أعضاء مجلس النواب العرب البالغ عددهم 43 والذين انتخبوا في المناطق المتنازع عليها ينتمون إلى قائمة العراقية، مما يمنح ذلك الائتلاف نفوذاً سياسياً قوياً في تحديد وضع هذه المناطق. (قائمة التوافق المناهضة، التي هيمنت على المشهد العربي في انتخابات سابقة، تم تهميشها). في كركوك، حصلت كتلة التحالف الكردستاني والعراقية على ستة مقاعد. وفي نينوى، فازت كتلة التحالف الكردستاني بثمانية مقاعد مقابل 20 مقعداً حصلت عليها العراقية. مسؤول عراقي علق قائلاً:

لقد غيرت نتائج الانتخابات كل شيء تقريباً، خصوصاً في كركوك ونيينوى. لقد تراجعت حظوظ الأكراد قليلاً، وبات لديهم مخاوف جديدة، في حين ظهرت آمال جديدة أمام السنة. يدرك كل من الطرفين بأن الطرف الآخر حقيقة واقعة. لقد استغرق ذلك بعض الوقت - وإجراء انتخابات - لجعل الطرفين يتوصلان إلى هذا الإدراك.<sup>52</sup>

نتيجة لذلك، بدأت أصوات كردية بالتساؤل عن استراتيجية القيادة الكردية فيما يتعلق بالمادة 140. عضو مجلس النواب المستقل محمود عثمان، وهو مفاوض كردي منذ وقت طويل، سخر من فكرة وضع موعد نهائي لإجراء الاستفتاء؛ وبدلاً من ذلك تبنى مقترح بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في إجراء انتخابات تفضي إلى اتفاقية يتم عرضها على استفتاء:

أنا لست مع فكرة وضع جدول زمني. عندما تفرض موعداً نهائياً، فإن الجميع سيعمل للالتزام به، وعندما لا يتحقق شيء، يصاب الناس بالإحباط والغضب. لا نستطيع أن نفرض شيئاً على الآخرين [العرب والتركمان]. الولايات المتحدة والأمم المتحدة تقترح الآن التوصل إلى اتفاقية أولاً ومن ثم عرضها على استفتاء. هذا منطقي. وستكون النتيجة جعل كركوك إقليمياً قائماً ذاته. القيادة التركية ليست مستعدة لهذا، وهم لا يريدون أن يكون هناك خطة بديلة. إنهم لا يريدون مناقشة الاحتمالات التي لا تعجبهم. إذا كنت مصراً على تحقيق كل شيء أو لا شيء، فإنك

الزعماء الأكراد يتحركون في ذلك الاتجاه أيضاً. في أحاديته الخاصة مع المسؤولين الأتراك والأمريكيين، يُذكر أن مسعود برزاني، رئيس إقليم كردستان، عبّر عن تفهمه لحقيقة أن انضمام كركوك إلى إقليم كردستان ببساطة لم يعد خياراً.<sup>48</sup> غير أنه في العلن يستمر بالطبع على الإصرار على حق كردستان بكروك وكذلك حقها في الاستقلال.<sup>49</sup>

ثمة عدد من التنويعات على سيناريو الوضع الخاص. وبين أمور أخرى، فإن هذه التنويعات تتعلق بطبيعة علاقات كركوك ببغداد وإربيل، وتوازن النفوذ في كركوك بين بغداد وإربيل، والملاح الرئيسية لاتفاقية تقاسم السلطة المحلية، وطول المرحلة الانتقالية والآلية النهائية لتسوية وضع كركوك. زد على ذلك أنه يبقى من غير الواضح إذا كانت جميع الأطراف تعني نفس الشيء عندما تتحدث عن "كركوك". قد يشيرون إلى المحافظة، أو المدينة أو كليهما. على الأقل فإن مراقباً غربياً أشار إلى أنه إذا فكر مسعود برزاني بجدية بوضع خاص لكركوك، فإن ذلك يتعلق بالمدينة فقط، وليس بالمناطق الواقعة إلى شمالها وشرقها والتي تخضع للسيطرة العسكرية الكردية منذ عام 2003.<sup>50</sup>

من أجل التغلب على حالات الفشل السابقة في تسوية مثل هذه التفاصيل الدقيقة، فقد اقترحت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وبدعم من الولايات المتحدة، عملية يمكن أن تفضي إلى حل تفاوضي. اعترض الأكراد على ذلك قائلين إن الدستور يتطلب إجراء استفتاء. والولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة أعلنوا بوضوح بأن الحل التفاوضي ينبغي أن تتم المصادقة عليه من قبل السكان المحليين في استفتاء طبقاً لما يُفضله الأكراد بحيث يتم إجراء الاستفتاء في أسرع وقت ممكن وبموجب يُسمح للسكان باختيار ما إذا كانوا يريدون الانضمام إلى إقليم كردستان بدلاً من توقيع اتفاقية إجماعية يتم التفاوض عليها من قبل القادة السياسيين. وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقريراً مطولاً حول كركوك والمناطق المتنازع عليها وقدمته للقادة العراقيين في نيسان/أبريل 2009 وقالت

أن تتضمن صيغة لتقاسم السلطة في مجلس محافظة كركوك بين العرب، والأكراد والتركمان. سيمثل هذا رسالة يصعب قبولها من قبل الأكراد، وبرزاني بشكل خاص. إذا لم نوضح موقفنا الآن، فإن الأكراد يمكن أن يصلبوا من موقفهم التفاوضي استناداً إلى سوء قراءة لسياستنا... إلا أن هذه الرسالة ينبغي أن تُنقل إلى الأكراد بشكل سرّي وشخصي وليس كسياسة معلنة". تم تسريب البرقية، المؤرخة في 12 أيلول/سبتمبر 2009، إلى صحيفة/الأخبار، التي نشرتها في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. كانت مجموعة قد اقترحت نفس الحل في عام 2007. انظر

Crisis Group Report, *Resolving the Kirkuk Crisis*, op. cit. 48 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمريكيين وأتراك، واشنطن وأقرة، 2010. يُذكر أن نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن طرح أن يكون لكركوك وضع خاص على مسعود برزاني في اجتماع عقد في 17 أيلول/سبتمبر 2009. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمريكي، واشنطن، 25 أيلول/سبتمبر 2009.

49 على سبيل المثال، أكد برزاني على حق كردستان بالأمرين في خطاب أمام مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني في إربيل في 11 كانون الأول/ديسمبر 2010، كما ذكرت رويترز ووكالات أنباء أخرى ذلك اليوم. 50 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

<sup>51</sup> لم تقم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بنشر التقرير.

<sup>52</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صفاء الشيخ، رئيس مجلس الأمن الوطني بالوكالة، بغداد، 26 أيار/مايو 2010.

المحافظات عام 2000 في كانون الثاني/يناير 2009، بسبب مسألة الإقامة بشكل رئيسي؛<sup>56</sup> ولم تحدث الانتخابات، وليس من المتوقع أن تُجرى الانتخابات قريباً. في عام 2009، توصل المشرّعون إلى تسوية بعد عمل شاق حول سجلات المقترعين في كركوك،<sup>57</sup> وضمن مشاركة المحافظة في الانتخابات التشريعية في آذار/مارس 2010، لكنهم فشلوا في تسوية الصراع الكامن رغم حقيقة أن الانتخابات أُجريت بنجاح في كركوك.

يستمر عدد من المجموعات السياسية، ولأسباب مختلفة، في الإصرار على جعل الانتخابات المحلية في كركوك مشروطة بتنفيذ المادة 23 من قانون الانتخابات المحلية لعام 2008، والتي تحاول التصدي لمسائل ضاغطة مثل تقاسم السلطة والتعويض عن الممتلكات إضافة إلى التدقيق في سجل المقترعين. يعتقد البعض بأن حل أزمة كركوك يتمثل في رزمة تتكون من هذه العناصر الثلاثة مجتمعة؛ ويجادل البعض بأن آخرين يختبئون وراء المادة 23 من أجل تأجيل الانتخابات إلى ما لا نهاية خشية ألا تكون النتائج في مصلحتهم.

وحيث يلعب العنصر الديمغرافي دوراً محورياً، فقد كان هناك إغراء في استثمار التحركات السكانية الطوعية وغير الطوعية،<sup>58</sup> وقد بدأت علامات مثيرة للقلق عليها في الأشهر التي سبقت التعداد العام للسكان والذي كان مخططاً له أن يجري في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2010.<sup>59</sup> تسبغ جميع الأطراف أهمية كبرى على التعداد السكاني

لن تحصل على أي شيء. ما كان ينبغي لهم أن يقدموا أو هاماً، كان عليهم أن يكونوا صريحين مع الجمهور [الكردي] لكل هذه السنوات.<sup>53</sup>

على الأرض في كركوك، هناك كثيرون يعملون على فرضية أن الاستفتاء لن يُجرى في وقت قريب، على الأقل ليس قبل التوصل إلى حل تفاوضي. في العديد من ورشات العمل التي حضرها سياسيو كركوك الذين يمثلون المجموعات العرقية الرئيسية ومختلف التوجهات السياسية في عامي 2009 و 2010، بدا أن جميع الأطراف يفترضون أن شكلاً من أشكال الوضع الخاص وترتيبات تقاسم السلطة كانت هي الطريق الوحيد الواقعي إلى الأمام.<sup>54</sup>

## ب. أزمة التعداد العام

نظراً لأن أزمة كركوك في جوهرها تتعلق بوضعها ولأن المجموعات العرقية فيها وممثلهم السياسيين يعتقدون بأن المسألة ستتم تسويتها استناداً إلى من يشكل الأغلبية، فإن المعركة الرئيسية كانت حتى الآن حول الوضع الديمغرافي: عدد أفراد كل من المجموعات التي تعيش هناك أو لها الحق في العيش هناك؛ وكيفية تحديد هذه الأعداد.<sup>55</sup> وقد أعاققت الاختلافات حول من له حق الإقامة – وما يترتب على ذلك من حق التصويت – الجهود في عامي 2008 و 2009 لوضع قانون لانتخابات مجالس المحافظات والانتخابات الوطنية. وهذا ما أدى إلى استبعاد كركوك من انتخابات مجالس

<sup>56</sup> أما المسائل الأخرى فتمثلت في التعويض عن الممتلكات وتقسيم السلطة. لمناقشة للجهود المجهضة لتنفيذ المادة 23 من قانون انتخابات مجالس المحافظات، انظر Crisis Group Middle East Report N°88, *Iraq and the Kurds: Trouble Along the Trigger Line*, 8 July 2009, pp. 4-7.

<sup>57</sup> وافق المشرّعون على استعمال سجلات المقترعين لعام 2009 بشكل مشروط. لمناقشة هذا الموضوع، انظر Crisis Group Report, *Iraq's Uncertain Future*, op. cit., pp. 20-21.

<sup>58</sup> لقد عملت حكومة إقليم كردستان وبشكل مستمر على المحافظة على أكراد كركوك في كركوك وتشجيع الأكراد الذين رُحّلوا عن كركوك والذين يعيشون في إقليم كردستان على العودة إلى المدينة. على سبيل المثال، فإنها لا تسمح لأكراد كركوك بشراء العقارات في إقليم كردستان أو تسجيل أطفالهم حديثي الولادة هناك؛ وقد نقلت الموظفين الحكوميين، مثل المدرسين، إلى كركوك وأعطتهم أراض هناك؛ ورفضت قيوداً أخرى. كردي يعود بأصله إلى كركوك لكنه يعيش في إربيل، قال، "أراد والدي في كركوك تسجيل سيارته الجديدة في إربيل، غير أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يسمح له بذلك دون وجود كفيل محلي. إنه كردي! وهذا ما يدفع أكراد كركوك إلى الجنون. عليهم هم [الزعماء الأكراد] أن ينتقلوا للعيش في كركوك! إنهم يعاملون أكراد كركوك كما يعاملون العرب. هذا عار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

<sup>59</sup> ذكر أنه تم توجيه عدد من التهديدات ضد أعضاء بعض الجماعات العرقية في منطقة معينة، إضافة إلى محاولة طرد الأشخاص الذين اعتبر وجودهم غير شرعي. على سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر 2010 اعتقلت الشرطة الكردية في كركوك عائلة عربية كانت قد رُحلت نتيجة الاقتتال الطائفي في بغداد وحولها في عام 2006 وسعت إلى طردها، مدّعية بأن أفراد العائلة مقيمين بشكل غير شرعي. أحد مدراء الشرطة الأمنية الأكراد المحليين دافع عن الإجراء (الذي تم القيام به من قبل وحدات شرطة ليست تحت سيطرته) بوصفه محاولة قانونية لمنع

<sup>53</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 25 أيار/مايو 2010.  
<sup>54</sup> تم تنظيم ورشات العمل تلك من قبل مؤسسة فريدريك نومان في برلين في نيسان/أبريل 2009 وبيروت في تشرين الأول/أكتوبر 2010، ومن قبل المجموعة الاستشارية للحوار في امستردام في شباط/فبراير 2009 وتموز/يوليو 2010.

<sup>55</sup> في حين أن وضع كركوك هو القضية الرئيسية التي يلعب الوضع الديمغرافي دوراً محورياً فيها، فإن تقاسم السلطة هو الأمر الآخر: رغم أن المجموعات التي تعيش في كركوك توافق عليها من حيث المبدأ، فإنها تجادل بعضها بعضاً حول ما يُعتقد أنه تفاوتات في مستويات التوظيف في القطاع العام وممارسات التعيين فيه. على سبيل المثال، ادعى محلل عربي في كركوك أن كل قرارات تعيين الموظفين في كركوك "تتخذ محلياً ومن ثم تُرسل إلى بغداد من أجل الموافقة، وأن جميع الوظائف المحلية تُعطى للأكراد، باستثناء قطاعي الكهرباء والتعليم اللذان يعين فيهما التركمان. وتقوم بغداد عادة بمنح موافقتها الروتينية على هذه التعيينات، لأنها لا تريد الانخراط في معركة مع حكومة إقليم كردستان. وقد تمثل الاستثناء الوحيد في شركة نفط الشمال، التي تم تعيين مديرها [شيعي عربي ليس موجوداً في كركوك] تم تعيينه من بغداد مباشرة – رغم اعتراضات الأكراد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 18 أيلول/سبتمبر 2010. مسؤول كردي اشتكى من التحامل على الأكراد: "في الشهر الماضي، عينت شركة نفط الشمال 600 شخص، جميعهم من العرب. جميع المدرسين المعيّنين في توز خرّماتو ودافوق هم من التركمان. جميع أبناء العراق [أعضاء الصحوات] الذين تم إدماجهم بقوات الشرطة هم من العرب، بمن فيهم ضباط مخابرات سابقين وبعثيين. إننا لا نعمل ضد العرب عندما نطالب بحقوقنا. هذا يزعنا. حكومة بغداد تعمل ضدنا [الأكراد]. ويستمر التعريب اليوم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هلو نجاة حمزة، مدير الشرطة الأمنية التابعة للحزب الديمقراطي الكردي في كركوك (أسايش)، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.

وكمנסقة لسلطة التحالف المؤقتة في المحافظة في كركوك في 2003-2004، اهتمت على نحو خاص بكروك خلال وجودها هناك وتجادل بأن السكان هناك وفي غيرها من المناطق المتنازع عليها قد تزاجوا لعدة أجيال ويتحدثون لغة بعضهم البعض:

... إن تضمين السؤال المتعلق بالأصل العرقي في التعداد العام سيجبر الناس على تعريف أنفسهم بشكل ضيق في الوقت الذي قد يكون هناك أوجه عديدة ومختلفة لهويتهم. إنك تجعل الناس يعرفون أنفسهم بطريقة لا تُفضي إلى عملية معالجة الجراح بينما هناك حاجة ماسة للتركيز على القضايا التي تقرب الناس من بعضهم البعض. رفيق الحريري [رئيس الوزراء اللبناني الراحل] قال مرة عن لبنان: "إذا أردت حرباً أهلية، نظم تعداداً عاماً للسكان".<sup>62</sup>

في اتخاذ القرار لتأجيل التعداد العام أولاً من 24 تشرين الأول/أكتوبر 2010 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر ومرة أخرى حتى إشعار آخر؛ بدا وكأن حكومة تصريف الأعمال برئاسة المالكي تقر بالمخاطر المترتبة على القيام بمثل هذا المشروع التقسيمي في غياب حكومة لا تتمتع بسلطة كاملة. لكن حتى الحكومة الجديدة ستحتاج لاتخاذ قرار ينطوي على حساسية سياسية بالتحرك نحو التعداد العام كما كان مخططاً، بصيغة مختلفة أو ألا تتحرك على الإطلاق. وهكذا، فإن بعض السياسيين اقترحوا حذف السؤال المتعلق بالأصل العرقي، حيث أنه لا يخدم أي هدف يتعلق بالتنمية الوطنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بل يعكس أجندة كردية في المناطق المتنازع عليها.<sup>63</sup> إحدى المشاكل تتمثل في أن قانوناً سن في عام 2008 حول التعداد العام يذكر الأصل العرقي بين البيانات الإحصائية التي ينبغي الحصول عليها؛<sup>64</sup> ومن حق البرلمان فقط أن يلغيه أو يعدله، وهو تحرك قال الأكراد بأنهم سيقاومونه بقوة. الأهم من ذلك، أن المسؤولين الأكراد هددوا بمقاطعة التعداد العام إذا حذف السؤال المتعلق بالأصل العرقي.<sup>65</sup>

<sup>62</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، لندن، 24 أيلول/سبتمبر 2010.  
<sup>63</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو مجلس النواب عن العراقية، واشنطن، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2010؛ ومع حسن توران، عضو مجلس محافظة كركوك عن حزب العدالة التركماني، كركوك، 19 أيلول/سبتمبر 2010. قال توران، "الأكراد وحدهم بحاجة للسؤال المتعلق بالأصل العرقي - في المناطق المتنازع عليها. إنه مشروع سياسي، ولا حاجة إليه لتطوير العراق".

<sup>64</sup> المادة 1 - تعريفات القانون 40 لعام 2008 (أصدره البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر 2008) يتضمن: "البيانات الإحصائية: جميع الأرقام والبيانات المتعلقة بالأوجه الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، والصحية للسكان. وهذه تتضمن بيانات عن التعليم، والأحوال المعيشية، والأصل العرقي، والدين، والسكن وغير ذلك من البيانات". في المادة 6، يجعل المفوضية العليا للتعداد مسؤولة عن، بين أشياء أخرى: "جمع البيانات الديمغرافية، والاقتصادية والاجتماعية حول السكان والبيانات الإحصائية حول المنازل وشاغليها خلال فترة محددة من الزمن". ويبدو أن هذا يشير إلى أن "البيانات الإحصائية حول المنازل وشاغليها" تتضمن بيانات عن الأصل العرقي.

<sup>65</sup> بعد أن اقترح وزير التخطيط علي بابان هذه الخطوة، يُذكر أن نظيره في حكومة إقليم كردستان قال "إذا حذفنا الإشارة إلى الأصل العرقي من الاستبيان، فإن إقليم كردستان قد لا يشارك في التعداد". وأضاف أن

العشري لسببين رئيسيين: إنه يمثل واحدة من ثلاث خطوات متتابعة في المادة 140 لتسوية وضع كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، وتتضمن استمارة التعداد العام سؤالاً حول الانتماء العرقي للشخص. وهكذا فإن التعداد العام للسكان في المناطق المتنازع عليها يتخذ شكل نموذج للاستفتاء، حيث تعتبر حصيلته مؤشراً على نتائج التصويت في المستقبل. مسرور برازاني أخبر مجموعة الأزمات بأن "التعداد العام سيقدم مساعدة كبيرة. إنه سيحدد انتماءات المناطق. وسيشكل هذا عاملاً رئيسياً في اتخاذ القرارات فيما بعد".<sup>60</sup>

ونتيجة لذلك، فقد أطلق التعداد العام للسكان لغطاً كبيراً، ما نتج عنه تأجيل متكرر: الأول في عام 2007 (العام الذي كان من المقرر إجراؤه فيه)، ثم عام 2009، ومرتين في عام 2010، والمرة الأخيرة تم تأجيله إلى ما لا نهاية.<sup>61</sup> إذا جرى التعداد، فإنه يمكن أن يتسبب بمشاكل أكبر من مجرد الضغوط على الناس للانتقال من أو إلى كركوك. العواطف مشحونة في كركوك، وأي تحرك يمكن أن يفهم أنه يدفع بأجندة بغداد أو إربيل يمكن أن يؤدي إلى العنف. إيما سكاى، التي عملت لمدة ثلاث سنوات كمستشارة سياسية رفيعة المستوى للجنرال ري أوديرنو، القائد السابق للقوات الأمريكية في العراق،

المهجريين من بناء المنازل دون إذن من الحكومة. "هناك حوالي 8,000 أسرة، جميعها من ديالى. هذه أسر كبيرة تضم كل منها 10 أو 11 شخصاً. كانوا قد هربوا من العنف عام 2006، لكنهم يقومون الآن ببناء منازل دون الحصول على تراخيص. وهذا يتسبب في مشاكل، ولذلك فإن الشرطة تحاول وفهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هلو نجا حمزة، مدير الشرطة الأمنية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في كركوك (أسايش)، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010. في نفس الوقت تقريباً وفي قضاء دبس، ذكر زعماء عرب أنهم تلقوا تهديدات وزعت على أوراق على المنازل، تحث السكان العرب على مغادرة المنطقة لإنفاذ حياتهم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، أيلول/سبتمبر 2010؛ وبيروت، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2010. يُذكر أن شركة نفط الشمال هددت بإزالة قرى كردية من المناطق التي كانت قريبة أكثر مما ينبغي على منشآتها، ما رأت فيه السلطات الكردية المحلية استمراراً لسياسة التعريب التي انتهجها صدام حسين. انظر *Iraq Oil Report*, 7 October 2010, at [www.iraqoilreport.com](http://www.iraqoilreport.com).

<sup>60</sup> غير أنه أضاف أنه يعتقد بأن التعداد العام لن يكون في أهمية الاستفتاء؛ وأنه لن يحل أية مشكلة بحد ذاته. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صلاح الدين، 21 أيلول/سبتمبر 2010. سياسي كردي مستقل حذر من النظر إلى الأمور على هذا النحو، ملاحظاً بأن محطة التلفزيون التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني كانت قد أشارت إلى التعداد العام للسكان بوصفه خطوة تسبق الاستفتاء، وهو ما أثار الرعب بين عرب وتركمان كركوك وجعلهم يعارضون التعداد العام. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 19 أيلول/سبتمبر 2010. وبالفعل، فإن أحد الزعماء العرب قال، "يعتقد الأكراد أنهم لن يكونوا بحاجة إلى استفتاء بعد التعداد العام". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد الرحمن منشد العبيدي، كركوك، 18 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>61</sup> يقبل زعماء جميع الفئات في كركوك بالتعداد العام للسكان لعام 1957 بوصفه آخر تعداد عام يحظى بالمصداقية. ويرفض الأكراد جميع التعدادات اللاحقة، لأنها جرت على خلفية التعريب (التهجير القسري للأكراد وغير العرب الآخرين من كركوك ومناطق أخرى)، في حين أن العرب والتركمان يرفضون التعداد في الظروف الحالية لأن الأكراد، كما يقولون، ضخموا عدد سكان كركوك عن طريق الأكراد الذين ليسوا أصلاً من كركوك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع راكان سعيد، نائب محافظ كركوك، إربيل، 17 أيلول/سبتمبر 2010.

طبقاً للدستور ولقانون التعداد العام لعام 2008، فإن التعداد العام ينبغي أن تجريه الحكومة الفيدرالية. غير أن الحكومة لا تتمتع إلا بقدر قليل من السلطة في كركوك، ولا تتمتع بأية سلطة على الإطلاق في العديد من الأفضية التابعة لنيوى وفي واحد من أفضية ديالى، ناهيك عن المحافظات الكردية الثلاث. وطالما أن الحكومة الفيدرالية لا تستطيع إجراء التعداد العام في سائر أنحاء البلاد وفي بيئة مستقرة، ينبغي تأجيل التعداد.<sup>69</sup>

يتمثل الخوف الرئيسي بالنسبة للعرب والتركمان في أن التعداد العام للسكان سيرسخ وجود أغلبية كردية في كركوك. سياسي عربي قال، "إنهم يتوقعون أن يمثلوا 60%"، مشيراً ضمناً إلى أن الأكراد يمكن أن يستعملوا الخدع لزيادة أعدادهم، على سبيل المثال بتضمين الأكراد الذين ليسوا أصلاً من كركوك.<sup>70</sup> قد تكون هذه المخاوف مبالغاً بها، خصوصاً إذا كان هناك آلية حيادية لتحديد من يعتبر من سكان كركوك، ووجود مراقبة دولية تمنع أنشطة التزوير.

إذا كان أداء الأكراد في الانتخابات التشريعية في آذار/مارس 2010 مؤشراً، وإذا افترض المرء (كما يبدو أن معظم السياسيين في كركوك يفعلون) بأن أفراد مجموعة عرقية ما يصوتون لمرشحين من تلك المجموعة،<sup>71</sup> فإن الأكراد يمثلون أقل بكثير من 60% من السكان، رغم تدفق الأكراد إليها وتدفق العرب منها منذ عام 2003. إن الفرق بين كتلة التحالف الكردستاني وكتلة العراقية (عرب وتركمان) في كركوك لا يُذكر.<sup>72</sup> ينبغي التعامل مع هذه الحصيلة ببعض الحذر: يزعم الأكراد بأنه كان هناك تزوير في قضاء الحويجة (العربي) وهو ما كان لصالح العراقية،<sup>73</sup> في حين أن خصومهم يزعمون بأن أداء

المحكمة العراقية العليا أضافت مزيداً من التعقيد إلى هذه المناظرة بحكمها الصادر في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2010 الذي ينص على أن التعداد العام للسكان، (الذي كان عندها مقررًا في 5 كانون الأول/ديسمبر) له أهداف تنموية، واقتصادية واجتماعية وبالتالي فهو يختلف سواء من حيث الأهداف أو الأثر عن التعداد العام المذكور في المادة 140 من الدستور فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها – ولا ينبغي أن يحل محله. وحيث أن تضمين السؤال المتعلق بالأصل العرقي هو مطلب كردي بشكل أساسي مرتبط بسعي الأكراد لضم المناطق ذات الأغلبية الكردية إلى إقليم كردستان، فإن هذا الحكم يوحي أنه إذا كان هناك تعداد عام منفصل في المناطق المتنازع عليها، فإن التعداد العام الوطني كما هو مخطط له الآن لا ينبغي أن يحتوي على سؤال فيما يتعلق بالأصل العرقي. ثم يمكن لتعداد خاص يجري في المستقبل في المناطق المتنازع عليها لتلبية متطلبات المادة 140 أن يتضمن سؤالاً حول الأصل العرقي، إذا رأت الأحزاب ذلك ضرورياً. غير أن أنه إذا كان للتعداد العام الوطني أن يمضي دون السؤال المتعلق بالأصل العرقي، فإنه سيترتب على البرلمان تعديل قانون عام 2008 الذي ينص عليه.

قد لا يكون ذلك كافياً للخروج من مأزق التعداد. لقد أشار سياسيون عرب وتركمان في كركوك إلى أن لا فصل التعداد العام الوطني عن التعداد في المناطق المتنازع عليها،<sup>66</sup> ولا حذف السؤال من استمارة التعداد سيكون طريقة مقبولة للتحرك إلى الأمام.<sup>67</sup> ويجادلون بأن المشكلة في كركوك هي أن التغييرات الديمغرافية التي تم التلاعب بها بعد عام 2003 ضخمت أعداد الأكراد، وأن التعداد العام سيضفي الشرعية على وجودهم قبل إجراء استفتاء حول وضع المنطقة. ولذلك فهم يصرون على أن التعداد العام، (مع أو بدون السؤال المتعلق بالأصل العرقي) ينبغي أن يتبع تنفيذ المادة 23 من قانون الانتخابات المحلية لعام 2008، المذكور أعلاه.<sup>68</sup> أحد الأعضاء العرب من كركوك في مجلس النواب، عمر جبوري، مضى إلى أبعد من ذلك، مجادلاً بأنه لا ينبغي إجراء أي تعداد عام في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها إلى أن "تستقر" الأوضاع وتصبح الحكومة الفيدرالية مسؤولة تماماً:

<sup>69</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 12 كانون الثاني/يناير 2011.  
<sup>70</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد الرحمن منشد العبيدي، كركوك، 18 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>71</sup> أحد السياسيين الأكراد المستقلين علق قائلاً بأن الناس في كركوك تشغلهم الخدمات ويمكن أن يدعموا أي شخص يقدم هذه الخدمات، لكنهم في الانتخابات سيصوتون للأحزاب الكردية لأنهم يشعرون بأن وجودهم في كركوك غير آمن، وهم بحاجة للحماية المسلحة للأحزاب الكردية.

مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 20 كانون الثاني/يناير 2011.  
<sup>72</sup> فازت العراقية بـ 5,000 صوت أكثر من كتلة التحالف الكردستاني.

غير أن الكتلة الأخيرة خسرت عدداً أكبر من الأصوات (58,500) لأحزاب كردية منافسة (خصوصاً غوران) مما خسرت العراقية لأحزاب عربية أخرى (40,000)، وهكذا فإن الفرق (ومرة أخرى بافتراض أن الأكراد صوتوا للأحزاب الكردية والعرب والتركمان للقوائم العربية) كان أكثر من 13,000 صوتاً لصالح الأكراد – وهو أقل بكثير من الأغلبية الساحقة التي كانوا يتوقعونها ويريدونها من أجل تعزيز حجتهم لإدماج كركوك في إقليم كردستان.

<sup>73</sup> خالد شواني، المرشح الأبرز للتحالف الكردستاني في كركوك، قال، "لم تعكس نتيجة الانتخابات التركيبية العرقية لكركوك. لقد انقسم الصوت الكردي، في حين أن الجانب العربي/التركمان كان أفضل تنظيمياً وانضباطاً. زد على ذلك أنه كان هناك بعض التزوير في حويجة. لقد تقدمنا بشكوى [لهيئة الانتخابات]، لكننا تخلينا عن ذلك لصالح الوحدة الوطنية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 23 أيار/مايو 2010. أحد أعضاء مجلس النواب عن العراقية لم ينكر وجود بعض المخالفات في الحويجة وأن ذلك ساعد قائمته على الفوز ببعض الأصوات الإضافية. وأضاف بأن العرب كانوا قد استفادوا لأن غوران كان يراقب عد الأصوات في المناطق الكردية، لكن لم يكن هناك نفس المراقبة على

حذف السؤال سيكون "انتهاكاً واضحاً للدستور". مقتبس في وكالة الصحافة الفرنسية، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2010. من المحتمل أن يكون القرار انتهاكاً للقانون العراقي وليس للدستور، الذي لا يحتوي أي متطلبات محددة للتعداد العام للسكان.

<sup>66</sup> يجادلون بأن الإشارة إلى التعداد العام بوصفه مختلف قانونياً عن التعداد الخاص في المناطق المتنازع عليها سيكون لفئة رمزية في أفضل الأحوال، حيث سيستعمل الجميع نتائج التعداد الوطني للمناطق المتنازع عليها في الخطاب السياسي، وأن القضية هي أولاً وقبل كل شيء قضية سياسية. السياسيون الأكراد يوافقون على أن التمييز ليس له معنى.

مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 17 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>67</sup> أحد الحلول الوسط الممكنة قد يكون في جعل السؤال المتعلق بالأصل العرقي اختيارياً (كما هو الحال في استمارة التعداد العام في الولايات المتحدة على سبيل المثال).

<sup>68</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد الله سامي (عربي)، برهان مزر العاصي (عربي) وحسن توران (تركمان)، أعضاء في مجلس المحافظة، كركوك، 19 كانون الثاني/يناير 2011.

في الوقت الراهن، يبدو أن مسألة التعداد مجمدة لأسباب أخرى تتعلق بدوامة كركوك<sup>78</sup> - وهي التي تحمل تداعيات سلبية للبلد بأسره، وهو بحاجة ماسة إلى البيانات الاجتماعية - الاقتصادية الدقيقة من أجل التنمية ومن أجل أغراض أخرى.

### ج. المفاوضات في نينوى

يمكن للتطورات في محافظة نينوى - وستة من أفضيتها التسعة متنازع عليها، جزئياً أو كلياً<sup>79</sup> - أن تشكل مؤشراً هاماً على مستقبل كركوك. لقد توجت حصيلة الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس 2010 هناك التغيير الكبير في السياسات المحلية والذي أحدثته أولاً انتخابات مجالس المحافظات عام 2009 في المحافظة، عندما تولت قائمة الهدباء العربية السلطة بعد عدة سنوات من السيطرة الكردية. بعد أن حصلت العراقية على 20 مقعداً مقابل ثمانية مقاعد حصلت عليها كتلة التحالف الكردستاني، قال أسامة النجيفي، أحد أكبر الفائزين في قائمة العراقية وشقيق محافظ نينوى أثيل النجيفي:

في الماضي، كان لدينا صراع سياسي مع الأكراد. لم يقرؤا بحقنا بالسلطة، ولهذا السبب رفضوا التحديث إلينا. لكن بعد ذلك، في الانتخابات الوطنية، تمكنا من تحقيق الأغلبية، وبالتالي تعزز موقفنا. لقد حققت قائمة العراقية والهدباء [في انتخابات مجالس المحافظات في عام 2009] نتائج جيدة جداً في نينوى، ولا يمكن للأكراد الآن أن ينكروا حقوقنا كأغلبية. لقد غير ذلك الأمور. لقد بات من الواضح جداً أننا نحن الذين نحكم ونسيطر على الأشياء على الأرض هنا في نينوى، تماماً كما يفعلون هم في كردستان.<sup>80</sup>

كان يمكن للتوازن الجديد في القوى في نينوى أن يُفضي إلى صراع مفتوح. غير أنه، ومما فاجأ كثيرين، فقد تبعه تحسينات مستمرة في العلاقات بين الخصوم الرئيسيين؛ فقد بارك مسعود برزاني صعود أسامة النجيفي ليصبح رئيس مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر

<sup>78</sup> لقد ظهرت تعقيدات في نينوى أيضاً. هناك مجموعات من الأقليات كانت قد صُنفت على أنها مجموعات دينية أو عرقية، مثل الأزيديين والشبك. بالنسبة للعديد من الأكراد، فإن الأزيديين هم أكراد غير مسلمين، لكن بالنسبة لآخرين، بمن فيهم العديد من الأزيديين أنفسهم، فإنهم مجموعة عرقية منفصلة. وينطبق الشيء ذاته على أسس أخرى، على الشبك. إن التوصيف العرقي لهذه المجموعات هام من الناحية السياسية بالنظر إلى وجودها في المناطق المتنازع عليها في نينوى وأنه أعاق تحقيق التقدم نحو إجراء التعداد العام للسكان هناك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نصار الربيعي، وزير التخطيط بالوكالة، بغداد، 17 كانون الثاني/يناير 2011. زد على ذلك أن نينوى فيها 3 مناطق منفصلة تسيطر عليها قوات الأمن الكردية. ويصر المحافظ ومجلس المحافظة أن المحافظة ينبغي أن تدبر التعداد في هذه المناطق، كما في باقي أنحاء المحافظة، في حين أن حكومة إقليم كردستان تقول أن التعداد ينبغي أن تقوم به هي. يمكن للحكومة الفيدرالية أن تضطلع بهذه المسؤولية بدلاً من ذلك، لكن حتى الآن لم يتم التوصل إلى اتفاق بسبب غياب الثقة المتبادلة بين قيادة نينوى وحكومة إقليم كردستان. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مهدي العلاق وكيل وزير التخطيط العراقي ومسؤول عن التعداد، بغداد، 6 آذار/مارس 2011.

<sup>79</sup> الأفضية الستة هي: عقرا، حمدانية، شيخان، سنجار، تلعفر وتلكيف.

<sup>80</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 22 أيار/مايو 2010.

التحالف الكردستاني تضخم بفضل وجود الأكراد الذين لا يعودون بأصولهم إلى كركوك.<sup>74</sup> كما أن معدلات المشاركة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار. أحد السياسيين العرب جادل بأن الإقبال على التصويت كان أكبر بين العرب مما كان بين الأكراد، وزعم بأن السبب يعود إلى عدم رضا الأكراد عن زعمائهم.<sup>75</sup>

المُشرع الكردي المستقل محمود عثمان رفض مطالبة القيادة الكردية القوية بإجراء تعداد عام للسكان في المناطق المتنازع عليها لمعرفة حجم الجماعات العرقية، قائلاً بأن التعداد العام يمكن أن يقلص من الحصة السنوية التي يحصل عليها إقليم كردستان من الميزانية الفيدرالية. لقد تلقى الإقليم 17% من اعتمادات الميزانية سنوياً (قبل أن خُسمت من المبلغ والمسؤوليات الفيدرالية والمشاريع الاستراتيجية)، غير أن الرقم اعتباطي إلى حد ما في غياب التعداد.<sup>76</sup> وقال، "إن عدم إجراء التعداد ليس مشكلة للأكراد، لأننا نحصل حالياً على 17% من الميزانية، في حين أن عدد السكان في السليمانية، وإربيل ودهوك هو 12.8%. إذا تم إجراء التعداد، فإن الأكراد يمكن أن يخسروا مليارات الدولارات".<sup>77</sup> وقد يكون ذلك صحيحاً إذا لم ينجح الأكراد في ضم الأجزاء ذات الأغلبية الكردية في المناطق المتنازع عليها إلى إقليم كردستان؛ حيث سيبلغ عدد سكان الإقليم عندما يتوسع 17%.

الأصوات في المناطق العربية مثل الحويجة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عمان، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

<sup>74</sup> إرشاد صالح، المرشح الأول للعراقية في كركوك، قال، "نتائج الانتخابات لا تعكس حجم السكان. هناك الكثير من الأكراد غير الشرعيين، وهم الأشخاص الذين ليسوا أصلاً من كركوك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 23 أيار/مايو 2010.

<sup>75</sup> محمد تميم، أحد المرشحين الناجحين للعراقية في كركوك قال إنه رغم العقبات التي وضعها الأكراد في المناطق التي يشكل فيها العرب أقلية (ذكر قرى في أفضية ليليان، ودبس وداقوق)، حيث وصل العرب إلى مراكز الاقتراع، بمساعدة الجيش في بعض الأحيان، الذي كان يحمي مراكز الاقتراع ويستعمل السيارات لنقل المقترعين إلى المدينة. "لقد زحف المقترعون العرب على مراكز الاقتراع كقوات الكوماندوس"، مشيراً إلى الصعوبات التي واجهوها وتصميمهم على الاقتراع. "كان يمكن للأكراد أن يفوزوا لو كان هناك إقبال أكبر على التصويت. لكنهم غير راضين عن الأحزاب الرئيسية [الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني]". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 27 أيار/مايو 2010.

<sup>76</sup> مصدر الرقم 17% هو برنامج "النفط مقابل الغذاء" التابع للأمم المتحدة في التسعينيات، عندما كان إقليم كردستان يتلقى مبلغاً محدداً من إيرادات العراق مباشرة من الأمم المتحدة في وقت كان فيه الإقليم يقع خارج سيطرة بغداد. في حين لم يكن هناك تعداد عام للسكان، فقد استعملت وسائل أخرى لحساب عدد السكان، من خلال نظام توزيع الأغذية على سبيل المثال، وهو نظام ليس دقيقاً جداً لكنه شكل الأساس التي أُجريت عليه الانتخابات. إن الحاجة لتشجيع الأكراد الذين تعود أصولهم إلى المناطق المتنازع عليها لكنهم يعيشون في إقليم كردستان للعودة إلى مناطق سكناهم السابقة لزيادة أعدادهم هناك قبل التعداد العام من شأنها أن تقلص العدد الفعلي لسكان الإقليم وبالتالي مخصصاته السنوية من الميزانية.

<sup>77</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 12 كانون الثاني/يناير 2011.



الحصرية على المناطق المتنازع عليها.<sup>84</sup> وهناك أجزاء أخرى لما يحتمل أن يكون رزمة متكاملة، بما في ذلك تدريس اللغة الكردية في المناطق ذات الأغلبية الكردية والحماية الخاصة للأقليات.<sup>85</sup> في نيسان/أبريل 2010، انضمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى هذا الجهد ومنذ ذلك الحين بسّرت المحادثات بين الجانبين وبوجود عيساوي كوسيط رئيسي. بالنسبة لعيساوي، أحد كبار قادة العراقية، فإن الهدف كان سياسياً أيضاً ويتمثل في أن معالجة مسألة نينوى ستساعد في تشكيل تحالف بين العراقية والأكراد لمعارضة دولة القانون بزعامة المالكي بعد انتخابات آذار/مارس.<sup>86</sup> ومن جهتها كانت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تأمل بأن تحقيق تقدم بشأن نينوى يمكن أن يوفر الأساس لمحادثات تجري في المحصلة حول كركوك.<sup>87</sup>

الجدير بالملاحظة، وبالنظر إلى الاختلافات طويلة الأمد والخطابات النارية والحوادث شبه القاتلة على طول خط التماس، فقد وجد السياسيون العرب والأكراد في نينوى (وكذلك في بغداد وإربيل) طريقة لتطوير الحوار وتحقيق التقدم. لقد شكلوا عدة لجان لدراسة الأوجه المختلفة لأزمة نينوى، بما في ذلك لجان حول الأمن، والمعقلين والأقليات. وقد تمثل التطور الأبرز في زيارة قام بها أثيل النجيفي إلى إربيل في أيار/مايو 2010.<sup>88</sup> وقد تبع ذلك بعد بضعة

2010، وهو تطور لم يكن أحد يتصوره قبل بضعة أشهر فقط، وحضر النجيفي افتتاح مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني في إربيل في 11 كانون الأول/ديسمبر 2010 وألقى كلمة فيه.<sup>81</sup> ويعود الفضل في جزء كبير من ذلك إلى أحد نواب رئيس الوزراء، وهو رافع العيساوي، الذي أثمرت جهوده اعتباراً من عام 2009 للتوصل إلى اتفاقية تقاسم سلطة في نينوى إلى انطلاق حوار مندي حل محل ما كان سائداً في الماضي من لغة خطابية قاسية وتوترات خطيرة، رغم أنه لم يتم التوصل إلى اتفاقية ملموسة بعد.<sup>82</sup>

ينبع صراع نينوى من قضيتين مترابنتين. انتخابات كانون الثاني/يناير 2009 دفعت إلى السلطة بقائمة عربية، الهدباء، بأغلبية ضئيلة (19 من أصل 37 مقعداً في مجلس المحافظة) وهو ما مكّنها من الحكم بمفردها. القائمة الكردية، التي كانت قد حكمت نينوى حتى ذلك الحين عبّرت عن غضبها لإقصائها من الحكومة، رغم حصولها على اثني عشر مقعداً، وقاطعت المجلس. ورداً على ذلك، عبر المحافظ الجديد، أثيل النجيفي من قائمة الهدباء، عن إحباطه لعدم قدرته على ممارسة الحكم على كامل المحافظة، في ضوء السيطرة العسكرية والإدارية للحزب الديمقراطي الكردستاني في أفضية تشكل جزءاً من المناطق المتنازع عليها.<sup>83</sup> وهددت هذه المواجهة بالتطور إلى عنف في عدد من المناسبات، ما أدى بالولايات المتحدة إلى وضع آليات أمنية مشتركة في أواخر عام 2009 صممت لمنع حدوث أعمال عنف ونشوء صراع أوسع بين قوات أمن المحافظة (والجيش الفيدرالي) من جهة وقوات حرس إقليم كردستان وقوات الأمن التي تسيطر عليها لأحزاب من جهة أخرى.

المساومة التي بدأها العيساوي، مدعوماً بالجيش الأمريكي، سعت في نينوى إلى منح الأكراد مناصب رفيعة في الحكومة المحلية مقابل استيعاب قوات الأمن الكردية في قوات الشرطة المحلية والجيش الفيدرالي – وهو ما يرقى إلى تحلي الأكراد عن السيطرة الأمنية

<sup>84</sup> في أيلول/سبتمبر 2009، اقترح الجيش الأمريكي حلاً على مراحل: يعترف الأكراد بحدود نينوى بوصفها حدوداً شرعية ويقبلون بممارسة حكومتها السيادة على جميع أفضية المحافظة، مقابل أن يحصلوا على منصب نائب المحافظ ورئيس مجلس المحافظة. ويتبع ذلك ستة أشهر من تسيير الدوريات المشتركة من قبل الولايات المتحدة والقوات العراقية والكردية. وأخيراً، يتم إجماع البشمركة وأسايش في الجيش العراقي والشرطة العراقية، من خلال تعيينهم محلياً. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مساعدي الجنرال ري أوديرنو، بغداد، 25 أيلول/سبتمبر 2009. بدأت الدوريات المشتركة في كانون الثاني/يناير 2010، غير أنه تبين أن الاتفاقية بمجملها صعبة التطبيق.

<sup>85</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع كريم سنجاري، وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان، إربيل، 9 آذار/مارس 2010؛ وحنين قدو، الأمين العام لتجمع الشبك الديمقراطي، بغداد، 28 أيار/مايو 2010.

<sup>86</sup> "تأمل أن تتمخض المفاوضات عن نتائج إيجابية وأن يسهم ذلك في تشكيل الحكومة الجديدة. إذا تمكنا من الاتفاق مع الأكراد حول نينوى، فإن ذلك سيجعل كل شيء سهلاً. يمكننا حتى أن نعطي معاً في تحالف لتشكيل الحكومة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أسامة النجيفي العضو في العراقية، بغداد، 22 أيار/مايو 2010. وفهم الطرفان بأنه لن يتم التوصل إلى اتفاقية نهائية حول نينوى مالم يتم تشكيل حكومة تضم العراقية كمكون رئيسي، وبوجود الأكراد كشركاء. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أسامة النجيفي، بغداد، 7 آب/أغسطس 2010؛ وكريم سنجاري، وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان، إربيل، 22 أيار/مايو 2010. مسؤول أمريكي شرح قائلاً، "لقد رأينا العملية تمضي إلى أبعد مدى ممكن، باستثناء تشكيل الحكومة. والسبب في ذلك هو أن كلا الطرفين غير مستعدين لتقديم تنازلات ذات معنى ما لم يضمن أنه سيكون شريكاً في ائتلاف حاكم مع الطرف الآخر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 7 تموز/يوليو 2010.

<sup>87</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 12 نيسان/أبريل 2010.

<sup>88</sup> في 15 أيار/مايو 2010، قام أثيل النجيفي، المحافظ، وعجيل الياور، الزعيم العشائري الهام وعضو مجلس النواب من نينوى، بزيارة إربيل

<sup>81</sup> كان حضور النجيفي مفاجئاً، والأكثر مفاجئة كان بقاءه رغم تعليقات مسعود برزاني الداعمة لحق الأكراد في تقرير المصير وحقهم في كركوك، وهو ما سبب كثيراً من اللغط، خصوصاً داخل كتلة العراقية التي ينتمي إليها النجيفي.

<sup>82</sup> نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي، وهو عربي سني من الفلوجة، أطلق النقاشات مع سياسيي نينوى بعيد انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني/يناير 2009. وحضر اجتماعاً في قضاء ربيعة في نينوى في نيسان/أبريل 2009، تقرر فيه أن يصبح النجيفي محافظاً. وبدأت وساطته بين النجيفي وبين الزعماء الأكراد المحليين (وكذلك حكومة إقليم كردستان) في حزيران/يونيو 2009. وفي تموز/يوليو 2009، طلب منه مجلس الأمن الوطني ترؤس لجنة في نينوى للتحقيق بأسباب التوترات واقتراح الحلول. وانطلقت هذه اللجنة في آب/أغسطس 2009 عندما اقترح الجنرال ري أوديرنو، القائد العسكري الأمريكي في العراق، تأسيس نقاط تفنيش ودوريات مشتركة على طول خط التماس. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول قريب من المفاوضات، بغداد، 26 أيلول/سبتمبر 2009. انظر أيضاً Crisis Group Report, Iraq's New Battlefield, op. cit., p. 37.

<sup>83</sup> توقفت الوساطة في كانون الثاني/يناير 2010 بسبب الانتخابات القادمة، ثم استؤنفت في نيسان/أبريل بعد أن وضحت الانتخابات الصورة السياسية.

<sup>83</sup> انظر Crisis Group Report, Iraq's New Battlefield, op. cit.

### III. الدوامة الأمنية في كركوك

لقد أكدت مجموعة الأزمات من قبل على البيئة القابلة للانفجار على طول ما يسمى بخط التماس الذي يفصل عن باقي العراق مناطق يدعي الأكراد أنها جزء من كردستان التاريخية وتقول السلطات الكردية بأنها تعترم ضمها إلى إقليم كردستان وأصدرت تعليمات إلى قوات الأمن في الإقليم للدفاع عنها ضد تعديلات الحكومة الفيدرالية.<sup>94</sup> يمر هذا الخط تقريباً وسط المناطق المتنازع عليها ويمكن له أن يشكل في المستقبل حداً فاصلاً بين إقليم كردستان الموسع وباقي أنحاء العراق، إذا سُمح للعملية التي تنص عليها المادة 140 بتحقيق هدفها. في حين كان هناك الكثير من التركيز على محافظة نينوى خلال الثمانية عشر شهراً الماضية في أعقاب سلسلة من الأحداث على طول خط التماس،<sup>95</sup> فإن محافظة كركوك تمثل التحدي بعيد المدى الأخطر بسبب المزاعم والمطالب الكردية بالأراضي ووجود احتياطيات نفطية هائلة.

يتمثل أحد المخاوف الرئيسية سواء في نينوى أو في كركوك (وإلى درجة أقل في محافظة ديالى) في وجود قوات الأمن الكردية التابعة لحكومة إقليم كردستان أو الحزبين الكرديين الرئيسيين بدلاً من السلطات الفيدرالية أو المحلية (المحافظة). وتتمثل هذه في البشمركة، التي تتكون من الميليشيات السابقة التي تشكل قوات حرس إقليم كردستان، وميليشيا زريقاني، والشرطة الأمنية التي تسيطر عليها الأحزاب (أسايش)، إضافة إلى أجهزة المخابرات المسماة باراستن من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني وزانياري من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني.<sup>96</sup>

نينوى عام 2010. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسرور برزاني، رئيس جهاز الأمن والمخابرات في حكومة إقليم كردستان، صلاح الدين، 21 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>94</sup> انظر Crisis Group Report, *Trouble Along the Trigger Line*, op. cit., especially pp. 13-14.

<sup>95</sup> لقد أشير إلى هذه الأحداث في تقارير مجموعة الأزمات، المرجع السابق؛ و *Iraq's New Battlefield*, op. cit. إضافة إلى ذلك، وفي حادث خطير في شباط/فبراير 2010، اقترح أنيل النجيفي أن يذهب إلى بلدة تلعفر في المناطق المتنازع عليها، غير أن السلطات الكردية قالت بأنها ستعترضه. استعمل الجيش الأمريكي قوته لدعم حرية الحركة وعرض مرافقة أمنية. عندما حاول النجيفي دخول منطقة تلعفر، حدثت مواجهة كاد أن يقتل فيها؛ وأرسلت الولايات المتحدة طائرة اف-16 لتقوم حول المنطقة كتهديد للجانبين كي يتراجعا، واعتقلت القوات الأمريكية ثمانية أكراد، ورداً على ذلك، اعتقلت قوات الأمن الكردية عدداً من العرب. وكان على المسؤولين الأمريكيين إقناع القادة الأكراد في إربيل بتبادل رهائنهم العرب مع الأكراد الذين اعتقلتهم القوات الأمريكية، واعترض هؤلاء الأكراد الذين زعموا بأن التوصل إلى صفقة يقوض سلطة القانون. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمريكي، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

<sup>96</sup> الزريقاني (الحرس الخاص) هي ميليشيا أقرب إلى قوات الدرك أنشأها الحزب الديمقراطي الكردستاني لكنها تعمل الآن تحت سلطة حكومة إقليم كردستان التي يسيطر عليها الحزب. أما أسايش فهي القوات الأمنية التابعة لكل من الحزبين الرئيسيين: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. الاسم الكامل لباراستن هو جهاز الحماية

شهور زيارة مشابهة من قبل أخيه، أسامة، ما دشّن إذابة جليد العلاقات بين الطرفين.<sup>89</sup> غير أنه، ورغم هذه التطورات، لم يتم التوصل إلى اتفاقية، وفي ذلك الوقت شكّل المالكي الحكومة مع الأكراد والعراقية كشركاء أضعف بدلاً من العكس.

يبدو الزعماء والسياسيون الأكراد منقسمين حول أهمية نوبان جليد العلاقات. فؤاد حسين، رئيس ديوان الرئيس برزاني، لاحظ تكوّن "تفاهم أفضل" مع الأخوين النجيفي سمح بقدر أفضل من التوصل.<sup>90</sup> غير أن أعضاء مجلس النواب من الاتحاد الوطني الكردستاني وغوران لاحظوا بأنه في حين أن أسامة النجيفي كان يتطلع للقيام بدور رجل الدولة، خلال خطابه في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإنه لم يستعمل كلمات "كردي" أو "إقليم كردستان"، وهي مفردات ذات أهمية رمزية هائلة بالنسبة للأكراد عندما يتلفظ بها غير الأكراد.<sup>91</sup> علاوة على ذلك، فقد حذر دبلوماسيون غربيون من أن الأكراد ربما يبالغون في تقدير استعداد أو قدرة الأخوين النجيفي على التوصل إلى اتفاقية في نينوى.<sup>92</sup> كما تهدد الانقسامات الداخلية في العراقية بإعاقة التقدم نحو حل تفاوضي. رغم ذلك، فإن الباب مفتوح على التوصل إلى اختراق في نينوى في نهاية المطاف، ويمكن للاتفاقية التي سيتم التوصل إليها أن تكون لبنة هامة في حل أزمة كركوك.<sup>93</sup>

كجزء من المفاوضات مع حكومة إقليم كردستان. "لقد كانت خطوة كبيرة جداً بالنسبة للجميع"، على حد تعبير أحد المشاركين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 27 أيار/مايو 2010.

<sup>89</sup> أسامة النجيفي زار إربيل في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2010. ورافقه في تلك الزيارة زعيم العراقية إياد علاوي وأعضاء في مجلس النواب عن العراقية مثل صالح المطلك ورافع العيساوي. أحد المشاركين ذكر أن النجيفي أخبر محادثيه الأكراد أنه كان مستعداً لفتح صفحة جديدة وأن الوقت قد حان للتوصل إلى حل سياسي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2010. في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، حضر النجيفي (مع رئيس الوزراء المالكي، وعلاوي وآخرين) اليوم الأول من المؤتمر الثالث عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني في إربيل، حيث أعلن فيه مسعود برزاني أن كركوك من حق الأكراد، وأن إقليم كردستان له الحق في تقرير المصير.

<sup>90</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل، 20 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>91</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 17 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>92</sup> أحد الدبلوماسيين لاحظ بأن الأخوين النجيفي لا يسيطران بشكل تام على الأمن في نينوى. إن القبائل العربية القريبة من الحدود السورية والمتحالفة اسمياً معها قد لا تقبل باتفاقية مع الأكراد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل، 21 كانون الثاني/يناير 2011. دبلوماسي آخر قال إن الزعماء الأكراد كانوا يعولون على علاقتهم مع تركيا للإبقاء على التزام أسامة النجيفي بالاتفاقية، لكنه كان من المرجح أيضاً أن يطور هو مقاربتة الخاصة للصراع. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل، 22 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>93</sup> هناك علامات مشجعة أخرى. كجزء من محادثات نينوى، يُذكر أن المفاوضات الأكراد أشاروا إلى أنهم يقبلون بالخط الأخضر كحدٍ رسمي بين إقليم كردستان وباقي العراق، بانتظار تسوية مسألة المناطق المتنازع عليها. وهذا عكس الموقف الذي تبناه الأكراد عام 2009، عندما نقضوا شرعية الخط الأخضر (الذي يشار إليه على أنه حد إقليم كردستان) بسبب إحباطهم من عدم استعداد الحكومة لتنفيذ المادة 140. انظر Crisis Group Report, *Trouble Along the Trigger Line*, op. cit., pp. 10-12. كما وافق القادة الأكراد على سحب أسايش من نقطة تفتيش في

يمكن أن يُفضي إلى انفجار في كركوك وفي أماكن أخرى في المناطق المتنازع عليها.<sup>99</sup>

### آ. الآليات الأمنية المشتركة

قد تكون مشكلة كركوك هي الأعصى على الحل، على عكس نينوى<sup>100</sup> حيث يطالب الزعماء الأكراد بكامل المحافظة ويصرون أنه، على عكس أجزاء أخرى من المناطق المتنازع عليها، فإنهم لا يستطيعون تقديم تنازلات هنا. حتى لو وافقوا على تسوية تتعلق بالأرض، فإنهم من المرجح أن يصروا على استيعاب كامل مدينة كركوك في إقليم كردستان، إضافة إلى المناطق إلى شمالها وشرقها وهي ذات أغلبية كردية. وتنبع التوترات الرئيسية من مزيج من العوامل: وجود نشاط متدني المستوى لكن غير متوقف للجماعات المسلحة، ووجود ونشاط الشرطة الأمنية الكردية أسايش (انظر أدناه) والمواجهة المستمرة بين حرس إقليم كردستان وقوات الجيش العراقي.

تنتشر قوات الأمن حول المدينة، وهي تنتمي إلى الجيش والشرطة العراقيين، إضافة إلى حرس إقليم كردستان، وتنتشر في ثلاث دوائر أو طبقات: الدائرتان الداخليتان تسيطر عليهما الشرطة (وهذا ما يناقشه التقرير أدناه) لكن الدائرة الخارجية، التي تسيطر على المناطق التي تُفضي إلى كركوك، فيشكلها اللواء العاشر التابع لحرس إقليم كردستان التابع بدوره لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني والفرقة 12 من الجيش الفيدرالي. يسيطر اللواء العاشر على المنطقة الواقعة إلى الشمال والشرق من المدينة - والمحاذية لإقليم كردستان - من مفرها في قرا حنجير (وهي قرية على الطريق بين كركوك والسليمانية)، في حين أن الفرقة 12 تسيطر على الطرق الجنوبية والغربية من قاعدتها من قيادة موقع K1.<sup>101</sup>

منذ وصول الفرقة 12 في كانون الثاني/يناير 2009، حصل عدد من الأحداث التي كادت أن تُفضي إلى صراع مفتوح.<sup>102</sup> في أذهان العديد من الأكراد، فإن هذه الفرقة التي يتكون حوالي 75% من أفرادها من العرب، نشرتها حكومة المالكي لتحل محل اللواء 15 من الفرقة الرابعة، وهو تحت قيادة كردية، من أجل احتواء النفوذ الكردي وإعادة إحكام السيطرة العربية على كركوك. ويجادل هؤلاء بأن المالكي اختار قائدها بشكل خاص، اللواء عبد الأمير رضا الزبيدي، بسبب خبرته السابقة في المنطقة في التسعينيات، عندما احتشدت

مختلفة منذ عام 2003، لكن يبدو أنهم في قيامهم بذلك حافظوا على توازن فيما بينهم، دون أن تتمكن أي دولة من فرض إرادتها. يمكن لاستحضر التهديد الإيراني أن يكون جزءاً من استراتيجية خطابية تابعة من اعتبارات مختلفة ولا علاقة لها بإيران، لإقناع الولايات المتحدة بعدم سحب كل قواتها عام 2011.

<sup>99</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، كركوك وإربيل، كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>100</sup> وينطبق الشيء ذاته على ديالى التي لا يغطيها هذا التقرير.

<sup>101</sup> في أماكن أخرى من المناطق ذات الأغلبية غير الكردية في محافظة كركوك، من الشمال الغربي إلى جنوب المدينة، فإن الجيش يسير دوريات في المناطق غير الحضرية وكذلك في حقول النفط.

<sup>102</sup> Crisis Group Report, *Trouble Along the Trigger Line*, op. cit., pp. 13-14.

لقد كان وضع القوات الكردية في إقليم كردستان، بما في ذلك من ينبغي أن يدفع لها (حيث أنها تعمل أيضاً كحرس حدود على الحدود الشمالية مع سورية، وتركيا وإيران)، مصدراً لجدل كبير بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية لسنوات. القضية جزء من المسألة الأوسع المتعلقة بتوزيع السلطات والموارد بين بغداد وإربيل والتي منحتها العملية الشاملة لتشكيل حكومة جديدة أملاً جديداً. وثمة سؤال منفصل، وأكثر تعقيداً، يتعلق بما ينبغي فعله بشأن قوات الأمن الكردية المنتشرة في مناطق خارج إقليم كردستان والتي يعتبرها الدستور مناطق متنازع عليها. بالنسبة لحكومة الإقليم، ينبغي أن تبقى هذه القوات لحماية السكان الأكراد، بالنظر إلى ذكريات القمع في الماضي وعمليات التعريب الواسعة، ومن أجل تعزيز فرص هذه المناطق في الانضمام في المحصلة إلى كردستان. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحكومة الفيدرالية والسلطات المحلية تريد توسيع سيطرتها على هذه المناطق، والتي فقدت السيطرة عليها في أعقاب الغزو الأمريكي عام 2003.

ومن أجل تخفيف حدة التوترات، وضعت الولايات المتحدة ما يُعرف بآليات أمنية مشتركة في النقاط الرئيسية على طول خط التماس في أواخر عام 2009 ومطلع 2010.<sup>97</sup> وهي تضم نقاط تفتيش ودوريات مشتركة تتكون من عناصر من جميع الشركاء المعنيين: قوات الحرس الكردية والجيش والشرطة العراقيين، إضافة إلى أفراد من الجيش الأمريكي بهدف تحسين التعاون والتواصل. كما أن ذلك يتضمن التنسيق في مراكز خاصة وعقد اجتماعات متكررة تتاح فيها الفرصة لقيادة كبار من الأطراف المتعارضة لمناقشة المشاكل. في البداية كانت هذه الخطة إشكالية - حيث رأى فيها الساسة المحليون العرب والتركمان في كركوك خطوة لصالح المحافظة على الوضع الراهن الذي يميل لصالح الأكراد - لكن تبين أن المحاولة مفيدة وتم قبولها على نطاق واسع، على الأقل في كركوك، رغم أنها لم تُقبل بشكل مماثل في نينوى. الآن يُعبر الناس من سائر أجزاء الطيف السياسي في المناطق المتنازع عليها، خصوصاً في كركوك، عن مخاوف فيما يتعلق بما قد يحدث إذا انسحبت القوات الأمريكية - التي تشكل حالياً اللحمة التي تربط هذه الآليات مع بعضها - كما هو مزعم قبل نهاية عام 2011.

لقد بات السؤال: ماذا بعد؟ هل ثمة شيء يمكن أن يحل محل نقاط التفتيش والدوريات المشتركة ويمنع حدثاً صغيراً من أن يشكل شرارة للهبب أوسع في غياب التقدم على الجبهة السياسية؟ تتفاوت الآراء بشكل كبير، وما يضيف إلى الاختلاط والتشوش الذي يشوب المسألة الاعتقاد الراسخ لدى كثيرين في المناطق المتنازع عليها بأن القوات الأمريكية لن تغادر هذا العام. إنهم يقولون بأن إدارة أوباما لن تخاطر بالتضحية بما حققته وبتكلفة مرتفعة ولن تترك الخطأ الاستراتيجي المتمثل في تجاهل التهديدات الإقليمية - في إشارة مبطنة إلى ما يشتبه بأنه تدخل إيراني.<sup>98</sup> ويحذر هؤلاء من أن رحيل القوات الأمريكية

الأمنية لإقليم كردستان وهو تابع للحزب الديمقراطي الكردستاني. أما الزانياري فهو جهاز المخابرات التابع للاتحاد الوطني الكردستاني.

<sup>97</sup> نيويورك تايمز، 27 كانون الثاني/يناير 2010.

<sup>98</sup> يعبر العديد من العراقيين بشكل متكرر عن مخاوفهم من أن أي فراغ يعقب انسحاب القوات الأمريكية سيتم استغلاله من قبل دول الجوار، وخصوصاً إيران. وقد تدخل جميع جيران العراق في شؤون بطرق

أمنية أمريكية على طول خط التماس من رئيس الوزراء المالكي ومن رئيس إقليم كردستان برزاني.<sup>108</sup> وعقد اجتماعاً مع وزير الدفاع والداخلية وكذلك مع وزير الداخلية ووزير شؤون البشمركة في إقليم كردستان في بغداد في 16 آب/أغسطس.<sup>109</sup> وأتبع ذلك اجتماع مماثل في أيلول/سبتمبر واجتماع أخير في تشرين الأول/أكتوبر وقع خلال جميع الأطراف على إعلان رسمي للمبادئ لتوجيه الآلية الأمنية الجديدة. واستمر الوزراء بالتعاون كجزء من لجنة أمنية رفيعة المستوى تُدير الآليات الأمنية المشتركة.

أُرفقت الاجتماعات بين القادة العسكريين في بغداد باجتماعات للجنة الأمنية المحلية الجديدة في كركوك والتي تتكون من قادة اللواء 10 في قوة حرس إقليم كردستان، وقائد الفرقة 12 في الجيش الفيدرالي وقائد شرطة كركوك، إضافة إلى قادة عسكريين أمريكيين. في أيلول/سبتمبر 2009، توصل إلى اتفاقية حول 6 نقاط: تكون مدينة كركوك منطقة متنازع عليها؛ ويكون الأمن فيها مسؤولية المحافظ والشرطة؛ المناطق إلى جنوبها وغربها تكون تحت سلطة الجيش العراقي؛ والمناطق شمالها وشرقها تكون تحت سلطة حرس إقليم كردستان؛ ونقاط التفطيش على الطرقات تتكون من رجال الشرطة

حالما يعتادون على العمل مع بعضهم، يصبح الأمر سهلاً جداً". مقتبس في نيويورك تايمز، 18 آب/أغسطس 2009.

<sup>108</sup> في 2 آب/أغسطس 2009، اجتمع المالكي والبرزاني في دوكان، قرب السليمانية لكسر جليد العلاقات بعد تجدها لفترة طويلة، وهذا موصوف في Crisis Group Report, *Trouble Along the Trigger*، pp. 1-3. بعد ذلك طلب المالكي مساعدة أوديرنو في التعامل مع الوضع الأمني في نينوى، حيث حصلت تفجيرات غزيت للقاعدة في العراق التي كانت قد استغلت ما سماه المسؤولون الأمريكيون "الفجوات" الأمنية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمريكيين، كركوك، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2010. قبل ذلك بحوالي شهر، دفعت الأحداث في قضاء الحويجة ذي الأغلبية العربية في محافظة كركوك المواجهة الأمنية المتوترة إلى المقدمة. ذكر أن قائد الفرقة 12، اللواء عبد الأمير رضا الزيدي، طلب إلى رؤسائه في بغداد إعطاء الجيش السلطة الأمنية على الشرطة هناك دون التشاور لا مع قوات الأمن الكردية، التي كانت تشن غارات مشتركة مع القوات الأمريكية ضد الجماعات المسلحة وهو ما أزعج السكان المحليين، ومستشاريه الأمريكيين. الأكراد اعتبروا ذلك جزءاً من سياسة تدريجية تهدف إلى تأسيس سابقة للتدخلات في كركوك. غير أنه ومن منظور كثير من العرب، فقد كان ذلك عملاً مشروعاً من قبل الجيش لتحقيق الأمن في منطقة غير آمنة وتعاني من الجماعات المسلحة والهجمات الانتقائية الأمريكية الكردية. أطلقت هذه المناورة جرس الإنذار في مقر القوات الأمريكية في كركوك. سعت الولايات المتحدة، من خلال التواصل مع جميع الأطراف، إلى منع خطوات أكثر استفزازاً، بما في ذلك إرسال دبابات تي 72 من بغداد. في أعقاب المفاوضات التي شاركت بها جميع الأطراف في القاعدة الأمريكية، اتفقوا على تأسيس "منطقة أمنية مختلطة" والقيام بدوريات مشتركة ثلاثية في الحويجة تشارك فيها الفرقة المدرعة الأولى الأمريكية، والفرقة 12 من الجيش العراقي والشرطة المحلية. وافقت بغداد، لأن ذلك وسع من دور الفرقة 12؛ وقبل الأكراد بذلك، لأن الولايات المتحدة أكدت لهم أنها ستمنع الفرقة 12 من السيطرة الكاملة على المنطقة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط في الجيش الأمريكي، كركوك، 19 كانون الأول/ديسمبر 2009.

<sup>109</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الجنرال راي أوديرنو، القائد العسكري الأمريكي في العراق، بغداد، 25 أيلول/سبتمبر 2010.

قوات الجيش العراقي والبشمركة الكردية على طول الخط الأخضر، وهو الخط الذي حدد إقليم كردستان ذا الحكم الذاتي من عام 1991 حتى عام 2003، وتعرضت خلالها كركوك للتعريب. كما أنهم يعتقدون بأن الفرقة كانت تبحث عن مبرر لدخول كركوك.<sup>103</sup>

الضباط الأمريكيون في كركوك عبروا عن قلقهم في عام 2009 من أن كلا الجانبين قد يكون له طموحات عسكرية. القوات الكردية المنتشرة أصلاً ما وراء الخط الأخضر، يمكن أن تسعى لعبور خط التماس والسيطرة على المدينة وأجزاء أخرى من المحافظة؛<sup>104</sup> كما أن الجيش يمكن أن يحاول دخول المدينة للسيطرة على الطرقات المؤدية إلى السليمانية وإربيل.<sup>105</sup> يمكن لمواجهة أن تتصاعد بشكل سريع.<sup>106</sup> في أواخر شباط/فبراير 2011، تم بالفعل إرسال حوالي 10,000 جندي كردي إلى المناطق الواقعة جنوب وغرب مدينة كركوك، وهو ما أدى إلى أزمة. (انظر أدناه).

في آب/أغسطس 2009، بعد شهرين من انسحاب القوات الأمريكية من المناطق الحضرية ورداً على التوترات المتزايدة في نينوى بعد انتصار قائمة الهدباء في انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني/يناير، اقترح الجنرال أوديرنو، قائد القوات العسكرية في العراق، وضع جنوده مع جنود الجيش العراقي والبشمركة الكردية في المناطق المتنازع عليها للقيام بعمليات مشتركة. وكان الهدف تشجيع التواصل، والتعاون والتنسيق بين الخصوم وبالتالي تقليص فرص العنف.<sup>107</sup> طبقاً لأوديرنو، فإن المقترح أتى بعد طلب بتقديم مساعدة

<sup>103</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط في القوات الأمريكية، كركوك، 19 كانون الأول/ديسمبر 2009. انظر أيضاً لوس أنجلوس تايمز، 26 آذار/مارس 2009؛ *الإنديبننت*، 10 آب/أغسطس 2009.

<sup>104</sup> قائد اللواء 10 في قوة حرس إقليم كردستان قال بأن مهمته كانت عسكرية وليست سياسية، وأن الهدف الوحيد لقواته يتمثل في "ملاحقة الإرهابيين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع العميد شيركو فتح نامق، قرا حجير، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

<sup>105</sup> أحد ضباط الجيش الأمريكي عبر عن مخاوف جدية من أن الفرقة 12 تريد أن تنفذ المدينة. وإذا فعلوا ذلك، فإن البشمركة ستفعل الشيء ذاته. وهناك احتمال في أن تتطور القضية بشكل كبير". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك 19 كانون الأول/ديسمبر 2009.

<sup>106</sup> قائد شرطة كركوك، اللواء جمال طاهر بكر، وهو كردي، ونائبه اللواء تورهان يوسف عبد الرحمن، وهو تركماني، قيل أنهم أعلنوا استعدادهما لإطلاق النار على جنود الفرقة 12 إذا حاولوا دخول المدينة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط أمريكي، كركوك، 19 كانون الأول/ديسمبر 2009. جبار ياور، الأمين العام لوزارة شؤون البشمركة في حكومة إقليم كردستان، حذر قائلاً: "في منطقة واحدة فقط، إذا أطلقت رصاصات، فإنها يمكن أن تشعل حريقاً". مقتبس في لوس أنجلوس تايمز، 26 آذار/مارس 2009.

<sup>107</sup> بعد الانسحاب الذي تم في 30 حزيران/يونيو 2009 من المدن العراقية، اقترح أوديرنو إضافة جنود أمريكيين إلى الدوريات المشتركة بين الجيش والبشمركة في المناطق المتنازع عليها قائلاً، "سيشعرون جميعاً [العرب والأكراد] بارتياح أكبر لوجودنا هناك [في الشمال]... لن يحل كل شيء إذا قمنا بذلك. إن ذلك من شأنه فقط أن يساعد في بناء الثقة، ثم ننسحب ببطء... إنه إقرار بمكان وجود المشاكل الأكبر". انظر لوس أنجلوس تايمز، 18 آب/أغسطس 2009. وأضاف: "إن القاعدة تستغل هذه الانقسامات التي ترونها بين العرب والأكراد في محافظة نينوى وحكومة إقليم كردستان. ما نحاول فعله هو ردم هذه الفجوة ...

أنا أقر بأننا بحاجة إلى قوات لتحمي الناس والمدينة، لكن في هذه الحالة تستند الطريقة المختارة إلى خطأ: مشاركة القوات الكردية القادمة من كردستان. هذه القوات قانونية داخل كردستان فقط، وليس خارجها. الأكراد يمنعون القوات العراقية من دخول كردستان دون إذنهم، في حين أن القوات الكردية يمكنها أن تغادر المنطقة الواقعة تحت سلطتها والقادم إلى كركوك. وهذا لإرضاء السياسات الكردية، وليس شعب كركوك. نحن لسنا ضد الأكراد لكن ما نريده هو أن يكون شعب كركوك [المجموعات العرقية] ممثلين في مثل هذه القوة. نحن نخشى أن هذه القوى الكردية الصغيرة ستنتامي حجماً وتحكم السيطرة على أمن المدينة كجزء من خطة لضم كركوك إلى كردستان، سواء قانونياً أو بالقوة. نحن قلقون من السياسة الأمريكية، التي تقف دائماً إلى جانب الأكراد. جميعنا يعي هذا التحالف الأمريكي الكردي.<sup>113</sup>

السياسيون العرب والتركمانيون استأؤوا من وجود الشرطة الأمنية الكردية في بلداتهم وأحيائهم. حتى أحد قادة الشرطة الأكراد المحليين وجد بعض المزايا في هذا الطرح:

عندما ظهرت هذه الفكرة، كان هناك الكثير من الاعتراضات من العرب والتركماني، وكانوا محقين تماماً في رفضهم لها. إن السبب الكامن وراء العديد من هذه الاعتراضات كان أن أسايش في السنوات الماضية اعتقلت، واختطفت وهددت العديد من الناس واستعملت العنف خلال الاعتقال. وأخذ العديد من المعتقلين إلى أماكن غير معروفة في السليمانية وإربيل؛ ولا زالت عائلاتهم تجهل مصيرهم. إنهم يعرفون فقط بأن أبناءهم اعتقلوا من قبل أسايش الكردية. إنهم لا يعرفون ما إذا كانوا لازالوا أحياء أم أصبحوا في عداد الأموات.<sup>114</sup>

غير أن الأهم من ذلك هو أن السياسيين العرب والتركماني أخذوا على حين غرة عندما طرح المسؤولون الأمريكيون فكرة تأسيس آليات أمنية مشتركة. حالما شرح الضباط والدبلوماسيون الأمريكيون المبدأ وجمعوا قادة المنطقة وسياسيين معاً، تمكنوا من تفكيك المقاومة

وتكون تحت إشراف الجيش الأمريكي؛ ويتم تأسيس قوة مشتركة من 500 رجل في القاعدة الأمريكية في كركوك لمحاربة الجماعات المسلحة في سائر أنحاء المحافظة (بما في ذلك المناطق الحضرية).<sup>110</sup>

بحلول كانون الثاني/يناير 2010، كانت الآليات الأمنية المشتركة تعمل بشكل كامل. وتم وضع 6 نقاط لتفتيش حول مدينة كركوك، و15 في محافظة نينوى و5 في ديالى. وهذه النقاط متكاملة بشكل كبير لكنها تبقى ثابتة في مناطق محددة، خصوصاً على الطرق المؤدية من وإلى كركوك، والموصل وخانقين. في نينوى وديالى، هناك نقاط تفتيش عسكرية خارج المناطق الحضرية؛ وفي كركوك، على العكس، فإن أفرادها حصراً من الشرطة، لأنهم يعملون في المناطق المحاذية تماماً للمدينة. ولكل طرف حق الفيتو على العمليات؛ وذلك يعمل بنجاح حتى الآن.<sup>111</sup>

في كركوك، تم الإشراف على الجهود من قبل مركز التنسيق في كركوك، والذي يجمع القادة الأمنيين المعنيين. وأعطيت مهمة إدارة نقاط التفتيش لوحدة دعم الطوارئ في الشرطة، التي تتكون من لواء (ثلاث كتائب) وحوالي 2,500 رجلاً يقودهم العميد خطاب عمر عارف، وهو كردي، وتحت القيادة الكلية للواء جمال طاهر بكر، قائد شرطة محافظة كركوك، وهو كردي أيضاً. ويعمل في نقاط التفتيش هذه حوالي نصف أفراد اللواء.

علاوة على ذلك، فقد أسست الولايات المتحدة قوة أمن مشتركة، بحجم سرية (حوالي 200 شخص) يقودها نقيب أمريكي وتُعرف برمزها، رأس أسد. وهي تقوم بدوريات داخل مدينة كركوك، والتي يشار إليها بفتح البيض، وكذلك على حدود المدينة، التي يُشار إليها بأح البيض، باستثناء المناطق في الجنوب والجنوب الغربي، التي تقطنها أغلبية عربية وتركمانية والتي لا يسمح بدخولها اللواء الكردي العاشر؛ وبالمقابل فإن اللواء 12 من الجيش لا يستطيع العبور إلى مناطق المدينة الشمالية والشرقية، ولا يسمح للواء 10 ولا اللواء 12 بالدخول إلى مركز المدينة. (من الناحية الفعلية، فإن خط التماس في محافظة كركوك يسير من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، تقاطعه في ذلك المدينة نفسها). وهذا ترتيب معقد لكنه، وحيث عمل لأكثر من عام الآن، يبدو أنه مقبول تماماً من قبل السكان المحليين.

سكان كركوك من العرب والتركماني رفضوا الترتيب الجديد في البداية، بشكل أساسي لأنهم رأوا فيه طريقة يستعملها الأكراد، بدعم أمريكي، لإضعاف الشرعية على وجودهم الأمني في المناطق المتنازع عليها – وبالتالي اتخاذ خطوة أخرى نحو ضم جزء من تلك المنطقة، بحكم الأمر الواقع، إلى إقليم كردستان.<sup>112</sup> أحد السياسيين التركماني قال:

أن المادة 110 (2) تمنح الحكومة الفدرالية سلطة حصرية في تأسيس وإدارة القوات المسلحة. بعد التفكير، قبلوا بدمج وحدات حرس إقليم كردستان في المناطق المتنازع عليها مباشرة تحت سلطة الحكومة الفدرالية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع تحسين كحيا، عضو مجلس محافظة كركوك (الاتحاد الإسلامي التركماني)، وحسن توران، عضو مجلس محافظة كركوك (حزب العدالة التركماني)، كركوك، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

<sup>113</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال شان، رئيس الحزب الوطني التركماني العراقي، كركوك، 11 أيار/مايو 2010. انظر أيضاً *Iraq Oil Report*, 2 February 2010. في أيلول/سبتمبر 2009، كان أحد القادة السياسيين للشبك قد أخبر مجموعة الأزمات: "إن الاقتراح الأمريكي بأن يكون لهم وجود هناك سيساعدنا، لكنه في نفس الوقت سيضعف شيئاً من الشرعية على وجود الأكراد في المنطقة. وهذا مازق فعلي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حنين قديو، الأمين العام لتجمع الشبك الديمقراطي، بغداد، 13 أيلول/سبتمبر 2009.

<sup>114</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط شرطة، كركوك، 12 أيار/مايو 2010.

<sup>110</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الجنرال شيركو، قائد اللواء العاشر، فرا حنجير، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

<sup>111</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير عسكري غربي، أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>112</sup> كما جادل ساسة تركماني أيضاً بأن نشر قوات حرس إقليم كردستان في المناطق المتنازع عليها يشكل انتهاكاً للدستور، الذي تنص المادة 121 (5) منه على وجود مثل هذه القوات داخل إقليم كردستان، في حين

من صناديق الاقتراع، فإن بعض السياسيين (غير الأكراد) اشتكوا من أن الجيش ظهر فقط في الأحياء العربية والتركمانية، وليس في الأحياء الكردية، حيث مُنع من دخول تلك المناطق بسبب الاعتراضات الكردية.<sup>115</sup>

رغم التذمر أحياناً من حالات يعتقد أن فيها تحيزاً ومحاباة، فإن ثمة إجماعاً في كركوك على أن نقاط التفيتش والدوريات المشتركة، مع وجود الجنود الأمريكيين في الوحدات الكردية/العربية، التي تُسهل التواصل وتقدم الإنذار المبكر، أصبحت آلية لا غنى عنها لأمن واستقرار المنطقة. بحكم امتلاك الوحدات الأمريكية التي ظلت متمركزة في كركوك حتى آب/أغسطس 2010 – اللواء الأول من الفرقة المدرعة الأولى واللواء الثاني من فرقة الفرسان الأولى – لأسطول كبير من العربات المدرعة، فإنها كانت من بين أكبر الوحدات العسكرية في الجيش الأمريكي (ليس فقط في العراق)، ما يمثل زيادة كبيرة في القوة القتالية مقارنة بالكتيبة الوحيدة التي كانت الولايات المتحدة قد نشرتها في كركوك في أواخر عام 2008. عندما انتهت المهمة القتالية في آب/أغسطس 2010، أعيدت تسمية اللواء الأول على أنه "قوة مشورة ومساعدة". في حين أن العديد من أنقل وحداته المدرعة غادر العراق، غير أن اللواء حافظ على قوة قتالية هامة في العناصر المتبقية.<sup>120</sup>

قد يكون الاعتماد على القوات الأمريكية للمحافظة على السلام حلاً مؤقتاً، غير أن الوضع يمكن أن يصبح أكثر إشكالية عندما يبدأ الانسحاب. في غياب معاهدة للمتابعة تكون مرفقة بالاتفاقية الأمنية التي وقعتها حكومة المالكي مع إدارة بوش في أواخر عام 2008، فإن نقاط التفيتش والدوريات المشتركة على طول خط التماس ستفقد لِحمتها الأمريكية بعد كانون الأول/ديسمبر 2011. لقد عبر كثيرون عن مخاوفهم من أن الأشياء يمكن أن تبدأ بالتداعي. أحد السياسيين التركمان تساءل: "في الوقت الحاضر تعمل هذه الوحدات تحت سيطرة الأمريكيين. والسؤال هو: عندما يغادر الأمريكيون، من

لها.<sup>115</sup> ومنذ ذلك الحين، والضباط الأمريكيون يفقدون اجتماعاً كل أسبوعين مع القادة الكبار في الجيش والشرطة في المنطقة، في البداية لكسر جليد العلاقات بينهم ومن ثم بناء الثقة بين المجموعات العرقية المختلفة في غياب تسوية سياسية لوضع كركوك.<sup>116</sup> وقد قدمت الولايات المتحدة التدريب أيضاً للمجموعات المشتركة والمكونة من البشمركة وجنود الجيش العراقي بغية دعم وتشجيع الاحترام المتبادل، إضافة إلى تحسين المهارات والتعاون. ويتفق الجميع على أن الدفء قد دب في مفاصل العلاقات وأن التوترات تراجعت، رغم أنهم لازالوا ينظرون إلى بعضهم البعض بشيء من القلق.<sup>117</sup>

أحد قادة الشرطة المحليين امتدح الدوريات المشتركة لتمكنها من تحقيق الأمن وبناء الثقة: "علينا أن نشكر قوات التحالف لدعمها مثل هذه الفكرة وجعلها حقيقة واقعة. قبل تأسيس هذه القوة، كانت العلاقات بين الشرطة والفرقة 12 ليست جيدة، لم يكن هناك أي تعاون على الإطلاق. تمكن الأمريكيون من جمعهم، وحل مشاكلهم وجعلهم يعملون معاً". وأضاف:

الأكراد لا يحبون أن يقوم الجيش العراقي بتسيير دوريات في مناطقهم. يعتقدون أن هذا الجيش وسياسة الحكومة لا زالوا كما كانوا في الماضي. إنهم يخشون الجيش، لكن عندما رأوه يُسيّر الدوريات مع الأمريكيين وقوات البشمركة، غيروا رأيهم. وحدث نفس الشيء مع العرب أيضاً؛ فهم أيضاً لا يرغبون بوجود البشمركة في مناطقهم، هم أيضاً تقبلوا ذلك.<sup>118</sup>

بلغت الثقة بالترتيبات الجديدة حداً جعل الجيش يتمكن من دخول مدينة كركوك خلال الانتخابات التشريعية في 7 آذار/مارس 2010 دون مواجهة انتقادات جديّة – وقد كانت تلك هي المدينة الوحيدة التي دخلها الجيش ذلك اليوم. وكان دخول الجيش استجابة لطلب من الولايات المتحدة التي كانت عازمة على توفير الأمن لمكاتب الاقتراع وردع هجمات الجماعات المسلحة أو نشوء أي عنف من أي نوع آخر. في حين أن الانتشار كان ناجحاً، حيث ظل الجيش على مبعده

<sup>115</sup> نائب قائد شرطة كركوك، وهو تركماني قال، "في البداية، كان هناك بعض سوء الفهم بين بعض السياسيين، خصوصاً العرب والتركماني، حول طبيعة نقاط التفيتش والدوريات المشتركة – ومدى السلطة التي سيحظى بها الأكراد. غير أنه، وبعد النقاشات، أصبحت الأمور أكثر وضوحاً، والآن أصبح الجهد المشترك مسألة طبيعية لا تسبب المشاكل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع اللواء تورهان يوسف عبد الرحمن، 11 أيار/مايو 2010.

<sup>116</sup> تُعقد هذه الاجتماعات في القاعدة الأمريكية في كركوك، حيث لا يوافق أي من القادة على عقدها خارج القاعدة. بعبارة أخرى، فإن تسيير هذه الاجتماعات من قبل الولايات المتحدة يظل أمراً حاسماً. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 18 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>117</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع العميد سرهد قادر محمد، كركوك، 19 كانون الأول/ديسمبر 2009؛ والعميد شيركو فتاح نامق، قرا حنجير، 19 كانون الأول/ديسمبر 2009؛ واللواء عبد الأمير رضا الزبيدي، كركوك، 20 كانون الأول/ديسمبر 2009؛ وكريم سنجاري، وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان، إربيل، 9 آذار/مارس 2010. انظر أيضاً *واشنطن بوست*، 8 شباط/فبراير 2011.

<sup>118</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط شرطة، كركوك، 12 أيار/مايو 2010.

<sup>119</sup> ملاحظات لمجموعة الأزمات، كركوك، 7 آذار/مارس 2010؛ ومقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع إرشاد صالح، المنتخب للبرلمان على قائمة العراقية، كركوك، 23 أيار/مايو 2010. في كركوك، ينبغي توافر شيء من التوازن العرقي لأن هذا أمر حيوي جداً؛ لأن الافتراض الشائع هو أنه إذا دخل الجيش المدينة، فإنه ينبغي أن يُعطي المدينة بأكملها حتى ولو كانت التهديدات الأمنية تقتصر على جزء منها.<sup>120</sup> في أعقاب تخفيض عدد القوات في آب/أغسطس 2010، لم تعد الولايات المتحدة تمتلك ألوية قتالية في العراق. في كركوك احتفظت بمقر لواء مقاتل: الضباط القادة لكن لم يعد هناك لواء بمعنى الكلمة. *نيويورك تايمز*، 7 آب/أغسطس 2010. غير أن المقرر لا زال يقود وحدات، رغم أنها مسماة وحدات "مشورة ومساعدة" فإن لديها قوى قتالية حقيقية. على سبيل المثال، واعتباراً من شباط/فبراير 2011، فإن قوة المشورة والمساعدة الأولى في الفرقة الأولى مشاة، والتي شكلت جزئياً على جزء من الفريق القتالي لواء الثقيل الأول التابع لتلك الفرقة، لديه كتائب مشاة وفرسان. انظر *Kurdish Regional Guard* "officers strive to be proficient leaders", USF-I press release, 4 February 2011; and "Kirkuk's elite police unit tests reaction skills", USF-I press release, 27 January 2011.

2011.<sup>125</sup> لم تجر أية نقاشات رسمية حول نشر مثل هذه القوة، جزئياً لأن الحكومة العراقية لم تتقدم بطلب إلى الأمم المتحدة، ولم يقترح مجلس الأمن مثل هذه القوة، وبالفعل لم تحدث أية نقاشات جدية فيما يتعلق بنشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في العراق.<sup>126</sup>

### ب. الصراع على الأمن

إذا احتل الجيش الحلقة الخارجية من الأمن، فمن المهم أن تحتل الشرطة الحلقتين الوسطى والداخلية. الحلقة الوسطى، التي تُغطي الأفضية والنواحي في المحافظة، تتكون من أفراد الشرطة الذين يقودهم العميد سرهد قادر محمد، وهو كردي. أما الحلقة الداخلية، التي تتمثل في مدينة كركوك، فتسيطر عليها الشرطة بقيادة العميد برهان طيب طه، وهو تركماني. وكلاهما يعمل تحت قيادة قائد الشرطة، اللواء جمال طاهر بكر، وهو كردي، ونائبه، اللواء تورهان يوسف عبد الرحمن، وهو تركماني.<sup>127</sup> إضافة إلى ذلك، فإن الحلقتين الوسطى والداخلية تحتويان أيضاً قوات من مخابرات أسايش وباراستن وزانيري.<sup>128</sup>

منذ تأسيس الآليات الأمنية المشتركة، تحسن التعاون بين الشرطة والجيش. يعمل ممثلو الفروع الأمنية في مكتب مشترك، هو مركز تنسيق كركوك، في القيادة العسكرية العراقية على أطراف كركوك ويجتمعون على مستوى رفيع بشكل منتظم. قائد الشرطة (الكردي) للأفضية والنواحي وصف تقسيماً للعمل بدأ يظهر حيث الجيش (الذي يسيطر عليه العرب)، والذي لا يسمح له بدخول القرى ما لم يكن مصحوباً بالشرطة: "تنسيقنا مع الجيش الآن جيد جداً، في حين أن ذلك كان مسألة حساسة في الماضي. عمل الجيش هو الإحاطة بمنطقة معينة؛ أما عملنا فهو اعتقال الأشخاص بموجب أدونات، حيث أن الجيش [في كركوك] ليس من صلاحياته اعتقال أحد".<sup>129</sup> هذا التنسيق حيوي لأنه، ورغم تراجع تهديد المجموعات المسلحة كما تراجع في أجزاء أخرى من البلاد، فإن الهجمات لازالت تحدث. لازالت بعض

سيتولى المسؤولية عنها؟<sup>121</sup> نائب قائد الشرطة، اللواء تورهان يوسف، عبر عن ذلك بشكل أكثر صراحة:

انس شعاراتهم القومية: الجميع هنا - العرب والأكراد والتركمان - متفقون على حاجتنا للقوات الأمريكية في كركوك. إنهم العنصر الذي يمنحنا التوازن. الحقيقة في كركوك هي أن الأمن جيد، غير أن السياسة غير مستقرة. نحن بحاجة للوقت كي تستقر الأوضاع السياسية. إن الانسحاب الأمريكي خطأ فادح.<sup>122</sup>

بعد بضعة أشهر، عبر عن ذلك بقوة أكبر: "ينبغي للقوات الأمريكية أن تبقى، وإلا سيكون هناك حرب أهلية"<sup>123</sup> أحد قادة الشرطة الأكراد لم يكن أقل تشاؤماً: "أنا واثق تماماً من أن مدينة كركوك ستشهد حرباً أهلية خلال 24 ساعة بعد انسحاب القوات الأمريكية. أنا أتعد بذلك. والسبب هو عدم وجود الثقة بين الأطراف. ستحدث كارثة، وعندما تنفجر الأوضاع هنا، حتى البصرة ستتأثر". وشرح قائلاً:

هناك مجموعات [عرقية] مختلفة في مديريات وأقسام الحكومة المحلية والمؤسسات الأخرى، وهي موالية فعلاً [للدولة]. إذا انسحب الأمريكيون، أو عندما ينسحبون، فإن هؤلاء العناصر سيعودون للعمل لمصلحة الأحزاب التي ساعدتهم في الحصول على وظائفهم في المقام الأول. أنا لا أتحدث فقط عن تفكك الأجهزة الأمنية الذي سيحدث مع الانسحاب الأمريكي؛ إننا نخشى الحرب الأهلية. أستطيع أن أراها قادمة. انتظر وسترى.<sup>124</sup>

الجنرال أوديرنو عكس هذه المخاوف المحلية والمخاوف من أن الآليات الأمنية المشتركة التي أسسها قد لا تبقى بعد انسحاب القوات الأمريكية، عندما ألمح في مقابلة أجريت معه في مطلع تموز/يوليو 2010 (قبل شهرين من مغادرته العراق) إلى أنه قد يتوجب على قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أن تفصل بين الطرفين بعد عام

<sup>125</sup> في مقابلة أجرتها معها الاسوشيتد برس، قال أوديرنو، مشيراً إلى خطط إدماج القوات الكردية في قوات الأمن الفيدرالية، "إذا لم ندمجها [قبل نهاية عام 2011]، فإنه قد يتوجب علينا التفكير بألية أخرى. لا أعرف ما هي تلك الألية بعد. هل تكون قوة تابعة للأمم المتحدة بموجب الفصل السادس؟ لا أعلم. لكن هذه مسألة ينبغي العمل عليها، وسيعتمد الأمر على المدى الذي نستطيع أن نذهب فيه في هذه العملية". اسوشيتد برس، 6 تموز/يوليو 2010.

<sup>126</sup> مالم تحدث أزمة، فمن شبه المؤكد أنه لن يتم نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>127</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمريكي، واشنطن، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2009؛ والعميد سرهد قادر محمد الغزيري، كركوك، 19 كانون الأول/ديسمبر 2009؛ ومع ضابط في الجيش الأمريكي، كركوك، 19 كانون الأول/ديسمبر 2009.

<sup>128</sup> قوات الأمن الكردية الموالية للأحزاب واضحة للعيان، حيث تلاقيك صورة مؤطرة إما لزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طلباني أو زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود برزاني عندما تدخل مكاتب هذه القوات.

<sup>129</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع اللواء سرهد قادر محمد، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>121</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال شان، رئيس الحزب الوطني التركماني العراقي، كركوك، 11 أيار/مايو 2010.

<sup>122</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الجنرال تورهان يوسف عبد الرحمن، نائب قائد الشرطة، كركوك، 11 أيار/مايو 2010.

<sup>123</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>124</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط شرطة، كركوك، 12 أيار/مايو 2010. المقابلات التي أجريت في كانون الثاني/يناير 2011 توحى بأن سكان كركوك لم يُغيروا وجهات نظرهم المتشائمة حول تبعات انسحاب القوات الأمريكية. على سبيل المثال، أحد أعضاء مجلس المحافظة العرب قال، "لم يطلب الأمريكيون إننا لدخول العراق، وهامم لا يطلبون إننا من أجل الخروج منه". وقال بأنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تنسحب لأن "هناك الكثير من القضايا غير المحسومة. منذ عام 2003 وهم يؤجلون، ويؤجلون، ويؤجلون في كركوك. علينا أولاً أن نؤسس لتوازن في القوى بين المجموعات هنا [قبل انسحاب القوات الأمريكية]. الجميع خائفون". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد الله سامي العاصي العبيدي، كركوك، 19 كانون الثاني/يناير 2011. أحد المشرّعين الأكراد قال، إن الوجود الأمريكي جوهرى وسيكون هناك مشكلة كبيرة عندما ينسحبون. نحن بحاجة إلى حكم بسبب خوفنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نجم الدين كريم، بغداد، 17 كانون الثاني/يناير 2011. عُين كريم محافظاً لكركوك في آذار/مارس 2011.

المشكلة ليست مشكلة أعداد فقط بل أيضاً مشكلة ضغوط سياسية على قادة الشرطة فيما يتعلق بالأوجه المختلفة لعملياتهم، خصوصاً استقدام العناصر الجدد والتعيين وعمليات النقل. اللواء تورهان اشنكي قائلاً:

المشكلة هي في تسييس الشرطة من قبل الأحزاب السياسية. عندما تصدر وزارة الداخلية في بغداد أمراً، فإننا نتلقى مليون مكالمات هاتفية من الأحزاب السياسية تخبرنا بأن نتصرف بهذه الطريقة أو بتلك. إننا نحاول أن ننشئ قوة احترافية غير طائفية. ينبغي أن يكون ولاؤنا للعلم العراقي، حتى لو كنا نتمسك بأصلنا العرقي. علينا أن نفصل السياسة عن عملنا المهني.

وأشار بشكل خاص إلى الأحزاب الكردية التي انتقدتها على نحو خاص.<sup>134</sup> أحد أعضاء مجلس المحافظة وهو تركماني وصف الشرطة بأنها "عديمة الفائدة" لأنها "لا تتصرف عندما تتلقى الشكاوى، عند التهديد بالابتزاز الإجرامي مثلاً. يشعر المجرمون بأنهم يتمتعون بالحصانة". وهو أيضاً أشار إلى أن سيطرة الأكراد على قوات الشرطة هي السبب.<sup>135</sup>

مشكلة ذات صلة أدت إلى أقصى درجات التوتر تتمثل في وجود الشرطة الأمنية المرتبطة بالأحزاب، أسايش وأفراد المخابرات الذين يعملون بشكل متخفي لدى باراستن (التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني) وزانباري (التابع للاتحاد الوطني الكردستاني). هذه القوات التي تسيطر على أجزاء كبيرة من المناطق المتنازع عليها تمتعت بالتعاون الوثيق مع الجيش الأمريكي. وقد يكون ذلك مكثراً من تحسين مهنتها وتطوير معداتها، لكنها أيضاً أطلقت يدها فيما يعتبره الأكراد والولايات المتحدة عمليات لمكافحة الإرهاب لكن يعتبرها المستهدفون من العرب (والتركمان إلى حد أقل) هجمات غير تمييزية ضد سكان المنطقة من غير الأكراد. لقد اقتطعت أسايش لنفسها دوراً أمنياً مستقلاً في كركوك ومناطق أخرى، وتخضع للمساءلة لقادتها السياسيين فقط. في حين أن الولايات المتحدة أقرت بدور أسايش في المحافظة على الأمن في كركوك وأن أفراد أسايش أنفسهم كانوا يؤكدون على مهنتهم،<sup>136</sup> فإن ما من شك في أن التوترات العرقية في كركوك ركزت على ما يُنظر إليه على أنه ممارسات تمييزية واعتباطية من قبل هذا الجهاز الأمني غير المنظم.

<sup>134</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الجنرال تورهان يوسف عبد الرحمن، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010. في حين أن من المتوقع أن ينتقد رئيس شرطة تركماني في كركوك الأحزاب الكردية ودوافعها، فإن خلفية اللواء تورهان لا توحي بأنه ألياً غير مبال للأكراد، فأمه كردية من كويسنجاك في إقليم كردستان ودرس في السليمانية. وقضى جزءاً كبيراً من حياته المهنية في إقليم كردستان.

<sup>135</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 20 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>136</sup> من منظور الأحزاب الكردية، فإن قواتها الأمنية لا تتكون من عناصر غير منظمة بل هي حرس إقليمي يعمل تحت السيطرة المدنية ويتمتع بترابعية عسكرية، والانضباط ولديها معسكرات تدريب. أحد ضباط أسايش (التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني) قال إن الجهاز يضم ضباطاً متخصصون في منع انتهاك حقوق الإنسان، وقد استفاد ضباطها من فرص التدريب التي يراها حلف شمال الأطلسي أو القيادة الأمنية الانتقالية متعددة الجنسيات - العراق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 20 كانون الأول/ديسمبر 2009.

المجموعات تعمل في منطقة كركوك، حيث تتغذى على المشاكل السياسية ذات الأساس العرقي في المحافظة.<sup>130</sup>

رغم كل التقدم المحرز، فإن الشرطة لازال يؤرقها موضوع التوازن العرقي، حيث يتهم السياسيون العرب والتركمان الأكراد بالهيمنة عليها، حيث أن هدفهم النهائي هو السيطرة على كركوك وإدماجها في إقليم كردستان. القوة المكونة من حوالي 6,300 عنصر (في الحلقتين الوسطى والداخلية) تتكون من 40% من الأكراد، 30% من العرب و30% من التركمان.<sup>131</sup> نائب قائد الشرطة (تركماني) أكد هذه الأرقام لكنه أضاف بأنها تعكس القوة بأكملها، وليس الضباط فقط. حيث أن الفئة الأخيرة هذه تتكون من 52% أكراد (400 ضابط) و39% عرب (300)، 8% تركمان (62) وبين 1 إلى 2% من المسيحيين الكلدانيين - الآشوريين (12).<sup>132</sup>

قائد شرطة (الكردية) للحلقة المتوسطة رفض الأرقام التي قدمها زملاؤه قائلاً إنه من بين 4,000 شرطي تحت إمرته، كان 47% منهم من العرب، و27% من الأكراد، و24% من التركمان و2% من الكلدان - الآشوريين. هذا التباين - وهو مثال آخر للطبيعة الإشكالية للمناظرة الديمغرافية في كركوك - يمكن أن يعكس قرار وزارة الداخلية الذي لم ينفذ بعد بإدماج 400 فرد من الجماعات المسلحة السابقة (والذين أصبحوا فيما بعد أعضاء في ميليشيات الصحوات) في الشرطة رغم المعارضة الصريحة لهذا القائد. ونتيجة لذلك، قال، "إن عدد العرب والتركمان في ارتفاع، وعدد الأكراد في انخفاض. إنها قضية سياسية".<sup>133</sup>

<sup>130</sup> نائب قائد شرطة كركوك قال، "الوضع الأمني جيد جداً، لكن لازال هناك فجوات ومجموعات تحاول استغلالها. أنصار الإسلام، المجموعة النقشبندية [جيش رجال الطريقة النقشبندية] والقاعدة في العراق، تعملان بشكل منفصل مع آراء وأجندات منفصلة، وهي تعيد تنظيم أنفسها وتجذب تمويلاً جديداً وتضع خطاً جديدة. قائدها من خارج كركوك (القاعدة من نينوى والأنصار والنقشبنديون من نينوى)، لكنهم قادرين على استقطاب الأعضاء هنا بسبب خلافاتنا، على سبيل المثال حول التعداد العام للسكان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع اللواء تورهان يوسف عبد الرحمن، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010. للتحليل للمجموعات المسلحة في العراق انظر Crisis Group Middle East Reports N°74, *Iraq after the Surge I: The New Sunni Landscape*, 30 April 2008; and N°50, *In Their Own Words: Reading the Iraqi Insurgency*, 15 February 2006.

<sup>131</sup> "District Analysis Summary: Kirkuk District", UNAMI (unpublished, April 2009), p. 52.

<sup>132</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الجنرال تورهان يوسف عبد الرحمن، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010. أحد أعضاء مجلس المحافظة العرب اشنكي من التمثيل المتدني للعرب بين ضباط الشرطة. وقال إنه في مدينة كركوك، لدينا قائد شرطة واحد - في مركز شرطة أدالاً. بشكل عام، هناك 1 أو 2% فقط من العرب في قيادة الشرطة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد الله سامي العاصي، كركوك، 19 كانون الثاني/يناير 2011.

مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع اللواء سرهد قادر محمد، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.<sup>133</sup>



باستعمالهم لمهام أخرى، بما في ذلك جمع المعلومات الاستخباراتية واعتقال الناس - دون إذن اعتقال<sup>141</sup>. "أحد ضباط الشرطة قال، "تسبب أسايش في وضع سيء. إنهم يقمون أنفسهم في أشياء لا تخصهم"<sup>142</sup>.

لقد رفض مدراء أسايش في كركوك هذه الانتقادات، واشتكوا من أنهم لم يعترف بفضلهم بالاستقرار النسبي لكركوك وأنهم يلامون دون مبرر على حقيقة أن هجمات المجموعات المسلحة تنطلق من المناطق العربية في المحافظة. مدير أسايش التابعة للحزب الوطني الكردستاني قال، "العرب والترکمان يلومونا بشدة، لكنهم ينسون بأن الوضع الأمني تحسن كثيراً بفضلنا. نعم، لا نحظى بالشعبية في المناطق العربية، خصوصاً، لكن تلك هي المناطق التي ينشط فيها الإرهابيون"<sup>143</sup>. زميله من الحزب الديمقراطي الكردستاني ذهب أبعد من ذلك قائلاً:

90% من الإرهابيين عرب، في حين أن معظم الجرائم العادية يرتكبها الأكراد. لا نستطيع أن نغير حقيقة أن معظم الإرهابيين عرب! في 16 تموز/يوليو 2007، انفجرت سيارة مفخخة في المدينة، فقتلت حوالي 200 شخص. ولكي نعرف من نفذ هذه العملية، قمنا بمداهمات في الحويجة [العربية]. ثم أدنا لمداهمة منطقة عربية! الناس يكرهون أسايش لأنهم ينتمون إلى إقليم كردستان. إنهم يتهمونا بأننا نريد تنفيذ المادة 140 [من الدستور فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها]<sup>144</sup>.

وقال المديران بأن القوات الأمريكية، وليس أسايش، كانت مسؤولة عن نقل المعتقلين من إقليم كردستان. وخلال أوج الحرب الأهلية، 2005 - 2007، كانت المؤسسات العراقية عاجزة عن التعامل مع التحديات، كما قالوا. الشرطة والجهاز القضائي على وجه الخصوص، كانا هدفين للعنف وبالتالي فشلا في أداء المهام الموكلة إليهما. كان القضاة يتعرضون للتهديد، والشرطة تتعرض للتخويف، والحراسة على السجون سيئة. ولأن مراكز الاعتقال التي تديرها الولايات المتحدة كانت تفيض بالمحتجزين، طلبت إدارة بوش من حلفائها الأكراد الاحتفاظ ببعض الأشخاص الذين جُمعوا في مراكز اعتقال في إقليم كردستان واستجاب القادة الأكراد لهذا الطلب. مدير أسايش التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني قال، "كان هذا تعاوناً بين الولايات المتحدة والشرطة العراقية وأسايش، لكننا نحن الذين كنا نتحمل الملامة، لأننا كنا ندير السجون. لكننا كنا نحفظ بهؤلاء الأشخاص فقط، ولا نحقق معهم. الولايات المتحدة هي التي كانت تقوم بالتحقيق"<sup>145</sup>.

وهنا أيضاً، تتفاوت التقديرات. من وجهة نظر نائب قائد شرطة كركوك (تركماني)، فإن هناك حوالي 8,000 من أفراد أسايش يعملون داخل المدينة و 6,000 في باقي أنحاء المحافظة<sup>137</sup>. على النقيض من ذلك، فإن رئيس أسايش التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني زعم أن الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني مجتمعين لديهما 4,000 رجل أمن في المحافظة بأسرها<sup>138</sup>. بصرف النظر عن الرقم الدقيق، والذي قد يصعب التحقق منه، فإن أثر هذه القوات كان هائلاً منذ لحظة وصولها في عام 2003 لملء الفراغ الذي تركه سقوط النظام السابق واختفاء قواته الأمنية، الأمن العام. مدير أسايش التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني في كركوك تذكر قائلاً:

لم يكن هناك أي أمن في المناطق المتنازع عليها في عام 2003، وهكذا طلب منا الأمريكيون العمل هنا. كان هناك شرطة في كركوك، لكن بأعداد غير كافية، وهكذا رفعنا أعدادهم [من خلال استقدام العناصر الأكراد]. عندما كان الأمريكيون يحتجزون شخصاً، لم يكونوا يتفون بالشرطة المحلية، وبالتالي كانوا يسلمون هؤلاء الأشخاص لنا لنحتجزهم في سجون في إقليم كردستان. حالما تصبح سجونهم جاهزة، سننقل هؤلاء الأشخاص من سجوننا. مهمتنا الرئيسية في كركوك هي جمع المعلومات عن الإرهابيين ومساعدة قوات الأمن في تعقبهم. إننا لا نتعامل مع الجريمة أو القضايا العشوائية<sup>139</sup>.

وقال إن أداء الشرطة كان يتحسن وأنه نتيجة لذلك فإن أسايش كانت قد بدأت بمنحهم الثقة وبالتنسيق معهم، حيث تركز أسايش على جمع المعلومات الاستخباراتية. تجري الاعتقالات من قبل الشرطة استناداً إلى أدونات يصدرها قاض، كما قال. ثم يُسلم المعتقلون إلى وحدة الجريمة الرئيسية لدى الشرطة، التي يرأسها قاضي تحقيق، ثم يؤخذون إلى المحكمة. وأضاف أن عملاء باراستن وزانباري في كركوك، والذين يعملون بشكل متخف، يقومون أيضاً بجمع المعلومات الاستخباراتية لكنهم لا يحملون الأسلحة ولا يقومون بمداهمات شرطية كما تفعل أسايش<sup>140</sup>.

سكان كركوك من غير الأكراد يتهمون قوات الأمن الكردية بالانخراط في اعتقالات اعتباطية، وبعمليات نقل غير قانونية للمعتقلين إلى سجون في إقليم كردستان واحتجازهم دون محاكمة. أحد العاملين في منظمة غير حكومية قال إن أسايش في الأصل (في عام 2003) كرس نفسها لحراسة المباني إلا أن "الولايات المتحدة بدأت

<sup>137</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الجنرال تورهان يوسف عبد الرحمن، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>138</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هلكوت عبد الله عزيز، مدير الشرطة الأمنية التابعة للحزب الوطني الكردستاني في كركوك (أسايش)، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>139</sup> المرجع السابق.

<sup>140</sup> المرجع السابق. تقنياً، يُنفذ أسايش السياسة الأمنية، في حين أن باراستن/زانباري يجمعان المعلومات الاستخباراتية فقط. ولهذا السبب، فإن سكان كركوك لا يعلمون بأنشطة هذا الطرف الأخير، حيث يعمل العناصر بشكل متخف وليس لهم مراكز معروفة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو تركماني في مجلس محافظة كركوك، 20 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>141</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 18 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>142</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 21 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>143</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هلكوت عبد الله عزيز، مدير الشرطة الأمنية التابعة للحزب الوطني الكردستاني (أسايش) في كركوك، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>144</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هلو نجاة حمزة، مدير الشرطة الأمنية (أسايش) التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في كركوك، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>145</sup> المرجع السابق.

الأحياء الكردية في 6 تشرين الثاني/نوفمبر كان مجرد ذريعة لاستعراض القوة الكردية.<sup>150</sup> حسن توران أحد أعضاء مجلس المحافظة من التركمان، قال إن هذا الحادث وحوادث سابقة أظهرت أن:

أسايش رمزاً لقوة الأحزاب الكردية في السيطرة على كركوك. إنهم هنا لإسكات أي صوت يتحدث ضد الحزبين الكرديين. إنهم يقومون بذلك دون أي أساس قانوني، ودون الحصول على أوامر بالاعتقال. إنهم يستعملون الشرطة للحصول على أوامر الاعتقال من قاض، وهذا نفسه ما كان يحدث خلال عهد صدام: الشرطة كانت ضعيفة في ذلك الحين أيضاً، وتحت سلطة الأجهزة الأمنية للنظام. أجهزة الأمن السابقة وأسايش الآن استعملت وتستعمل الإرهاب كذريعة لفرض السيطرة السياسية.<sup>151</sup>

من منظور العرب والتركمان، فإن أسايش تعتبر ميليشيا غير قانونية لها أجندة سياسية خفية تتمثل في جعل المناطق المتنازع عليها جزءاً من إقليم كردستان. بالنسبة للأكراد، فإنها تمثل حماية من الجماعات المسلحة العربية وضمانة ضد استئناف عمليات التعريب من قبل الحكومة المركزية وحلفائها المحليين في المناطق المتنازع عليها والتي تحتوي على تركيز عالٍ من السكان الأكراد.<sup>152</sup> مهما كان الهدف الحقيقي لأسايش في كركوك – ومن المرجح أن يكون مزيجاً مما ذكر أعلاه – فإن وجودها أدى تماماً إلى عكس ما تقول الأحزاب الكردية إنها أحد أهدافها الرئيسية، أي تعزيز ثقة التركمان والعرب بالإدارة الكردية كمقدمة لإجراء استفتاء يأمل الأكراد بأنه سيضع كركوك داخل إقليم كردستان. إذا كان لهذا أي أثر، فإن ثقة غير الأكراد في إدارة الأحزاب لكركوك تدهورت بانتظام منذ عام 2003. ومرد ذلك في جزء كبير منه إلى وجود وسلوك قوات الأمن الكردية – أسايش إضافة إلى البشمركة (ما ستتم مناقشته أدناه).

في كانون الأول/ديسمبر 2007، توسطت الولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاقية لتقاسم السلطة بين عرب كركوك والقادة السياسيين الأكراد لم تُنفذ إلا جزئياً؛ وخصوصاً بندها المتعلقة بوجود أن "تعود أجهزة الأمن غير الرسمية العاملة حالياً في كركوك إلى

حالما تراجعت حدة العنف في عام 2008 وبدأت المؤسسات بالتعافي، كان الأكراد متشوقون لإعادة المعتقلين إلى محافظاتهم الأصلية، بالنظر إلى الضرر الذي لحق بسمعتهم. تم إطلاق سراح الكثيرين، غير أن أعضاء الجماعات المسلحة تم نقلهم إلى سجون في كركوك ومن ثم إلى بغداد. رفض الجهاز القضائي التعامل معهم، حيث لم يكن القضاة قد أصدروا أوامر الاعتقال، هذا إذا كانت أوامر الاعتقال موجودة في الأصل، وبالتالي أطلق سراحهم أيضاً.<sup>146</sup> أسهم هذا في تخفيف حدة غضب العرب فيما يتعلق بعمليات النقل الأصلية، غير أن الشكاوى تستمر فيما يتعلق بعمليات الاعتقال العشوائية التي تقوم بها الشرطة بمساعدة أسايش الكردية والأعمال الأخرى التي أثار غضب غير الأكراد.<sup>147</sup> أحد الأحداث المستفزة على نحو خاص كان خلال عيد الأضحى الذي صادف في عام 2010 في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وباستحضار هجمات جرت مؤخراً وأثارت المخاوف حول التهديدات الأمنية المحتملة خلال العطلة، قالت أسايش بأنها تريد تقديم قدر أكبر من الأمن للمدينة لمدة أسبوعين. أحد أعضاء مجلس المحافظة الأكراد قال إن نشر القوات يهدف إلى "أن يُظهر للأكراد أن أسايش موجودة لحمايتهم".<sup>148</sup> وفي تلك الحادثة، انتشرت أسايش في سائر أنحاء المدينة، وأقامت نقاط التفتيش، وكانت تقتش المارة، واعتقلت عدة عرب وأغضبت في المحصلة العرب والتركمان، الذين شعروا بأن الشكوك موجهة نحوهم.

أحد أعضاء مجلس المحافظة التركمان أدان نشر هذه القوات بوصفه انتهاكاً للاتفاقية التي تُغطي الآليات الأمنية المشتركة وقال إن الدبلوماسيين الأمريكيين والقادة العسكريين أقتنعوا أسايش بالانسحاب بعد عشرة أيام.<sup>149</sup> أحد أعضاء مجلس النواب من العرب رفض حجة أسايش القائلة بأن العنف الذي ظهر قبل عيد الأضحى جعل من الضروري تعزيز الحماية، قائلاً إن تفجير ثلاث سيارات ملغمة في

<sup>146</sup> "بدأ الأكراد بإعادة هؤلاء المحتجزين قبل عام. رفض القضاة هنا في كركوك أخذهم، لأنهم لم يكونوا هم الذين أصدروا أوامر الاعتقال؛ وأطلق سراح كثيرين منهم، إلا أن الأشخاص السبئيين تم إرسالهم إلى بغداد. قبل ثلاثة أشهر، تم إطلاق سراحهم. القاضي في بغداد قال بأنه لم يكن هو الذي أمر باعتقالهم – في الواقع لم يكن هناك أمر اعتقال في الأساس - ولم يرَ الأوراق التي اعتقلوا بموجبها، وبالتالي لم يكن هناك أساس قانوني لاعتقالهم. غير أن هؤلاء الأشخاص كانوا سبئيين للغاية. هذا خطأ أسايش؛ هم الذين ارتكبوا هذا الخطأ [قبول المعتقلين من الولايات المتحدة]". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع اللواء تورهان يوسف عبد الرحمن، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>147</sup> أمثلة على مثل هذه الأفعال: يُزعم أن أحد سكان كركوك من التركمان أخذ وضرب من قبل أسايش التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني بعد أن احتج على محاولتها البناء على أرض كان يملكها في المدينة؛ رُفعت دعوى فيما يتعلق بالأرض إلى المحكمة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في مجلس المحافظة، كركوك، 20 كانون الثاني/يناير 2011. في كانون الأول/ديسمبر 2010، زُعم أن أسايش التابعة للحزب الوطني الكردستاني اختطفت امرأة تركمانية بعد أن قامت مجموعة مسلحة باختطاف إحدى قريبات قائد استخبارات الشرطة (الكردية). تم إطلاق سراح المرأة بعد عدة ساعات، غير أن هذا العمل تسبب في اضطرابات كبيرة في مجتمع كركوك المحافظ. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو مجلس النواب من كركوك، بغداد، 13 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>148</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 20 كانون الثاني/يناير 2011.  
<sup>149</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 20 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>150</sup> وقال إن السيارات المفخخة كانت قد استهدفت منازل ثلاثة سياسيين أكراد، لكن الهجمات حدثت في ساعة - السادسة صباحاً - عندما لا يكون هناك الكثير من الأشخاص، وكانت المنازل فارغة، مما يوحي بأن أسايش كانت هي الفاعلة لتوفير المبرر لانتشارها خلال عيد الأضحى، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمر الجبوري، بغداد، 12 كانون الثاني/يناير 2011. ذكر أن 18 شخصاً على الأقل جرحوا في هذه الهجمات. *أصوات العراق*، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

<sup>151</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 20 كانون الثاني/يناير 2011. خلال حكم نظام صدام حسين، كانت الجماعات المسلحة الكردية تهاجم مؤسسات الدولة في كركوك وأماكن أخرى.

<sup>152</sup> حتى غوران، حزب المعارضة التركي، فإنه يدعم أسايش كوسيلة لحماية الأكراد في المناطق المتنازع عليها، لكنه يريد أن تخرج من تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وأن تصبح تحت السلطة المباشرة لحكومة إقليم كردستان. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في غوران، كانون الثاني/يناير 2011.

#### IV. ترتيب الهيكلية الأمنية على طول خط التماس

عندما تنسحب القوات الأمريكية من العراق، يصبح السؤال ما الذي سيحدث على طول خط التماس. هل ستستمر الآليات المشتركة دون وجود الضباط الأمريكيين فيها، أو هل سينشأ نوع من شد الحبل حول من يسيطر على الأمن في موقع معين في المناطق المتنازع عليها؟ رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان برهم صالح قلل من شأن الأخطاء وأكد على أهمية التوصل إلى اتفاقية سياسية:

الآليات الأمنية المشتركة تعمل بشكل جيد. ومن أجل المحافظة عليها بعد عام 2011، علينا أن نتوصل إلى مصلحة مشتركة مع العرب في مجالات الأمن والاقتصاد. طالما استمر وضع المناطق المتنازع عليها دون تسوية، فإن القوات الفيدرالية وقوات حرس كردستان ستبقى هناك. لكن إذا تمت تسوية المسألة، يمكننا عندها التوصل إلى ترتيبات فريدة. التهديد المشترك الحالي مصدره الإرهابيون. دعونا نجتمع الموارد ونلاحقهم. علينا تغيير الموضوع من عملية شد الحبل الحالية حول من يسيطر على الأمن. أنا أدرك أن ثمة مشكلة تتعلق بأسايش، وقد عالجننا بعض التجاوزات. غير أن مسألة الأمن تظل في صلب النزاع. نحن بحاجة إلى حل سياسي أولاً ومن ثم نتوصل إلى ترتيبات أمنية.<sup>154</sup>

ومع إقلاع العملية السياسية ببطء، هناك تطورات منفصلة على الجبهة الأمنية أيضاً مما سيؤثر على حصيلة الصراع بين بغداد وإربيل وعلى الحدود الداخلية المتنازع عليها. وقد بدأت النقاشات حول إدماج قوات حرس إقليم كردستان، البشمركة، في الجيش العراقي، إسمياً على الأقل؛ وعلى نحو منفصل، كان هناك حديث عن إمكانية جعل قوات أسايش المنشورة في المناطق المتنازع عليها تحت سلطة الشرطة العراقية، وبالتالي تحت سلطة وزارة الداخلية. غير أن المهم في الأمر هو أنه مع بقاء الوضع الأمني حساساً على طول خط التماس، فإن الظروف في كركوك تختلف عن تلك الموجودة في نينوى، وديالى وصلاح الدين.<sup>155</sup>

في كركوك، يشعر الأكراد بالثقة بأن الأوضاع في المدينة ستظل تحت سيطرتهم بفضل أسايش والشرطة، طالما ظل من الممكن إبعاد الجيش - وهو أمرٌ ضمنته الآليات الأمنية المشتركة خلال العامين الماضيين لكن يمكن أن يتغير مع انسحاب القوات الأمريكية. العرب والتركمان في كركوك مستأوون من وجود أسايش ويعتمدون على قدرة الجيش في النهاية على إخراج قوات الأمن الكردية من المحافظة وإعادتها إلى الخط الأخضر. ولذلك فإن الأسئلة في كركوك تتعلق بكيفية إدارة العلاقات بين الجيش والقوات الكردية وما إذا كان من الممكن، من أجل تخفيف التوترات في المدينة بوجه خاص، وضع أسايش - التي يرى فيها السكان الأكراد ضماناً لهم ضد تجديد عملية التعريب - تحت سيطرة مختلفة، حيث يلعب أكراد كركوك فيها دوراً مهماً لكن ليس حصرياً، الشرطة على سبيل المثال (وهي قوة تحت سلطة وزارة الداخلية في بغداد).

المناطق التي جاءت منها في الأصل". هذا البند أهمل تماماً.<sup>153</sup> في حين عملت أسايش تحت حماية الولايات المتحدة منذ عام 2003، فإنها تواجه مستقبلاً غير أكيد في المناطق المتنازع عليها مع استعداد القوات الأمريكية للانسحاب. و في حين أن السيطرة الأمنية الكردية على كركوك تبدو قوية، غير أن المسألة مسألة وقت قبل أن تبدأ حكومة المالكي باختبار قوة الأكراد في كركوك، إذا لم يتم تحقيق تقدم للتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة كركوك.

<sup>154</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل، 19 كانون الثاني/يناير 2011.  
<sup>155</sup> الظروف على طول خط التماس في ديالى وصلاح الدين خارج نطاق هذا التقرير.

<sup>153</sup> "نص الاتفاقية النهائية بين قائمتي كركوك المتأخية والتجمع الجمهوري العراقي"، كركوك، 2 كانون الأول/ديسمبر 2007.

بإنشاء وزارة واحدة.<sup>160</sup> غير أنه وتحت هذا المستوى، وبالتأكيد من حيث الإجراءات العملية، فإنهما يظلان منفصلين. سياسياً من حركة غوران المعارضة قال، "البشمركة أبعد ما تكون عن الوحدة. ما من عضو في بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني سيطيع أمراً صادراً من إربيل، وما من عضو في بشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني يمكن أن يُصغي أمر من السليمانية. إنهما تظلان ميليشيتان حزبيتان، ولا تعينان في صفوفهما أي شخص ليس عضواً في الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني".<sup>161</sup>

وثمة جهود تبذل من أجل إعادة تنظيم وتوحيد القوتين تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان، غير أن التقدم لا زال بطيئاً. وما لم يحدث توحيد كامل، فمن الصعب تصور كيف يمكن لهاتين الميليشيتين أن تندمجا في الجيش الفيدرالي. رغم ذلك فإن هذين التطورين – توحيد الميليشيات داخل إقليم كردستان ودمج قوات الحرس في الجيش العراقي – يحدثان بشكل متزامن، حيث يوفر التطور الثاني حافزاً لإكمال التطور الأول.

طبقاً للخطة التي وافق عليها رئيس الوزراء المالكي في نيسان/أبريل 2010 والتي يتم تنفيذها حالياً من قبل بغداد وإربيل، فإن قوات حرس إقليم كردستان سيتم تقليصها من 190,000 إلى 100,000. وسيتم تمويلها من الميزانية الفيدرالية وتتلقى تدريبها ومعدات من الجيش العراقي. غير أنها ستظل تحت هيكلية قيادية منفصلة في إقليم كردستان. من بين الـ 100,000 سيظل 70,000 تحت السلطة المباشرة لحكومة إقليم كردستان كقوات حرس إقليمية؛ أما 30,000 فسيتم توزيعها على الأولوية الأربعة، التي يتم تشكيلها حالياً، والتي ستكون جزءاً من الجيش العراقي لكن ستتمركز في إقليم كردستان.<sup>162</sup> أما الأسئلة المتعلقة فيما إذا كان الـ 30,000 سيكونون أي شيء أكثر من أفراد بشمركة يرتدون اللباس الرسمي للجيش العراقي، وإلى من سينبوعون وفي أية ظروف ستتمكن بغداد من الطلب من الأولوية الأربعة بالانتشار خارج إقليم كردستان فإنها تظل أسئلة مفتوحة. لكن يمكن القول بأن العملية ستستغرق وقتاً نظراً إلى أن بناء الثقة يتم

على النقيض من ذلك، ففي نينوى يمر خط التماس خارج المدينة الرئيسية، الموصل، والتي لا يدعي الأكراد بأنها جزء من كردستان. زد على ذلك أن الأكراد يرون في الجيش المنتشر في نينوى، وهو قوة فيدرالية تحت سيطرة بغداد، كحليف محتمل ضد قوات الشرطة في المحافظة، التي تخضع لسيطرة محافظ المدينة أثيل النجيفي، والذي كان منخرطاً في صراع مع حكومة المالكي الأولى والذي ربطته علاقة خصومة مع الأكراد إلى أن تم التوصل إلى كسر جليد العلاقات في أواخر عام 2010 كما ذكر أعلاه. الأسئلة في نينوى تتعلق بكيفية دمج قوات الأمن الكردية في المناطق المتنازع عليها في الشرطة المحلية وفي وحدات الجيش العراقي المنتشرة في نينوى (وكلاهما رسمياً تحت سيطرة بغداد)، وحماية الأقليات والسماح للمحافظ بتوسيع سلطاته إلى كامل المحافظة.

### آ. البشمركة الكردية والجيش العراقي

ثمة نقاشات جارية لوضع قوات حرس إقليم كردستان داخل الهيكلية الأمنية العراقية. بغداد تعتبر مثل هذا التحرك جوهرياً، إذ أنه سيساعد في ربط إقليم كردستان بالدولة العراقية وبالتالي تقليص فرص الانفصال. زد على ذلك أن قوة الحرس ستقوم بتسيير الدوريات وحماية حدود العراق مع تركيا وكذلك جزء من حدودها مع إيران. وسيكون هذا التحرك مفيداً للأكراد أيضاً، حيث أنه سيضمن لهم التمويل من الميزانية الوطنية للقوات الكردية التي تحرس إقليمهم وشعبهم وتضمن توفير المعدات والتدريب، بما في ذلك الدعم القادم من الولايات المتحدة؛<sup>156</sup> كما أنها ستبقي الجيش العراقي خارج إقليم كردستان.<sup>157</sup>

من وجهة نظر المسؤولين الأمريكيين، فإن الخطوة الأولى الحاسمة التي تسبق مثل هذا الاندماج ينبغي أن تكون إجماع قيادتي البشمركة التابعتين للحزبين الكرديين في وزارة البشمركة في حكومة إقليم كردستان – وإبعادها عن السيطرة المباشرة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.<sup>158</sup> ومثلها في ذلك مثل نظيراتها الفيدرالية فإن القوات الكردية تظل مؤسسة بشكل كبير ومنقسمة في ولاءاتها،<sup>159</sup> في هذه الحالة بين حزبين خاضاً حرباً دموية فيما بينهما بين عامي 1994 و1998 ولازالا لم يتخطيا إرث تلك الحرب.

ويتضح تسييس هذه القوات في الافتقار إلى قيادة موحدة. تم توحيد فرعي البشمركة التابعين للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على أعلى مستوى في نيسان/أبريل 2009 وذلك

<sup>160</sup> "النائب الجديد لرئيس الوزراء الذي أقسم اليمين في حكومة إقليم كردستان يتخذ خطوة جديدة نحو التوحيد"، نشرة إعلامية صادرة عن حكومة إقليم كردستان، 7 نيسان/أبريل 2009.

<sup>161</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شورش حاجي، عضو مجلس النواب (غوران، بغداد، 12 كانون الثاني/يناير 2011. وقال إنه من وجهة نظر غوران، فإن البشمركة التابعة لكلا الحزبين ينبغي أن تتوحد، لكن حكومة إقليم كردستان ينبغي أن تشكل قوة مستقلة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وأن تكون مفتوحة لجميع الأكراد بصرف النظر عن الانتماء السياسي.

<sup>162</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أمريكي، بغداد، 22 كانون الثاني/يناير 2011؛ ومسؤول في حكومة إقليم كردستان، إربيل، 18 كانون الثاني/يناير 2011. كما يفترض أن تتم تغطية المعاشات التقاعدية لـ 90,000 عضواً في قوات الحرس الذين سيتقاعدون من الميزانية العراقية، التي أضيف إليها بند خلال السنوات القليلة الماضية مع إضافة مقترح يقضي بأن المدفوعات الفيدرالية إلى قوات الحرس الإقليمية تعتمد على التوصل إلى اتفاقية بين بغداد وإربيل. وفي غياب مثل هذه الاتفاقية، فإن الحكومة الفيدرالية لم تدفع أية أموال لحكومة إقليم كردستان مخصصة لقوات الحرس.

<sup>156</sup> يُذكر أن الولايات المتحدة توخر تسليم المعدات العسكرية لحكومة إقليم كردستان حتى يتم التوصل إلى اتفاقية بين بغداد وإربيل حول دمج قوات حرس الإقليم في الجيش العراقي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط رفيع، بغداد، 16 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>157</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة الدفاع والجيش، بغداد، 14 و 16 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>158</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمريكي، واشنطن، 13 آب/أغسطس 2010.

<sup>159</sup> انظر Crisis Group Report, *Loose Ends*, op. cit.

العراقيين. ولهذا السبب لن نترك المناطق الكردية التي نتواجد فيها الآن، مثل كركوك: ليس هناك جريمة، ولا إرهاب؛ هذه المناطق مستقرة. لا نستطيع أن نضع مصيرنا في أيدي جيش لا نثق به.<sup>165</sup>

الزعماء العرب والتركماني وصفوا وجود القوات الكردية بأنه عبارة عن انتزاع غير قانوني للإراضي – فرض الأمر الواقع من خلال السيطرة الأمنية اليوم، ويصبح بقوة القانون حالما يتم إجراء استفتاء طبقاً لتفسير الأكراد للمادة 140. عمر الجبوري، وهو مُشرّع عربي من كركوك، قال:

ينبغي أن يُفرض على البشمركة المغادرة وأن يحل محلهم الجيش العراقي، الذي يضم ممثلين من جميع الفئات في مراتبه. رئيس هيئة الأركان المشتركة كردي وكذلك قائد القوى الجوية. ومن بين الألوية الثلاثة التابعة للفرقة 12 [المنتشرة في كركوك]، فإن قائد اللواء 49 كردي، وقائد اللواء 15 تركماني وقائد اللواء 46 عربي. نائب قائد الفرقة كردي أيضاً، وهناك العديد من الأكراد في مراتبه، إنهم يحظون بتمثيل جيد.<sup>166</sup>

إرشاد صالح، وهو مُشرّع من كركوك قال إنه رفض إدماج قوات حرس إقليم كردستان في الجيش العراقي بوصفه خدعة كردية لتعزيز السيطرة على المناطق المتنازع عليها. وقال إن ذلك كان يتم بالتواطئ مع المالكي وحلفائه الشيعة الذين، حسب زعمه، لا مصلحة لهم فيما يحدث في هذه المناطق، على عكس الكتلة التي ينتمي إليها صالح وهي العراقية، التي يعيش العديد من أعضائها في المناطق المتنازع عليها. وأضاف:

يحاول الأكراد إقناع الأمريكيين بأن البشمركة تشكل جزءاً لا يتجزأ من قوات الدفاع العراقية. غير أننا جميعاً نعرف بأن الأكراد يأخذون من بغداد ولا يعطونها. تُنشر البشمركة في كركوك، لكن الجيش العراقي لا يستطيع دخول إقليم كردستان. حالما تنسحب الولايات المتحدة من نقاط التفتيش المشتركة، فإن البشمركة ستفرض سيطرتها على هذه المناطق بحجة أنها جزء من قوات الدفاع الوطنية.<sup>167</sup>

في تطور مثير للقلق في 25 شباط/فبراير 2011، نشرت القيادة الكردية ما يقدر بـ 10,000 جندي إضافي من البشمركة وزرقياني (الحرس الخاص) في كركوك. وأتى هذا التحرك متزامناً مع موجة الاحتجاجات التي ألهمتها الأحداث في شمال أفريقيا والخليج والتي اجتاحت المدن العراقية، بما في ذلك كركوك والسليمانية، وهي مدينة رئيسية في إقليم كردستان. ما شكل صدمة للكثيرين لم يكن العدد

بشكل تدريجي ومن خلال هذه الخطوات نفسها.<sup>163</sup> كريم سنجاري، وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان، أعلن دون أي غموض أن "الألوية الأربعة ستكون جزءاً من الجيش العراقي لكنها تُنشر فقط في إقليم كردستان. إنها لن تعبر الخط الأخضر".<sup>164</sup>

المشكلة هي أن قوات البشمركة الكردية موجودة عبر الخط الأخضر، أي في المناطق المتنازع عليها الواقعة تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان وبشكل يتناقض مع إرادة بغداد، وخصوصاً في كركوك. هذا الأمر الواقع في أعقاب 2003 سبباً تحديداً بعد انسحاب القوات الأمريكية. بالنسبة للأكراد، فإن وجود القوات الكردية في المناطق ذات الأغلبية الكردية في المناطق المتنازع عليها متطلب وجودي. خالد شواني، عضو مجلس النواب من كركوك، قال:

يجب أن تقوم البشمركة بحماية السكان الأكراد. انظر إلى الأوضاع في السعدية وجولوا [وهما ناحيتين فيهما خليط من السكان في خاتقين في محافظة ديالى]. ليس هناك قوات بشمركة هناك، والأكراد تحت ضغوط وتهديدات مستمرة. يتم تهجيرهم من قبل الإرهابيين الذين يتمتعون بدعم الجيش والشرطة

<sup>163</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة الدفاع والجيش، بغداد، 14 و 16 كانون الثاني/يناير 2011. هؤلاء المسؤولون أنفسهم عبروا عن الاستياء من دفع الأكراد لإدماج البشمركة في الجيش العراقي، قائلين بأن الأكراد ممثلين في أعلى مراتب الجيش العراقي أصلاً. (المناصب الرفيعة التالية يشغلها أكراد حالياً: رئيس أركان القوات المشتركة، قائد القوى الجوية، مدير المخابرات العسكرية، المفتش العام، مدير الذاتية في وزارة الدفاع). وقالوا بأنهم قلقون من أن الأكراد لديهم السلطة في بغداد ولديهم أيضاً قوة عسكرية تحت سيطرتهم في إقليم كردستان، في حين أن بغداد ليس لها أي دور في إربيل، وقواتها لا يمكن نشرها داخل إقليم كردستان. مسؤول في وزارة الدفاع قال، "سيوافق الأكراد على مثل هذا الترتيب لأنهم يريدون أن تدفع بغداد رواتبهم وتزودهم بالمعدات التي يحتاجونها في حين يحتفظون بقوات البشمركة الخاصة بهم منفصلة داخل إطار الجيش العراقي. لا يستطيع للجيش العراقي دخول إقليم كردستان، ولا تستطيع وزارة الدفاع تدوير البشمركة في أجزاء أخرى من العراق. الأكراد هم الرابعون". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 14 كانون الثاني/يناير 2011. وأضاف فكرة لاحقاً: "عليهم أن يعلنوا الاستقلال. دع الأتراك والإيرانيين يأكلونهم". إن وجود الأكراد في المناصب الأمنية الرفيعة قد لا يكون ضماناً كافية للزعماء الأكراد. عندما أرسل المالكي الجيش إلى قضاء خانقين الكردي في ديالى في آب/أغسطس 2008، تجاوز قائد الأركان المشتركة، اللواء بابكر زيباري، وهو كردي، مبرزاً افتقاره إلى السلطة في سلسلة القيادة. ورداً على ذلك، زعم أحد أنصار المالكي أن زيباري كان جزءاً من استراتيجية كردية لإبقاء الجيش ضعيفاً: "البشمركة تصبح أكثر قوة، وهم يضعفون الجيش العراقي. رئيس الأركان وضع هناك لضمان عدم تطوير الجيش. كان الأكراد دائماً يضعون العقبات عندما كان هناك حاجة لشراء أسلحة جديدة. هذا صحيح، على سبيل المثال، بالنسبة لطائرات الهليكوبتر". وأضاف: "طالما ظل الأكراد مختطفين بالجيش، فإنهم سيسهمون في تقويته، لكن إذا وضعوا في وحدات منفصلة، فإن ذلك سيضعف الجيش". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي أديب، عضو مجلس النواب عن التحالف العراقي الموحد (حزب الدعوة)، بغداد، 27 أيار/مايو 2010.

<sup>164</sup> ثمة خطط لتشكيل ثمانية ألوية إضافية، لتصل التشكيلات النهائية إلى فرقتين كاملتين من الجيش العراقي في إقليم كردستان. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل، 18 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>165</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 13 كانون الثاني/يناير 2011. كما أن وجود البشمركة في هذه المناطق يوفر منطقة عازلة غرب الخط الأخضر، وهو الحد الدستوري للإقليم.

<sup>166</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 12 كانون الثاني/يناير 2011. خالد الشواني قال إنه يرى الأمور بشكل مختلف: "95% من أفراد ومرتبات الفرقة 12 هم من العرب. فيها قائدين كرديين فقط، ومن بين الـ 30,000 جندي فيها 2,000 جندي كردي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 13 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>167</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 13 كانون الثاني/يناير 2011.

إقليم كردستان وهيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني على السياسة الكردية. على حد تعبير أحد سياسيي كركوك فإنهم، "أتوا إلى كركوك لحل مشاكلهم في السليمانية"،<sup>174</sup> أي أنهم كانوا يصرفون الانتباه عن المشاكل الداخلية بطرح قضية كركوك، والتي تلقى صدىً قوياً لدى الجمهور الكردي.<sup>175</sup> ولدى سؤال محمود عثمان عن الصلة المحتملة مع أحداث السليمانية، قال المُشرع الكردي المستقل، "أنا لا أقول إن لا علاقة لها بذلك. لا أستطيع القول بعدم وجود صلة".<sup>176</sup> وفيما بدا تأكيداً لهذه النقطة، ففي 7 آذار/مارس كرر جلال طلباني، الرئيس العراقي وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني علناً بيانه التحضيري الذي كان قد أطلقه في الماضي والذي هدف إلى تعبئة الأكراد، بالإشارة إلى أن كركوك هي بمثابة "القدس بالنسبة لكردستان".<sup>177</sup>

الفرقة 12 من الجيش لم تتحرك، في إشارة إلى أنها كانت تقبل بوجود البشمركة (بما في ذلك في المحيط المباشر لمقرها في ال-K1 على الحدود الغربية للمدينة) أو بناءً على الأوامر بعدم تدخلها بتحركات البشمركة.<sup>178</sup> مسؤول كردي أشار إلى أن المالكي كان قد أصدر مثل هذا الأمر بعد توصله إلى اتفاق مع حكومة إقليم كردستان والجيش الأمريكي.<sup>179</sup> أنكرت الولايات المتحدة أنها كانت جزءاً من مثل هذا الاتفاق،<sup>180</sup> في حين أعلن مكتب المالكي بعد بضعة أيام أنه "تم نشر القوات دون إذن من الحكومة المركزية، وأن رئيس الوزراء طلب إليهم الانسحاب فوراً".<sup>181</sup> لو خرجت الفرقة 12 من ثكناتها، كان من المرجح أن تحدث مواجهة. وهذا يشير على الأقل إلى قبول مبدئي من قبل المالكي لدور القوات الكردية في منع المظاهرات التي يمكن أن تسبب الحرج ليس فقط للقيادة الكردية في كركوك بل له أيضاً. كان هو قد نشر أصلاً قوات الأمن على نطاق واسع لإخماد الاحتجاجات وقد يكون رأى في التحرك الكردي في كركوك أمراً إيجابياً.<sup>182</sup> يوفر

الكبير للجنود فقط بل نشرهم إلى الجنوب والغرب من المدينة، وهما المنطقتان اللتان لم يكن مسموحاً لهما بالانتشار فيهما،<sup>168</sup> حيث قطعوا جميع الشرايين المؤدية إلى المدينة من الداخل العربي. وقد شمل ذلك قضاء الحويجة، حيث كانت المظاهرات قد أدت إلى مقتل ثلاثة أشخاص.<sup>169</sup> وقال مسؤولو حكومة إقليم كردستان بأن السبب كان منع الجماعات المسلحة من الاستفادة من الاحتجاجات الشعبية للتسلل إلى المدينة والتحرير على العنف خلال المظاهرات التي خطط لها القادة السياسيون العرب في مركز المدينة في 1 آذار/مارس.<sup>170</sup> في تلك الحالة، أدى حظر التجول الذي فرض من الفجر وحتى غياب الشمس إضافة إلى نشر القوات، إلى منع قيام المظاهرات.<sup>171</sup>

بدا الانتشار وكأنه شكّل مفاجأة للقيادة السياسية لكركوك وذكر أنه لم يكن بناء على طلب من المسؤولين الأكراد المحليين مثل المحافظ.<sup>172</sup> أثار هذا الشكوك في أن حكومة إقليم كردستان لم تكن مهتمة بالأوضاع في كركوك بقدر ما كانت مهتمة في عدم الاستقرار في السليمانية، حيث تسببت الاحتجاجات خلال الأيام الماضية بمقتل سبعة أشخاص<sup>173</sup> والتي كانت قد استهدفت الفساد وسجل الحكم في حكومة

<sup>168</sup> مُشرع عربي قال إن البشمركة كانت قد نشرت بذريعة زائفة وهي احتمال وقوع أعمال عنف إذا قام الزعماء العرب بمظاهرة احتجاجية كبيرة في كركوك في أول آذار/مارس. وزعم بأن الهدف كان تقليص الضغط على حكومة إقليم كردستان، التي كانت قد استهدفتها المظاهرات في السليمانية في الأسبوع السابق، عندما قُتل عدة محتجين. كما لاحظ بأن ستة عرب تم اغتيالهم في كركوك منذ انتشار البشمركة (وهي حقيقة أكدها قائد الشرطة المحلية الكردي)، وهي أفعال اتهم القوة الكردية بالمسؤولية عنها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمر جبوري، عضو مجلس النواب عن العراقية (كركوك)، 2 آذار/مارس 2011.

<sup>169</sup> هاجم المتظاهرون مبنى مجلس القضاء ومركز الشرطة؛ وذكر أن ثلاثة رجال شرطة قتلوا. أي كي نيوز، 25 شباط/فبراير 2011.

<sup>170</sup> جعفر شيخ مصطفى، وزير شؤون البشمركة في حكومة إقليم كردستان، قال، "كان هناك خطرٌ كبير ينتظر الأكراد في كركوك بسبب هذه الأحداث [المظاهرات]. وهكذا تم نشر البشمركة حول كركوك لتأمينها ضد التهديدات". مقتبس في رويترز، 3 آذار/مارس 2011. رئيس شرطة كركوك الكردي قال، "قواتنا على أهبة الاستعداد لأن المخربين يريدون زعزعة استقرار المدينة في كركوك باسم المظاهرات". مقتبس في أي كي نيوز، 3 آذار/مارس 2011.

<sup>171</sup> أحد قادة الشرطة (الأكراد) قال، "شكل حظر التجول دعوة جيدة، لأنه لم يُفرض، الله وحده كان يعلم ماذا كان يمكن أن يحدث ذلك اليوم. لقد حفظ ذلك حياة الكثيرين. كان الناس يريدون التظاهر ويسببون أضراراً وعنفاً كبيرين". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 1 آذار/مارس 2011. كما تم اعتراض مظاهر كان مخطط لها في 4 آذار/مارس.

<sup>172</sup> نائب محافظ كركوك قال، "تحدثنا عن هذا مع المحافظ والنواب [في مجلس النواب] من كركوك، وقال بوضوح إنه لم يرسل أي طلب. على حد علمي، لم يكن هناك أي طلب رسمي من كركوك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع راجان سعيد، كركوك، 3 آذار/مارس 2011. غير أنه ذكر عن مسؤولي حكومة إقليم كردستان زعمهم بأن القوات أرسلت إلى كركوك بعد طلبها من قبل مجلس المحافظة هناك. أي كي نيوز، 3 آذار/مارس 2011.

<sup>173</sup> حتى تاريخ 8 آذار/مارس 2011، كان ثلاثة متظاهرين قد توفوا جراء إصابات عندما فتحت قوات الأمن النار في مدينة السليمانية، واثنين في كلار وواحد في شمشال، في حين أن أحد رجال الشرطة قتل في شجار وقع في حلبجة.

<sup>174</sup> مراسلة الكترونية أجرتها مجموعة الأزمات، 4 آذار/مارس 2011.

<sup>175</sup> مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مراقب محلي، كركوك، 5 آذار/مارس 2011.

<sup>176</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 14 آذار/مارس 2011.

<sup>177</sup> أي كي نيوز، 9 آذار/مارس 2011.

<sup>178</sup> هذا بالتأكيد كان انطباع بعض المراقبين المحليين. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 5 آذار/مارس 2011. العضو المستقل في مجلس النواب، محمود عثمان، قال إن الاتفاقية لنشر البشمركة في كركوك كان قد تم التفاوض بشأنها بين الأحزاب الكردية والمالكي، وأنه "طالما أن المالكي لا يمانع، فإن الجيش يتغاضى عن ذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 14 آذار/مارس 2011.

<sup>179</sup> اتفقت الحكومة الفيدرالية والأمريكيون على أن الأمر كان ضرورياً بسبب ما حدث في المظاهرات السابقة [في أمكنة أخرى]. كان هؤلاء الناس يهددون ويطلقون مطالبات غير معقولة. كانوا يهددون بإحراق مبنى مجلس المحافظة، وغرف السجلات، حيث يتم إصدار بطاقات الهوية والاحتفاظ بها - كل شيء". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 2 آذار/مارس 2011.

<sup>180</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 3 آذار/مارس 2011.

<sup>181</sup> مقتبس في رويترز، 3 آذار/مارس 2011. مُشرع مقرب من رئيس الوزراء قال إن "مكتب رئيس الوزراء كان يعلم" بقرار إرسال البشمركة إلى كركوك وشارك أيضاً في الاتفاقية مع الزعماء الأكراد لسحبها.

مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 16 آذار/مارس 2011.

<sup>182</sup> في حين أنكر مكتب المالكي أي تنسيق رسمي، ناهيك عن الموافقة، فإن أحد أعضاء مجلس النواب عن قائمة دولة القانون قال بشكل غامض، "ثمة حاجة دائمة للتنسيق بين القوات الفيدرالية وقوات حكومة إقليم

كركوك مع تعزيزه لموقعه في بغداد ومع تزايد قوة الجيش العراقي. في المحصلة، فإن التحرك العسكري الكردي يعكس ذهنية عرقية ترى في أي كسب لطرف خسارة للطرف الآخر؛ وهذه الذهنية تسود على جانبي هذا الصراع.

الأوضاع في نينوى مختلفة عنها في كركوك. على عكس زملائهم العرب هناك، فإن محافظ نينوى العربي، أثيل النجيفي، وحلفائه السياسيين لم يدعوا إلى أي وجود للجيش العراقي. إنهم يعتبرون القوات التي يسيطر عليها الشيعة والتي ترسلها بغداد، والتي لا يتمتع المحافظ بأي سلطة عليها بموجب قانون السلطات المحلية لعام 2008، بوصفها جيش احتلال معاد للمصالح السنية في المدينة والمحافظات التي أنتجت الدعامات الرئيسية للقوات المسلحة العراقية منذ استقلال العراق عام 1932 وحتى سقوط نظام صدام حسين.<sup>186</sup> ونتيجة لذلك، وخلال مفاوضات أيار/مايو 2010 في نينوى (انظر اعلاه) اتفق النجيفي مع القادة الأكراد على إنشاء قوات أمنية مختلطة عرقياً، من أجل تغليب دور المحافظ على دور بغداد في المسائل الأمنية مع المحافظة على وجود الجيش وسلطة بغداد على قيادته دون أي مساس بها. بالنسبة للأكراد، فإن وجود الجيش في نينوى لا يشكل تهديداً، طالما أن بغداد والموصل ظلتا متنازعتين ويظل بالنسبة لهم أفضل من الشرطة، التي يسيطر عليها المحافظ بشكل كامل.<sup>187</sup>

منح مجلس الوزراء موافقته مباشرة بعد ذلك، وأصدر تعليمات لوزير الدفاع باستقدام وتعيين 6,000 جندي محلي لوحدة الجيش العاملة في نينوى.<sup>188</sup> وكخطوة أولى، اتفق المتفاوضون الأكراد والعرب بشكل غير رسمي على استبدال وحدات حرس إقليم كردستان في المناطق المتنازع عليها في نينوى بوحدات من الجيش العراقي تتألف مبدئياً من الأكراد فقط لكن بمرور الوقت سيضاف إليها منتسبون من مجموعات عرقية أخرى. إلا أن الأمور توقفت عند هذه النقطة، وكذلك محادثات نينوى، مع انتظار جميع الأطراف لحصيلة تشكيل الحكومة. وإذا كان لهذه الصيغة أن تتقدم مع استئناف المفاوضات، فيسكون من المهم بالنسبة للأكراد أن يتمتعوا بدرجة من السيطرة بحيث أن وحدات الجيش التي غلب عليها الأكراد في البداية – والتي ستصبح مختلطة في المحصلة – لن يتم إخراجها من المناطق المتنازع عليها حسب رغبة الحكومة المركزية بل أن تظل منتشرة هناك لتطمين السكان بأنهم لن يتعرضوا للتحقيق، أو الهجوم أو الطرد من قبل قوة معادية.

اقترح بعض المسؤولين إجراءً يرافق الإدماج التدريجي للحرس الإقليمي في الجيش العراقي وإدارة الشؤون الأمنية على طول خط التماس يتمثل في نظام للربط المشترك حيث يعمل فيه ضباط من

فرصة للتصدي لموقفهم المتحدي في وقت أكثر ملاءمة من الناحية السياسية.

بقيت قوات البشمركة وزربفاني بعد التواريخ المعلنة للاحتجاجات، مع إعلان قادة إقليم كردستان بأنها لن تغادر طالما استمر التهديد المُحدق باستقرار كركوك.<sup>183</sup> هذا التصميم المفتوح على السيطرة على مدينة كركوك زاد من مخاوف العرب والتركمانيين بأن هدف انتشار القوات كان تسهيل إدماجها، إضافة إلى الأجزاء من المحافظة التي تحتوي أغلبية كردية، في إقليم كردستان، وأن التطور الجديد، بصرف النظر عما أدى إليه، كان يهدف إلى تموضع القوات الكردية حول المدينة قبل الانسحاب الأمريكي المتوقع. كما كان هناك مخاوف من أن حكومة المالكي التي يسيطر عليها الشيعة، بما في ذلك الجيش العراقي الذي تسيطر عليه، لا يمكن الثقة بهم لحماية غير الأكراد من مخططات الأحزاب الكردية إزاء المحافظة.<sup>184</sup>

الأحداث، التي لازالت جارية، مثلت تذكيراً بأن الأحزاب الكردية يمكن أن تستغل التطورات الداخلية في كردستان – المظاهرات ضد حكومة إقليم كردستان والتنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني – لتأجيج الحماسة القومية فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، في هذه الحالة، فإن الآليات الأمنية المشتركة فشلت في منع هذا التوتر. زد على ذلك أن مسؤولاً في حكومة إقليم كردستان زعم أن اتفاق حكومته مع الجيش العراقي والقوات الأمريكية في كركوك تسمح بانتشار البشمركة إلى جنوب وغرب المدينة.<sup>185</sup> وبالفعل، فإن وجود الترتيبات الأمنية الثلاثية في المناطق المتنازع عليها قد تكون شجعت حكومة إقليم كردستان على اختبار حدود هذه الترتيبات، اعتقاداً منها بأن أفعالها لن تُفرض على أزمّة عسكرية، لأنها ستتمكن من الشرح مباشرة من خلال قنوات الاتصال التي تم تأسيسها بأن التحرك لم يكن موجهاً ضد الجيش العراقي لكنه كان يهدف لحماية مدينة كركوك من تسلل الجماعات المسلحة، وهو هدف مشترك. إذا كان هذا ما اعتقدته حكومة إقليم كردستان، فقد تبين أنها كانت محقة جزئياً.

لم يؤدي الانتشار العسكري إلى نزاع مسلح لكنه بالمقابل لم يعزز أية نوايا طيبة حيال حكومة إقليم كردستان؛ فقد أشار مسؤولون أمريكيين وأمميون في مجالسهم الخاصة إلى أن التحرك الكردي كان انتهاكاً للاتفاق الأمني. زد على ذلك أن الإجراء الأحادي الذي اتخذته حكومة إقليم كردستان يمكن أن يزيد من تعقيد الجهود المستقبلية للتوصل إلى تسوية تفاوضية حول وضع كركوك، خصوصاً إذا رفضت التخلي عن المواقع الجديدة وفي الغياب المتوقع للآليات الأمنية المشتركة بعد 2011. وبصرف النظر عن الدوافع الأولية التي جعلت المالكي يتساهل مع نشر البشمركة، فإنه قد يقلب الطاولة على الأكراد في

<sup>186</sup> في حادثة ذات مغزى، حدث شجار بين الحراس الشخصيين لأثيل النجيفي و جنود من الجيش العراقي في جامع النبي يوسف في الموصل عند زيارته للجامع خلال عيد الأضحى في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. تطلب الأمر تدخلاً رفيع المستوى من قيادة الجيش في بغداد لنزع فتيل الأزمة التي نشأت من صراع حول المسؤوليات الأمنية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شخص مطلع على الحادث، كركوك، 20 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>187</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع كريم سنجاري، وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان، إربيل، 18 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>188</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 27 أيار/مايو 2010.

كردستان، بسبب حساسية المنطقة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي شالا، بغداد، 6 آذار/مارس 2011.

<sup>183</sup> وزير شؤون البشمركة في حكومة إقليم كردستان جعفر الشيخ مصطفى قال، "كل من يطلب منا سحب قواتنا من محافظة كركوك قبل أن تهدأ الأوضاع سيرفض طلبه". مقتبس في أي كي نيوز، 4 آذار/مارس 2011.

<sup>184</sup> مراسلة إلكترونية أجرتها مجموعة الأزمات مع زعيم عربي محلي، كركوك، 28 شباط/فبراير 2011.

<sup>185</sup> Rudaw.net, 9 March 2011.

احتمال إدخال أسايش في الشرطة، فإنهم قد يأملون بإقناع وزارة الداخلية بتغيير خططها؛ لكن إذا نُفذ الأمر بكل الأحوال، فإن دخول أسايش سيعيد ترتيب التوازن في قوات الشرطة لصالحهم.<sup>193</sup>

معروف أن الأكراد اقترحوا على الأقل إدماج أسايش في قوة أمنية جديدة كلبية، يطلق عليها اسم الأمن، والتي يمكن أن تعمل إلى جانب الشرطة، كما تعمل أسايش حالياً إلى جانب الشرطة في كركوك. مدير أسايش التابعة للحزب الوطني الكردستاني في كركوك أعلن أن حكومة المالكي الأولى "ناقشت تأسيس شرطة أمنية جديدة هنا، على أن تكون أكثر اختلاطاً. نحن نريد توازناً عرقياً، لأنه في الوقت الحاضر لدينا عدد قليل جداً من العرب والتركمان. هذه مبادرتنا، ونحن لا نمانع أن نوضع تحت سيطرة الحكومة الفيدرالية. في الوقت الراهن، كركوك تنتمي إلى الحكومة الفيدرالية".<sup>194</sup>

في حين أن هذا يبدو مشجعاً، لكن يمكن أن تظهر مشكلة تتعلق بماهية العرب والتركمان الذين يمكن أن يقبلهم الأكراد في قوة مختلطة، سواء كانت الأمن أو الشرطة. وتعرف الأحزاب الكردية بأنها أنفقت كميات كبيرة من المال على إحضار سياسيين عرب وتركمان ليعملوا لصالحها، أو لتشجيعهم على التصويت لها خلال الانتخابات، ولديهم تفضيلات واضحة وخطوط حمراء، خصوصاً في القطاع الأمني.<sup>195</sup> مدير أسايش التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في كركوك يقر بأنه قد يكون هناك مشكلة:

بذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع اللواء سرهد قادر محمد، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010. وقال إنه إضافة إلى الـ 400 فرد من أعضاء الصحوات الذين تم استيعابهم في قوة كركوك، فإن شرطة قضاء الحويجة تلقت أمراً باستيعاب 120 عضواً في الصحوات. من بين عدد أعضاء الصحوات المقدر بـ 9,000، فإن عدداً منهم سيُعينون في الجيش، وآخرون في الشرطة، لكن معظمهم سيظل في وحدات الميليشا التي كانوا يتبعون لها ويعملون بشكل مواز للجيش.

<sup>193</sup> تبقى فكرة دمج أسايش في الشرطة إشكالية، حتى بين السياسيين الأكراد في كركوك. في حين أنهم يقولون بأنهم يتفنون بها لحماية السكان الأكراد، فإنهم كانوا أقل ثقة بشأن الشرطة، التي يدعون إنها منقسمة حسب الانتماءات العرقية وينخرها الفساد؛ البديل الذي يخشونه هو أن تلاشي السيطرة الكردية سيفتح الباب أمام تسلل الجماعات المقاتلة العربية المصممة على إلحاق الأذى بالأكراد. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء أكراد في مجلس المحافظة، كركوك، 19 و 20 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>194</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هلكوت عبد الله عزيز، مدير الشرطة الأمنية (أسايش) التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني في كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010. وفي مكان آخر من المقابلة قال إنه على عكس وضع الموصل، فإننا نعتبر كركوك جزءاً من كردستان".

<sup>195</sup> الاتحاد الوطني الكردستاني، على سبيل المثال، دفع لسياسي عربي لتأسيس حزب تحت رعايته لدعم أهدافه في كركوك. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي عربي وعضو رفيع في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، كركوك 3 شباط/فبراير 2009. طبقاً لسياسيين آخرين ينتقدون هذه الترتيبات، فإن العديد من العرب انضموا إلى الحزب واستفادوا من المساعدات المالية لكنهم لم يصوتوا لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في انتخابات آذار/مارس 2010. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

حكومة إقليم كردستان في مركز العمليات الوطني في بغداد، ويعمل ضباط (غير أكراد) من الجيش العراقي في مقر مماثل في إربيل.<sup>189</sup> واقترح آخرون أيضاً تعيين مسؤول رفيع لا يتمتع بحق التصويت من كل جانب، وعلى التوالي في الحكومة العراقية وفي مجلس الوزراء في حكومة إقليم كردستان للمساعدة في المعالجة السريعة للنزاعات الطارئة.<sup>190</sup> من شأن ذلك أن يسهم إلى درجة كبيرة في إدامة أحد المكونات الفعالة في الآليات الأمنية المشتركة والمتمثل في التواصل المباشر ورفيع المستوى بين الجانبين والذي يهدف إلى منع تسبب أي حادث في التصعيد على طول خط التماس بسبب سوء التفاهم أو سوء التفسير. ويمكن للولايات المتحدة الاستمرار في تدريب وتجهيز الوحدات المشتركة بين البشمركة والجيش في المناطق المتنازع عليها من أجل بناء المزيد من الثقة من خلال التفاعل العملي.

### ب. أسايش الكردية والشرطة العراقية

يتمثل البعد الآخر للمعادلة الأمنية في الشرطة. وهنا تنشأ التعقيدات لأن نظيرة الشرطة العراقية في كركوك ليست شرطة إقليم كردستان بل أسايش، وهي التي لا يمتلك العراق نظيراً لها منذ عام 2003، وفي نقاط التفتيش في نينوى هناك زريفاني وهي قوة أشبه بقوة الدرك. المسألة في كركوك تتعلق بما يمكن فعله بشأن أسايش. كثيرون هناك، بما في ذلك بعض الأكراد، يمتدحون أسايش لتحقيق الأمن في الشوارع، إلا أن غير الأكراد على وجه الخصوص يقولون بأنها أساءت استعمال دورها وذلك بخدمة مصالح القيادة الكردية في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها (انظر أعلاه).

ويذكر أن القادة الأكراد اقترحوا استيعاب أسايش في الشرطة العراقية المحلية، بما في ذلك وحدة دعم الطوارئ التابعة لها، لكنهم ربما فعلوا ذلك استجابة وربما لمنع الإدمج المتوقع لمقاتلي مجالس الصحوات ("أبناء العراق") في قوات الأمن المحلية.<sup>191</sup> بالنسبة للأكراد، فإن هذا التطور الذي أمرت به وزارة الداخلية لكنه لم ينفذ بعد، من شأنه أن يشكل إقحاً غير مبرر وغير مرغوب لعناصر عربية في قوة يكون الأكراد، لأول مرة منذ عقود، مسؤولين عنها والتي يعينون فيها بشكل تدريجي عدداً أكبر من الضباط الأكراد. زد على ذلك، فإن ذلك يعني إدمج عرب، من وجهة نظر الأكراد، ذوي ماضٍ مشبوه ولهم علاقات، ربما لازالت مستمرة، مع الجماعات المسلحة.<sup>192</sup> بطرح

<sup>189</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني رفيع، بغداد، 17 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>190</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محمود عثمان، العضو المستقل في مجلس النواب عن كتلة التحالف الكردستاني، بغداد، 27 شباط/فبراير 2011.

<sup>191</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو تركماني في مجلس المحافظة، كركوك، 20 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>192</sup> أحد قادة الشرطة المحليين (الأكراد) قال إنه أخبر أن عليه أن يقبل 400 من أعضاء الصحوات بناءً على أوامر مباشرة من وزارة الداخلية في بغداد: "في العادة، عندما تنلقى أمراً من وزارة الداخلية، لنقل باستقدام 1,000 رجل فإننا نعينهم بالمحاصصة [من جميع الفئات]، ومن أعمار تتراوح بين 18 و 30 عاماً، ويكونون حاصلين على الشهادة الثانوية وليس لديهم سجل إجرامي. وهذا يعني أن هناك مشكلة عندما يُطلب منا أن نعين 400 من أبناء العراق وجميعهم من العرب. في البداية لم نقبل بذلك. غير أن الوزارة أمرت بذلك كحالة خاصة، وهكذا علينا أن نقبل



لا بأس بها، لكننا نريد قدرأ أكبر من التوازن فيما يتعلق بعدد الضباط. نريد جهازاً أمنياً لا يميز بين مختلف الجهات.<sup>199</sup>

إذا كان سيحصل أي شكل من أشكال اندماج أسايش في قوات أمن كركوك، فينبغي تحقيق توازن بين المخاوف الكردية حيال سلامة ورفاه السكان الأكراد في المحافظة والمنظور العربي/التركماني بأن أسايش هي ميليشيا لحزب سياسي يسعى لتنفيذ الأجندة السياسية للأكراد. كما في حالة البشمركة، ينبغي عليهم أولاً أن يصبحوا تحت السيطرة المباشرة لحكومة إقليم كردستان بدلاً من أن يظلوا تحت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. غير أن توحيد أسايش أكثر صعوبة. في حين أن حكومة إقليم كردستان وحدت وزارتي الداخلية لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في نيسان/أبريل 2009، وهو ما أدى إلى توحيد الشرطة النظامية في إقليم كردستان، فإن كل طرف في أسايش يخضع لسلطة الحزب السياسي الذي يديره. ثمة محادثات جارية لتوحيد الطرفين بدعم من الولايات المتحدة إن لم يكن بضغط مباشرة منها،<sup>200</sup> وفي عام 2010، بدأ برلمان إقليم كردستان في النظر في مسودة قانون توضع أسايش بموجبها تحت سيطرة مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان.<sup>201</sup>

كما في حال الجهود السابقة لتحقيق التوافق بين المصالح المتنافسة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في حكومة إقليمية واحدة، فإن إربيل ودهوك سيكون لهما مدير أسايش تابع للحزب الديمقراطي الكردستاني ويكون نائبه من الاتحاد الوطني الكردستاني ويتم عكس الأدوار في السليمانية وكركوك. ويتم ذلك من

في كركوك ستكون قوات الشرطة المتكاملة أمراً هاماً جداً. لدينا أصلاً بعض العرب والتركمان والمسيحيين الذين يعملون معنا. غير أن عرب كركوك لا يعتبرون عربنا عرباً. إنهم نوعين من العرب في كركوك: أولئك المقيمين داخل المدينة، وهم أقلية كانت لنا معهم علاقات جيدة تاريخياً؛ وأولئك الذين يعيشون خارجها، وهم الأغلبية، إضافة إلى القادمين الجدد [الوافدين]، الذين اكتسحوا الممتلكات الكردية والتركمانية، آلاف الهكتارات من الأراضي.<sup>196</sup>

منذ عام 2003، عملت الأحزاب الكردية في كركوك مع العرب والتركمان المحليين الذين إما كانوا يتقنون بهم بسبب علاقة طويلة سابقة أو الذين اجتذبهم إلى جانبهم بالمال. إذا استمر ذلك الاتجاه، فإنهم قد يقبلون بقوة أمن متكاملة (أمن أو شرطة) في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها طالما أنهم هم المسؤولون ويتحكمون بتركيبتها. طبقاً لسياسيين أكراد، فإن بغداد رفضت فكرة إنشاء قوة شرطة أمنية جديدة في كركوك.<sup>197</sup> إذا رفع هذا الخيار عن الطاولة، فسيكون البديل إدماج أسايش في الشرطة. غير أنه وبسبب قول الزعماء العرب والتركمان بأن الشرطة هي أصلاً تحت السيطرة الكردية بشكل كامل،<sup>198</sup> فإنهم يجادلون بأن الشرطة ينبغي أن تكون أكثر تنوعاً من الناحية العرقية، وأن توضع تحت سلطة وزارة الداخلية وأن يكون هناك قوة موازية لها تتمثل في وجود الجيش، الذي يمنحونه ثقة أكثر. عبد الله سامي، أحد الأعضاء العرب في مجلس المحافظة، قال:

أنا لا أمانع في أن تصبح أسايش تحت سلطة الشرطة ووزارة الداخلية؛ فنحن لا مشكلة لدينا مع الأشخاص الأعضاء في أسايش من سكان كركوك. المشكلة هي أن أسايش تنصرف بناءً على أوامر الأحزاب الكردية، وليس بناءً على قوانين البلاد أو الحكومة. أسايش تقوم دائماً بملاحقة العرب والتركمان، وليس الأكراد. إذا تحسن الأمن في كركوك، فإن الفضل لا يعود لأسايش بل لأن مجموعات الصحوات بدأت تعمل في المناطق [العربية] غير المستقرة. الشرطة

<sup>199</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 19 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>200</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمريكي، كركوك، 23 أيار/مايو 2010. انظر أيضاً "Caught in the Whirlwind: Torture and Denial of Due Process by the Kurdistan Security Forces", Human Rights Watch, (New York, 2007).  
الخامس يقدم نظرة عامة لهيكلية أسايش.

<sup>201</sup> تقوم حكومة إقليم كردستان أولاً بتأسيس لجنة تنسيق لجميع أجهزتها الأمنية والاستخبارية في مكتب الرئاسة. ويتبع ذلك توحيد أسايش، ومن ثم دمج جهازي المخابرات، باراستن التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني وزانباري التابع للاتحاد الوطني الكردستاني. أجهزة المخابرات العسكرية التابعة لكلا الحزبين، الحوالبيري، تم توحيدها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع كريم سنجاري، وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان، إربيل، 18 كانون الثاني/يناير 2011. في مقابلة معه قبل حوالي العام، وعد سنجاري بأن توحيد أسايش كان مسألة وقت، حيث "هناك وثيقة موقعة. مسعود برزاني يصر على هذا الأمر، وجمال طالباني يوافق وبرهم صالح [رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان] مستعد لتنفيذها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل، 9 آذار/مارس 2010. من منظور الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن أسايش التابعة لكلا الحزبين كانت تحت سيطرة رئيس مخابرات وأمن حكومة إقليم كردستان، مسعود برزاني، منذ عام 2007. غير أن برزاني علق قائلاً إنه في حين أن الإطار القانوني يجعله مسؤولاً عن كلا الجهازين، إلا أن الإدماج الفعلي تم تأجيله. وأبقى باللائمة على رفض الاتحاد الوطني الكردستاني مناقشة توحيد باراستن وزانباري كجزء من عملية توحيد أسايش. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صلاح الدين، 21 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>196</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هلو نجاه حمزة، مدير الشرطة الأمنية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في كركوك، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>197</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خالد شواني، عضو مجلس النواب عن كتلة التحالف الكردستاني (الاتحاد الوطني الكردستاني - كركوك)، بغداد، 13 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>198</sup> مُشَرَّع تركماني قال، "في الواقع فإن الشرطة في كركوك أسوأ من أسايش، لأنهم يقعون تحت السيطرة الكاملة لأسايش لكنهم على عكسها فإنهم يقومون بعمليات الاعتقال باسم القانون [من خلال أمر اعتقال يصدره قاض]. وجميع قادة الشرطة عينوا من قبل الأحزاب الكردية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع إرشاد صالح، عضو مجلس النواب عن العراقية (كركوك)، بغداد، 13 كانون الثاني/يناير 2011. دبلوماسي غربي لاحظ أن العديد من ضباط الشرطة هم ضباط سابقون في أسايش، بما في ذلك القائد العامل في كركوك، كما أن الصلات غير الرسمية تجعل التنسيق الوثيق بين القوتين "على حساب جهود المصالحة بين العرقيات المختلفة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 11 كانون الثاني/يناير 2011.

التنفيذ.<sup>206</sup> بعد ذلك أصدر رئيس الوزراء أمراً للشروع في العملية كجزء من اتفاق تشكيل الحكومة الائتلافية في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، وبدأت عملية استقدام العناصر.

عند تلك النقطة قدمت حكومة إقليم كردستان اعتراضات، وقالت إن الجانبين اتفقا على آلية لتحديد عدد الأفراد الذين ستسهم بهم كل مجموعة عرقية ودينية في قوة الشرطة الجديدة في غياب تعداد للسكان متفق عليه وتقسيم للسكان حسب المجموعات الدينية والعرقية. زد على ذلك أن حكومة إقليم كردستان اشكت من أن عملية استقدام العناصر نظمت في الموصل، حيث، كما قالت، لا يشعر الأزيديون بالأمان، بالنظر إلى الهجمات التي شنت على أعضاء في أقليتهم المسلمة.<sup>207</sup> وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان قال، "لدى مديرية شرطة نينوى 8,000 اسم، غير أن محافظ نينوى قام بذلك من دوننا ولذلك لا نقبل بهذه العملية".<sup>208</sup> كما أن القادة الأكراد لم يقبلوا حتى الآن اندماج أسايش في الشرطة الوطنية، حتى لو تمت مناقشة ذلك من قبل مسؤوليهم في المناطق المتنازع عليهم. بالنسبة لهؤلاء القادة، فإن إيجاد حل للفوضى الأمنية في المناطق المتنازع عليها يمكن أن يتحقق فقط بعد توصل بغداد وإربيل لاتفاقية سياسية، وليس قبل ذلك. لم يشر المالكي بعد إلى كيف يريد أن يتصرف. يمكن لانسحاب القوات الأمريكية أن يفرض على الجميع التوصل إلى قرار.

### ج. دور أمريكي مستمر؟

إذا لم يتم التوصل إلى اتفاقية للتمديد للوجود العسكري الأمريكي، أو إذا لم تقدم حكومة المالكي دعوة بهذا المعنى، فإن القوات الأمريكية من المحتمل أن تبدأ بالانسحاب من المناطق المتنازع عليها بحلول أيار/مايو 2011 وأن تنهي هذا الانسحاب بحلول تشرين الأول/أكتوبر. وعند تلك النقطة ستسلم قواعدا إلى الجيش العراقي. ما سيبقى في كركوك والموصل هو ما يُسمى المكاتب التي تشكل فروعا للسفارة، وهي مكاتب دبلوماسية مؤقتة في المناطق التي يتوقع أن تستمر حالة عدم الاستقرار فيها، وتهدف إلى تضمين السكان

مستوى المحافظة نزولاً إلى الأفضية والنواحي. يمكن أن يتبين أن أسايش في كركوك أكثر رغبة في تحقيق تقدم: إنها عملية بطيئة جداً، لأن لنا أيديولوجيات مختلفة وأسلوب مختلف وكل شيء مختلف. سيكون الأمر صعباً جداً، لكننا بحاجة لذلك، خصوصاً في كركوك. لماذا؟ لأن العرب والتركان يستغلون خلافاتنا".<sup>202</sup>

في نينوى، أطلقت اللجنة الأمنية الوزارية التي تشرف على الآليات الأمنية المشتركة نقاشات حول دمج قوات الأمن في سياق المفاوضات حول اتفاقية لتقاسم السلطة (انظر أعلاه). في عام 2010، درست اللجنة الأمنية المشتركة المرسمات المحتملة لنشر قوات الشرطة في الأفضية المتنازع عليها في المحافظة، في حين أن لجنة للأقليات درست متطلبات المجموعات العرقية والدينية في المناطق التي لا يشكل فيها لا العرب ولا الأكراد أغلبية.<sup>203</sup>

يؤكد قادة الأقليات على الحاجة لوجود وحدات أمنية مختلطة عرقياً في المناطق المختلطة عرقياً،<sup>204</sup> بينما تخدم الشرطة العربية في المناطق ذات الأغلبية العربية والشرطة الكردية في المناطق ذات الأغلبية الكردية.<sup>205</sup> في أيار/مايو 2010، توصل المتفاوضون إلى اتفاقية مبدئية على مثل تلك الخطة. بعد ذلك بوقت قصير، أعطى مجلس الوزراء موافقته لوزارة الداخلية لاستقدام 8,000 عضو جديد لمديرية شرطة نينوى (بما في ذلك 1,000 ضابط). غير أن منتقدي المالكي يزعمون بأن نائب وزير الداخلية، وحليف المالكي، أوقف

<sup>202</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هلو نجاه حمزة، مدير الشرطة الأمنية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني (أسايش)، كركوك، 20 أيلول/سبتمبر 2010.

<sup>203</sup> لمناقشة موضوع الأقليات في نينوى، انظر Crisis Group Report, *Iraq's New Battlefield*, op. cit., pp. 22-36.

<sup>204</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حنين قندو، الأمين العام لتجمع الشبك الديمقراطي، بغداد، 28 أيار/مايو 2010. بعض نشطاء الأقليات يزعمون بأنهم غير ممثلين بشكل كاف في هذه المحادثات وأن أولئك الموجودين على طاولة المفاوضات إما موالين للأكراد أو مقبولين من قبل حكومة إقليم كردستان. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محمد الشبكي، بغداد 28 أيار/مايو 2010. أحد أعضاء مجلس النواب الأزيديين قال، "تشعر الأمم المتحدة بأنها تلعب دوراً كافياً بالتحدث إلى الأقليات واستمراج آرائنا ثم لا يشركوننا عملياً بأية طريقة في العمليات الفعلية. نحن لسنا جزءاً من العملية. مشكلة أخرى هي أن الأمم المتحدة تحصل على بعض معلوماتها عن المنطقة من الأكراد، ولذلك فعندما يبحثون عن أزيدي ليمثلنا، فإنهم غالباً يتحدثون إلى أزيدي يعرفه الأكراد ويكون موالياً لهم. ليس لنا جميعاً نفس الرأي، غير أنهم يشعرون بأنهم يتحدثون إلى الممثل الحقيقي لجميع الأزيديين. لكنهم يمكن أن يخسروا كثيراً بهذه الطريقة. عليهم أن يفهموا هذا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أمين فرحان جيجو، الحركة الأزيديية للإصلاح والتقدم، بغداد، 29 حزيران/يونيو 2010.

<sup>205</sup> في محادثات بين محافظ نينوى، أثيل النجيفي، والقادة الأكراد في إربيل في 15 أيار/مايو 2010، تم الاتفاق على استقدام 8,000 شرطي و6,000 جندي في نينوى. أحد المشاركين قال، "حالما يتم تدريب هؤلاء الرجال، سنضع الشرطة العرب في المناطق العربية والشرطة الكردية في المناطق الكردية ونفعل نفس الشيء بالنسبة للأقليات. لقد درسنا التركيبة السكانية في كل منطقة، وسنطوي كل واحدة منها العدد الذي تحتاجه من الرجال طبقاً لحجم المجموعة العرقية أو الدينية الموجودة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 27 أيار/مايو 2010.

<sup>206</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أسامة النجيفي، عضو مجلس النواب عن العراقية، بغداد، 7 آب/أغسطس 2010. برلماني آخر عن العراقية قال، "المالكي يوافق أمام الجميع [في مجلس الوزراء]، ثم يوقف التقدم بطرق أخرى". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

<sup>207</sup> كما ذكر أعلاه، فإن العديد من الأكراد يعتبرون الأزيديين أكراداً غير مسلمين، غير أن العديد من الأزيديين لا يتفقون مع هذا الرأي. الأزيديون أعضاء في مجموعة دينية متميزة يتحدثون اللهجة الكردية التي تستعير كثيراً من مفرداتها من العربية. ولأسباب ذات علاقة بالتنوع الثقافي في شمال العراق والبقاء في عالم من المجموعات الاجتماعية المعقدة والمتنافسة، فإن الأزيديين غيروا الطريقة التي يعرفون بها أنفسهم، حيث يدعون بأنهم أكراد، أو تركمان، أو عرب أو آشوريين. وقد شجعت القيادة الكردية بشكل قوي فكرة أنهم أكراد. انظر

Crisis Group Report, *Iraq's New Battlefield*, op. cit., pp. 30-33.

<sup>208</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، إربيل، 18 كانون الثاني/يناير 2011.

حول وضع المناطق المتنازع عليها قبل نهاية عام 2011. لا يبدو أن هناك خطة طوارئ إذا لم يتحقق أي من هذين الاحتمالين.

المحليين إلى أن الولايات المتحدة تبقى ملتزمة بدعم جهود بناء السلام على المستوى المحلي.<sup>209</sup>

إن سحب المكون المتعلق بالجيش الأمريكي من نقاط التفتيش المشتركة على طول خط التماس يمكن أن يشكل صدمة، إذا لم توضع آلية للمتابعة. سياسيو كركوك من جميع الأطراف السياسية والعرقية يبدون خائفين من انسحاب الجيش الأمريكي قبل توصل المفاوضات السياسية إلى اتفاقية دائمة.<sup>210</sup> ويمكن للخوف نفسه أن يتسبب في عمليات سوء فهم واستجابات غير حكيمة على أحداث أمنية لا بد وأن تحدث، استناداً إلى تجارب الماضي.

الجيش الأمريكي في مأزق. لا بد أن يكون له وجود قوي على شكل وحدات قتالية مع عربات مصفحة من أجل توفير أقصى درجة من الحماية، لأنه يتوقع أن الجماعات المسلحة، على حد تعبير مسؤول أمريكي، ستضربنا بكل ما لديها<sup>211</sup>؛ أو ألا تظهر كثيراً بحيث لا تصبح هدفاً. إن الخيار الأخير سيؤدي فعلياً إلى إزالة البعد النفسي ذي الأهمية البالغة للولايات المتحدة المشتركة. إذا لم تستطع الولايات المتحدة المحافظة على حضور عسكري قوي في المناطق المتنازع عليها، فإنه يمكنها فقط أن تعمل في الأطراف. لقد اقترح البعض خياراً بديلاً يتمثل في وجود بعثة تدريبية تابعة لمكتب التعاون الأمني التابع للسفارة الأمريكية، الذي يتمتع موظفوه بالحصانة الدبلوماسية بموجب اتفاقية فيينا. ولذلك فإن وجودهم سيتطلب اتفاقية على وضع القوات؛ ويمكن للضباط الأمريكيين أن يقدموا التدريب للقوات الأمنية العراقية والكردية كما يقدمون نفس الدعم للقوات العسكرية في بلدان أخرى. هذا سبب من الحضور المادي الفعلي على خط التماس لكنه يستبعد الدور القتالي الذي تسمح به التركيبة الحالية حتى لو لم يكن هناك تفويض بذلك.<sup>212</sup>

من نقاشات أجريت مع مسؤولين أمريكيين في العراق وواشنطن، يبدو أن الإدارة تأمل إما بأن تطلب حكومة المالكي التمديد للقوات وهو أمر يمكن المفاوضة عليه بنجاح أو، إن لم يحدث ذلك، فإن الانسحاب سيركز أذهان العراقيين بشكل كافٍ لإنجاز اتفاقية انتقالية

<sup>209</sup> يكون فرعا السفارة هذان إضافة إلى القنصليات الأمريكية في البصرة وإربيل. على عكس القنصليات، فإن وجودهما يفترض أن يكون لفترة محدودة من السنوات فقط. يتابع العاملون فيهما مهمة فرق عمل إعادة البناء في المحافظات في كركوك ونيوى لكن سيعتمدون على عدد أقل بكثير من الموظفين الفنيين وسيشعرون بقلق أكبر حول سلامتهم الشخصية في غياب القوات الأمريكية (التي سيحل محلها موظفون أمريكيون مدنيون تعاقبت معهم وزارة الخارجية الأمريكية). إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي والتجارة، فإن المكاتب الفرعية ستخترط في التوسط في الصراعات ومراقبتها، إضافة إلى تدريب الشرطة وغير ذلك من نشاطات بسط سيطرة القانون. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمريكيين، كركوك، 21 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>210</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 19 و 20 كانون الثاني/يناير 2011؛ ومع مُشرّعين من كركوك وبغداد، 12-17 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>211</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 15 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>212</sup> رغم أن المهمة القتالية للولايات المتحدة في العراق انتهت رسمياً في 31 آب/أغسطس 2010، فإن ما يقارب 50,000 جندي مسلح جيداً لازالوا في العراق وسيقاتلون دفاعاً عن النفس إذا هوجموا.

## V. خلاصة

حتى أولئك الذين يعبرون صراحة عن تعاطفهم مع المأزق التاريخي الذي يعيشه الأكراد ويقولون بأنهم يدعمون تطوراتهم لبناء دولة – كما يفعل العديد من السياسيين العراقيين – فإن هؤلاء يختلفون معهم فيما يتعلق بوضع كركوك، الذي يعتبرونه خطأ أحمر.<sup>214</sup> في هذه القضية، تعرف بغداد أنها تتمتع بدعم جيرانها تركيا، وإيران وسورية، الذين يرون في حصول الأكراد العراقيين على كركوك، باحتياجاتها النفطية الهائلة، خطوة على طريق الاستقلال؛ وهو سيناريو لا يقبل أي من هذه البلدان احتمال وقوعه بالنظر إلى المطالب القديمة غير الملبة لسكان هذه البلدان من الأكراد.

من منظور الأكراد، فإن الوقت قد لا يكون لصالحهم لكن أية اتفاقية يستطيعون الحصول عليها قبل انسحاب القوات الأمريكية ستكون أقل من مطالبهم الرئيسية في ضم مدينة كركوك والمناطق ذات الأغلبية الكردية إلى إقليم كردستان. لقد أعلنت إدارة أوباما بشكل صريح دعمها لخطة الأمم المتحدة للتوصل إلى حل تفاوضي، وهو ما يمكن أن يُفضي فقط إلى حل وسط، في حين أن موقف الأكراد حيال حدود إقليمهم لا يسمح بالمرونة.<sup>215</sup> ولذلك فإنهم قد يفضلون عدم التفاوض بل السماح للقضية بأن تجر أذيالها أو، بدلاً من ذلك، القبول باتفاقية انتقالية تترك الباب مفتوحاً لحل المسألة لصالحهم، مع استمرارهم في توسيع سيطرتهم السياسية، والإدارية والأمنية على الأجزاء ذات الأغلبية الكردية من المناطق المتنازع عليها، وكذلك في مدينة كركوك، في حين ينصرف اهتمام بغداد إلى جهودها الرامية إلى فرض سيطرتها على باقي أنحاء البلاد.

بدعم من الولايات المتحدة، بدأت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق باستكشاف مدى قبول الجانبين بإحياء فريق العمل رفيع المستوى الذي تأسس عام 2009، والذي تم تجميد أنشطته – التي كانت محدودة أصلاً – استعداداً لانتخابات آذار/مارس 2010.<sup>216</sup> ينبغي على فريق العمل تنفيذ إجراءات بناء الثقة في المناطق المتنازع عليها والعمل لتسوية وضعها داخل العراق. غير أن هذا الجهد لا ينبغي أن يقتصر على القادة الكبار في بغداد وإربيل بل أن يشمل القادة المحليين في المناطق المتنازع عليها، حيث أن التنفيذ الناجح لأي ترتيبات سيعتمد إلى حد كبير عليهم.

بالنظر إلى قدرات وتوقعات الطرفين، من غير المرجح لهذا الجهد أن يعطي نتائج سريعة. كما جادلت مجموعة الأزمات من قبل، فإن مسألة الأراضي هي جزء من صراع أكبر على السلطة (كيفية

بالنظر إلى انعدام اليقين حول كيف ستتطور الظروف الأمنية على طول خط التماس في السنة القادمة، فإن التقدم في المفاوضات السياسية بشأن وضع المناطق المتنازع عليها قد أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. في حين أنه لا يبدو أن بغداد أو إربيل لها مصلحة في مواجهة مسلحة،<sup>213</sup> ويبدو أن كلا الجانبين عازمين في الوقت الراهن على الاستقادة من الإرادة الطيبة المتبادلة التي نشأت عن تشكيل الحكومة الائتلافية، فإن الصراع في المناطق المتنازع عليها جوهرى للعلاقات بين بغداد وإربيل بحيث أن أي حادث يمكن أن يتسبب في تصعيد خطير. إن النشر أحادي الجانب لأساس الكردية في مدينة كركوك في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 والبشمركة/زريفاني في محافظة كركوك في شباط/فبراير 2011 يرقيان إلى مثل هذا النوع من الحوادث. لقد تم تحاشي العنف حتى الآن، بشكل أساسي بفضل الترتيبات الأمنية بين بغداد وإربيل والولايات المتحدة، غير أن هذه التحركات أثارت غضب السكان المحليين وعدم ارتياحهم أيضاً حيال الخطط بعيدة المدى للأكراد؛ ولازال من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى رد عنيف مما سيعقد كثيراً المفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى تسوية، خصوصاً إذا لم يتم سحب القوات العسكرية للأكراد إلى إقليم كردستان.

غير أنه ورغم المخاطر، فلا يبدو أن أيّاً من الطرفين راغب في الانخراط في محادثات جادة حول وضع المناطق المتنازع عليها؛ وبدلاً من ذلك، يبدو كلاهما عازمين على ترك القضية للتفاهات القائمة حالياً وللخيار القائم على إدارة الاضطرابات كلما ظهرت بدلاً من السعي لمنع ظهورها. من منظور بغداد، فإن الوقت لصالحها. سيؤدي الانسحاب الوشيك للقوات الأمريكية إلى رفع الحماية الرئيسية عن الأكراد، أو على الأقل تقليص نفوذها بشكل كبير. وبمرور الوقت، فإن قوات الأمن العراقية تتوقع زيادة قدراتها العملياتية من خلال تزويد الولايات المتحدة لها بالمعدات (مثل طائرات الهليكوبتر وربما مقاتلات اف 16) والتدريب. توحى الأحاديث مع عشرات السياسيين والمسؤولين عدائياً واسعة الانتشار ضد الأكراد بسبب "تجاوزهم لحدودهم" و "أخذهم أكثر مما يستحقون" منذ عام 2003، بما في ذلك المناصب الرفيعة في الحكومة الفيدرالية، والسلطة المطلقة في إقليم كردستان والسيطرة بحكم الأمر الواقع على جزء كبير من المناطق المتنازع عليها.

<sup>214</sup> الخط المعلن لأولئك الذين يقولون بأنهم يدعمون قيام دولة كردية هو: "نتعاطف مع الأكراد. إنهم يستحقون الاستقلال. ونحن ندعم استقلالهم فعلياً – لكن دون كركوك". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، العراق، 2005، 2011.

<sup>215</sup> بصر الأكراد على ضم المناطق ذات الأغلبية الكردية إضافة إلى مدينة كركوك إلى إقليم كردستان. ويعتبرون تخليهم عن المناطق المتنازع عليها، سواء كانت ذات أغلبية عربية أو ذات خليط سكاني أو ذات خليط عرقي، بوصفه التنازل الذي سيقدمونه في هذه الاتفاقية.

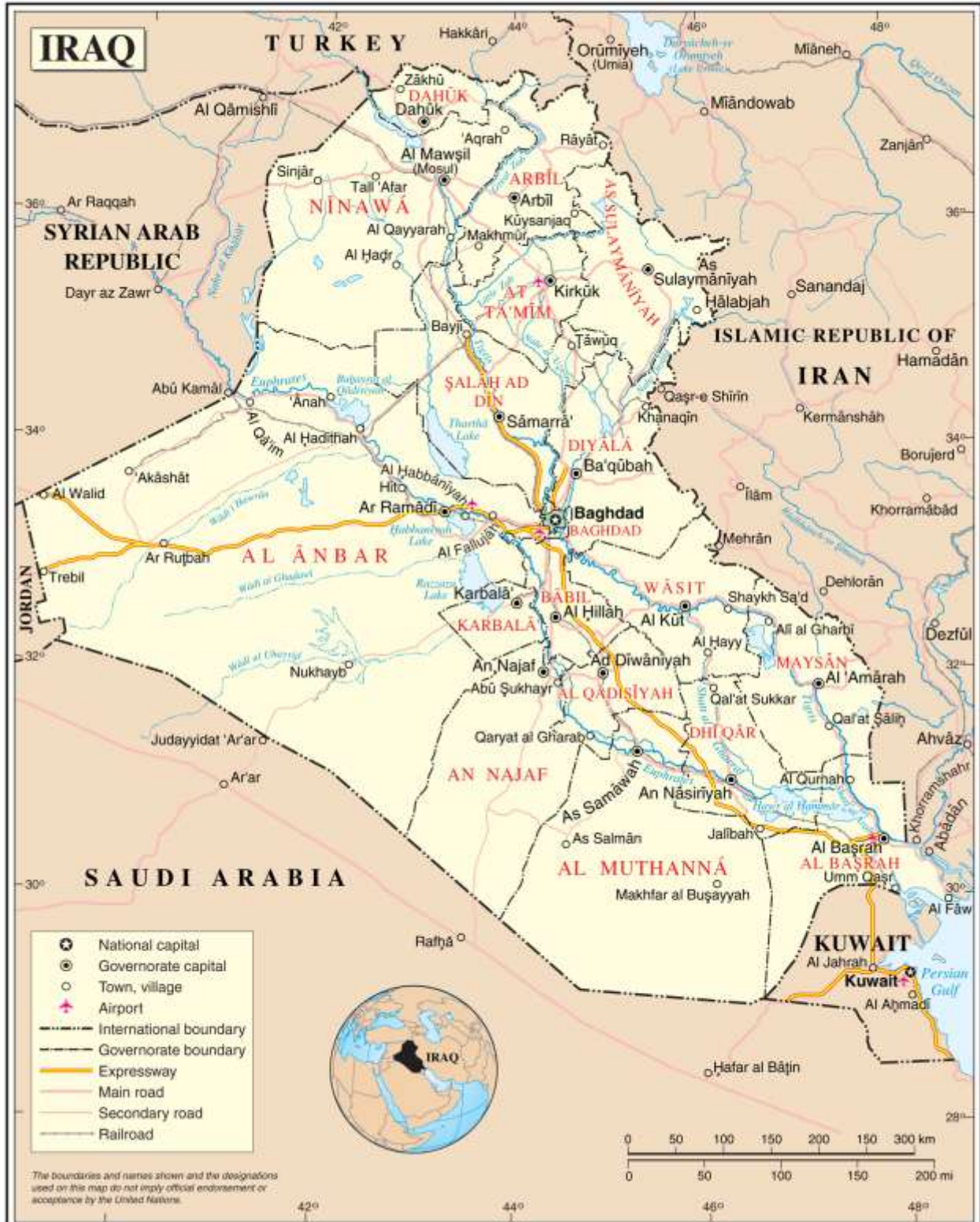
<sup>216</sup> تقول بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بأنها تركز على قضيتين رئيسيتين في عام 2011: النزاع بين العراق والكويت حول التعويضات عن غزو العراق عام 1991 وترسيم الحدود الداخلية للبلدين ومسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في البعثة، بغداد، 15 كانون الثاني/يناير 2011.

<sup>213</sup> قوات الأمن الكردية تسيطر على معظم المناطق ذات الأغلبية الكردية في المناطق المتنازع عليها (ديالى، صلاح الدين، كركوك ونيوى)، وكذلك في مدينة كركوك. وليس لهذه القوات مصلحة في فرض وجودها عسكرياً خارج هذه المناطق، بل فقط في الاحتفاظ بها. على النقيض من ذلك، فإن القوات الحكومية لها مصلحة في إعادة الأكراد من خط التماس إلى الخط الأخضر، أو على الأقل إخراجهم من المناطق التي يقطنها خليط عرقي مثل مدينة كركوك. هذه القوات تفتقر حالياً إلى القوة التي تمكنها من مواجهة القوات الكردية، كما أن الحضور السياسي للأكراد في بغداد يفرض قيوداً على الطموحات العسكرية العراقية في المناطق المتنازع عليها. بمرور الوقت، يمكن لهذه المعادلة أن تتغير، على الأرجح لصالح الحكومة مع بنائها لقدراتها وبمساعدة من الولايات المتحدة.

- التزام واضح من قبل بغداد وإربيل ببقاء قواتها الأمنية في المناطق المحددة لها، وخضوعها للمراقبة من قبل فريق مراقبة مشترك؛
- تعيين مسؤول رفيع لا يتمتع بحق التصويت من كل جانب، على التوالي، في الحكومة العراقية وفي مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان لطرح النزاعات الناشئة وتسويتها بسرعة؛
- تعيين ضابط كبير من كل جانب، على التوالي، في مركز العمليات الوطني في بغداد وفي الهيئة المماثلة له في حكومة إقليم كردستان في إربيل لنفس الغرض؛
- إتمام عملية توحيد القوات الأمنية التابعة للقوات الأمنية وأجهزة المخابرات التابعة للأحزاب تحت سلطة حكومة إقليم كردستان؛
- بذل الجهود لإدماج البشمركة وقوات الشرطة الكردية (ميليشيات زريفاني) في إطار وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية في الهيكلية الأمنية الوطنية؛
- الالتزام الواضح من قبل بغداد وإربيل بالانتقال إلى إعطاء الشرطة المسؤولية العليا عن فرض الأمن في المناطق المتنازع عليها، وسحب جميع القوات العسكرية والميليشيات من هذه المناطق وتحويل المناطق المتنازع عليها إلى مناطق منزوعة السلاح؛
- التشكيل التدريجي لقوات شرطة تمثل بشكل عادل الأقليات الدينية والعرقية في المناطق المتنازع عليها إضافة إلى العرب والأكراد؛
- وضع ترتيبات تقاسم سلطة في المناطق المتنازع عليها تُمثل فيها المجموعات العرقية والدينية بشكل عادل؛
- دعم وتشجيع التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للموارد، بما في ذلك ما يُسمى بالبترودولارات (والأموال الإضافية المخصصة للمخاطبات التي تنتج النفط والغاز وتُصفيه)؛
- تقديم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للمساعدة في تأسيس ومراقبة مثل هذه الآليات؛
- دعم الولايات المتحدة للجهود الأمنية المشتركة لبغداد وإربيل بما في ذلك من خلال المساعدات المشروطة.
- مهما بلغت صعوبة المسير إلى الأمام، فإن البديل سيكون دون شك تداعياً عنيفاً للأمر على طول خط التماس في وقتٍ ما بعد انسحاب القوات الأمريكية. ومهما كانت الأمور التي تصرف الانتباه إلى مسائل أخرى، بالنسبة لبغداد وإربيل هناك مطالب شعبية متنامية من أجل توفير خدمات أفضل، وفرص عمل ووضع حد للفساد؛ وبالنسبة لواشنطن اضطرابات في العالم العربي وانخراطها العسكري في أفغانستان وفي أماكن أخرى، فإن الأطراف المعنية والوسطاء الخارجيين ينبغي أن يوسعوا من جهودهم لمنع مثل هذا السيناريو، وبدلاً من ذلك وضع الأساس لسلام دائم.
- تقسيمها أو تقاسمها بين بغداد وإربيل) والموارد، خصوصاً النفط والغاز. في المحصلة، فإن الحل الوحيد القابل للتنفيذ قد يكون نوعاً من التبادل يحصل الأكراد بموجبه على سيطرة كبيرة على إدارة مواردهم النفطية الخاصة مقابل المرونة بشأن كركوك.
- في حين أن الصفقات الكبيرة الناجحة صعبة التحقيق، فإن التعامل مع هذه الشبكة المعقدة من القضايا المتداخلة بشكل جزئي وتدرجي محكوم عليه على الأغلب بالفشل. المطلوب هو استراتيجية تُرتب المكونات الضرورية في الاتفاقية الشاملة، إضافة إلى اتخاذ إجراءات أخرى لبناء الثقة، بطريقة تسمح بإيجاد هذه الثقة من خلال تقديم مزايا ملموسة لجميع الشركاء المعنيين في إطار أوسع لتسوية شاملة معروفة ومتفق عليها. وقد جادلت مجموعة الأزمات أنه،<sup>217</sup> وكجزء من مثل هذه التسوية:
- تحتل كركوك بوضع خاص كمحافظة منفصلة، لا تقع تحت السيطرة المباشرة لبغداد أو إربيل. ويكون ذلك لفترة انتقالية ويتضمن آلية لتسوية وضع كركوك في النهاية.
- في المحافظات الأخرى، يتم ضم المناطق المتنازع عليها ذات الأغلبية الكردية الكبيرة إلى إقليم كردستان. وتظل المناطق الأخرى مرتبطة ببغداد كما هي الآن، مع توفير الأمن وترتيبات تقاسم السلطة اللازمة لحماية الأقليات التي تعيش فيها.
- يمكن تقديم تسوية من هذا النوع حول الأراضي للمصادقة عليها في استفتاء شعبي في المناطق المتنازع عليها، كما تنص المادة 140 من الدستور.
- يحصل إقليم كردستان على ترسيم للحدود الداخلية مع باقي أنحاء العراق مع ضمانات أمنية.
- عائدات النفط وعائدات مبيعات النفط والغاز يتم تقاسمها بين بغداد وإربيل وفقاً لنسبة يتم الاتفاق عليها لإقليم كردستان بعد إجراء تعداد عام للسكان.
- تستمر الحكومة الفيدرالية بوضع المعايير لعقود النفط والغاز، بما في ذلك في إقليم كردستان، لكنها تمنح حقوقاً خاصة لإقليم كردستان في إدارة موارده النفطية والغازية والتعاقد عليها. يكون لإقليم كردستان الحق بتصدير نفطه وغازه من خلال الأنابيب الوطنية.
- يتم تعديل المادة 115 والمواد المماثلة لها في الدستور والتي تحدد سلطات الأقاليم الفيدرالية لتتم الإشارة إلى إقليم كردستان فقط.
- أثناء تفاوض الفريق رفيع المستوى على هذه المكونات، ينبغي أن يقوم بخطوات لبناء الثقة في المناطق المتنازع عليها، وكذلك اتخاذ خطوات أخرى تهدف لمنع الاضطرابات الطارئة من التصاعد وبالتالي تفويض المفاوضات. وينبغي أن تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

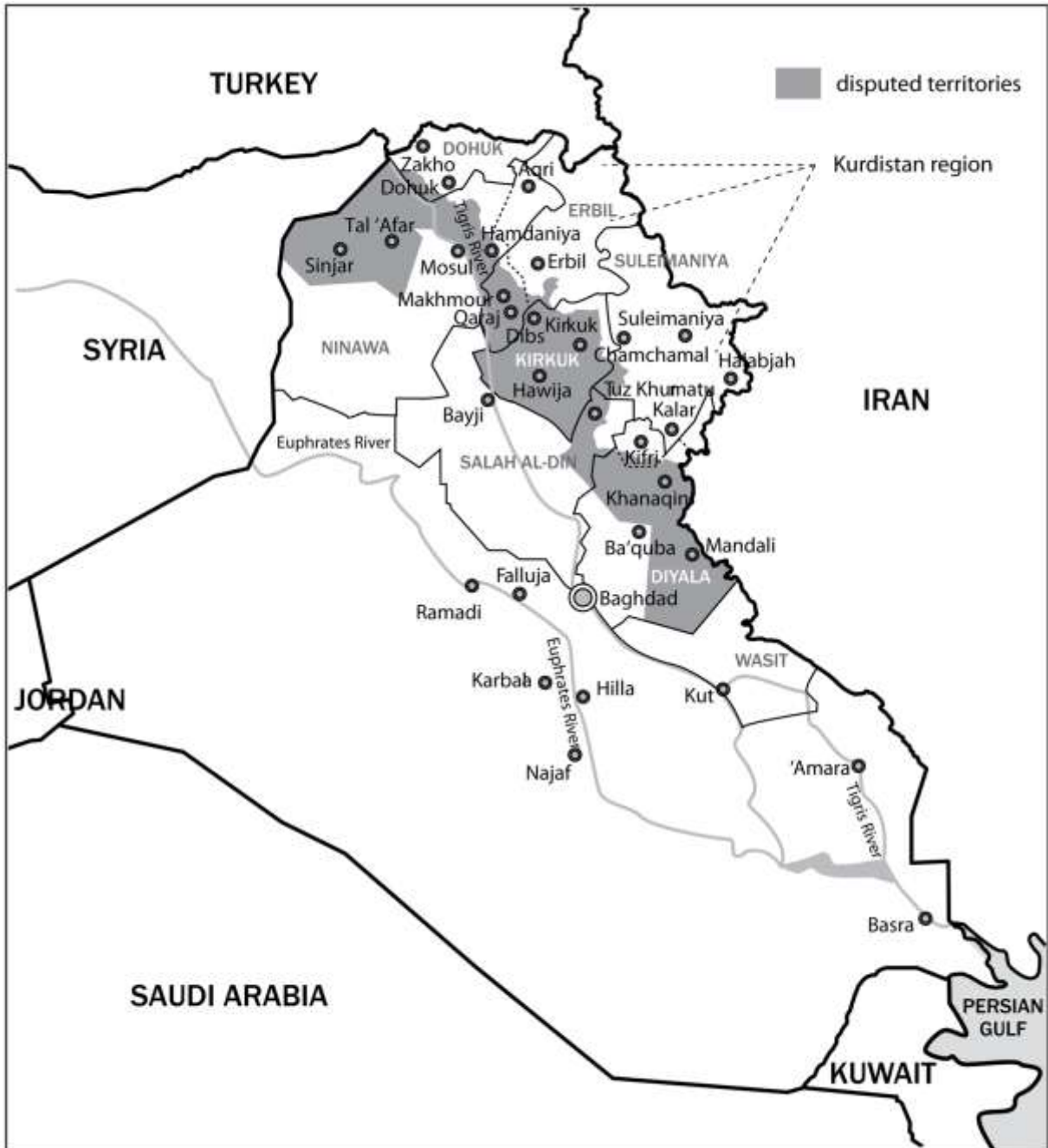
## الملحق أ

### خارطة العراق



## الملحق ب

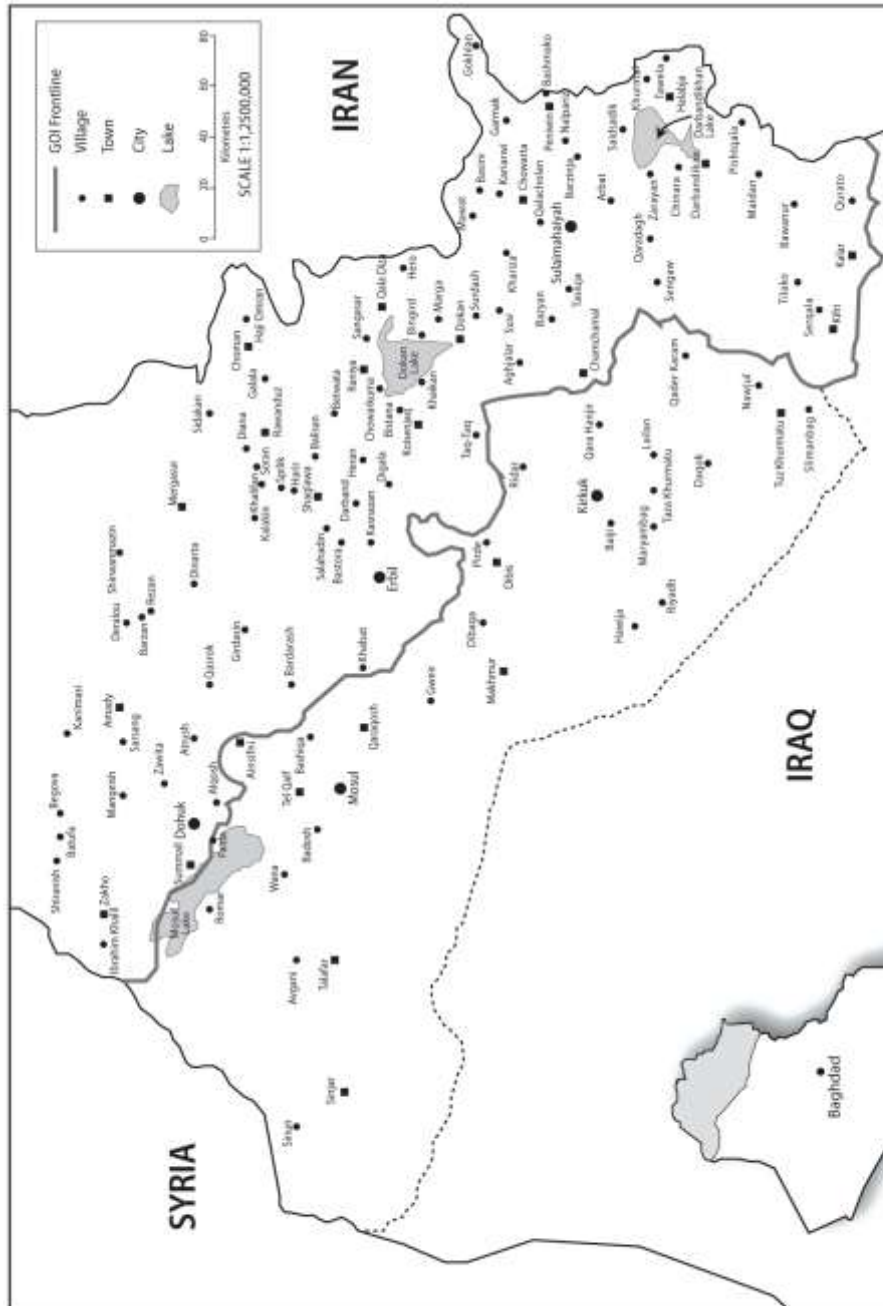
## المناطق المتنازع عليها التي تطالب بها حكومة إقليم كردستان



This map has been produced by the International Crisis Group. It is a modified version of a similar map appearing in Crisis Group Middle East Report N°80, Oil for Sale: Toward a Grand Bargain on Iraq and the Kurds (28 October 2008). Only the northern boundary of the disputed territories has been adjusted to add more detail.

## الملحق ج

## الخط الأخضر، 1991-2003



This map has been reproduced by the International Crisis Group based on a 1996 UNICEF map. Nothing has been added to the map; only the quality has been enhanced to improve clarity and spellings of place names have been updated.